



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

ماجستير علوم مالية ومصرفية

أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي

دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري

**Impact of Quantitive Tools of Monetary Policy on
Banking Credit in Syria**

بحث أعد لاستكمال نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة

بانا قطاوي

إشراف

الدكتور عبد الرزاق حساني

2015-2016م

إقرار

أنا الموقعة أدناه الطالبة: بانا محمد يوسف قطماوي

أصرح بأن البحث المقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة 2005-2010 هو من إنجازي وليس مقتبساً كلاً أو جزءاً من أي مرجع آخر وأنا أتحمّل كامل المسؤولية عنه.

دمشق ٢٠١٥/١٢/٥

بانا قطماوي

التوقيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب"

سورة الزمر، آية (٩)

"وقل ربي زدني علماً"

سورة طه، آية (١١٤)

"ومن يتوكل على الله فهو حسبه"

سورة الطلاق، آية (٣)

صدق الله العظيم

إهداء

إلى عنقاء الحضارة وسنفونية

العشق الأبدي وطني الغالي "سورية"

إلى من أرى بعينيه بريق أحلامي

وتغفو على صدره كل أحزاني

نسيج روحي أنت

لك أنحنى وأقبل يدك وأمدك بالمزيد إن شاء الله أبي الغالي "يوسف"

إلى من أرى بضحكتها جنة الدنيا

وينبت من ياسمينها ربيع حياتي

إلى الأخت والرفيقة والوطن

وأيضاً لك أنحنى وأقبل يدك أمدك بالمزيد إن شاء الله أمي "واندا"

أنتم معي دائماً

معكم أسير خطى العمر

أفرش على الأرض ربيع ذكرياتي أختي "حنان عبد الله دانية"

إلى من نسج الفرخ خيوطاً ملونة بين أوراقتي

إلى من نقشوا معي أجمل الذكريات على جدار الزمن

إلى جميع الأصدقاء الذين ضاقت عن ذكرهم السطور

وهم في القلب دائماً أصدقائي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، الذي فاض علي من فضله وعلمه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، ويسر لي الأمور كلها ما علمت منها وما لم أعلم، وأعانتني على إتمام دراستي هذه، ولولا توفيقه عز وجل لما تحققت شيء من ذلك...وبعد

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من جامعتي دمشق و حلب، وإلى أستاذي الدكتور عبد الرزاق حساني إلى من شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي هذه، فكان خير معين لي من خلال توجيهاته، وعلى ما بذل من إرشاد ونصائح ليصل هذا البحث إلى الانجاز الذي نراه.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي هذه، ولما بذلوه من وقت وجهد في قراءة هذه الرسالة، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات وملاحظات علمية ستساهم في إثراء هذه الرسالة.

وأخيراً أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من وقف إلى جوارى وشد من عزمي وأخص بالذكر منهم: إحسان صغير، قمر المللي، معتر بالله ميدو، نور الهدى عابد، وجميع أفراد عائلتي، ولكل من ساهم بكلمة طيبة كان لها صدى عميق في نفسي.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب-ج	اهداء
د	شكر وتقدير
هـ-و	فهرس المحتويات
ز	فهرس الجداول
ح	فهرس الأشكال
ط	الملخص
ي	الملخص بالانكليزي
1	المقدمة
2	أهمية البحث
2	هدف البحث
2	مشكلة البحث
3	فروض البحث
3	منهجية البحث
33-4	الفصل الأول: السياسة النقدية
11-4	المبحث الأول: السياسة النقدية (مفهومها-أدواتها)
4	أولاً: مفهوم السياسة النقدية
6	ثانياً: عملية خلق الائتمان
33-12	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
12	أولاً: أدوات الرقابة الكمية على الائتمان
31	ثانياً: أدوات الرقابة النوعية على الائتمان
68-34	الفصل الثاني: الائتمان المصرفي

51-35	المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه-أدواته-أسس منح الائتمان-أنواعه- خلق الائتمان)
35	أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي
40	ثانياً: أدوات الائتمان المصرفي
40	ثالثاً: أسس الائتمان المصرفي
44	رابعاً: أنواع الائتمان المصرفي
49	خامساً: خلق الائتمان
54-52	المبحث الثاني: أهمية الرقابة على الائتمان المصرفي
68-55	المبحث الثالث: الواقع الراهن للائتمان المصرفي في سورية.
55	أولاً: الجهاز المصرفي
57	ثانياً: العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي
60	ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي حسب نوع النشاط الاقتصادي.
68	رابعاً: تطور الائتمان المصرفي حسب ملكية المصارف.
92-69	الفصل الثالث: أدوات السياسة النقدية في سورية
69	أولاً: النظام النقدي في سورية.
71	ثانياً: مظاهر الاختلال في السياسة النقدية
78	ثالثاً: أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة
88	رابعاً: تقييم أثر السياسة النقدية على الائتمان
94-93	نتائج اختبار الفرضيات
97-95	النتائج والتوصيات
96-95	أولاً: النتائج
97	ثانياً: التوصيات
104-98	المراجع
102-98	أولاً: المراجع باللغة العربية
103	ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية
104	ثالثاً: المواقع الالكترونية

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	نسبة التسليفات إلى الودائع حسب نوع المصارف	1
59	الناتج المحلي الإجمالي و حجم الائتمان المصرفي	2
61	الائتمان المصرفي حسب نوع النشاط الاقتصادي	3
62	الائتمان المقدم للقطاع التجاري ومساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	4
64	الائتمان المقدم للقطاع الزراعي ومساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	5
66	الائتمان المقدم للقطاع الصناعي ومساهمة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	6
67	الائتمان المقدم للقطاع العقاري ومساهمة قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	7
69	نسبة الائتمان المصرفي حسب ملكية المصارف	8
73	تطور الكتلة النقدية	9
76	تطور الودائع حسب طبيعتها	10
77	معدلات إعادة الحسم لدى المصرف المركزي المطبقة على المصارف	11
79	هيكل أسعار الفائدة	12
81	معدل النمو في الودائع	13
81	معدل التطور للقروض والسلف المباشرة	14
82	سعر الفائدة وإجمالي حجم الودائع	15
84	حجم الائتمان ومبلغ الاحتياطي القانوني	16
88	الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي	17
89	التضخم	18

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نسب الائتمان المصرفي المقدم من المصارف خلال 2010-2010	59
2	نسب الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال 2010-2005	60
3	نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري خلال 2010-2005	62
4	نسبة مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق من الناتج الإجمالي -2010-2005	63
5	نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي 2010-2005	64
6	نسب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج في السنوات 2010-2005	65
7	نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي 2010-2005	66
8	نسبة مساهمة قطاع الصناعة من الناتج خلال 2010-2005	67
9	نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري 2010-2005	68
10	نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد من الناتج خلال 2010-2005	68

المخلص:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث تقوم بدور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهيئة الظروف الاقتصادية المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحكم بالعرض النقدي، ومن خلال الرقابة على الائتمان، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الائتمان المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي، والحاجة إلى ضبط الائتمان بحيث يتناسب مع النمو الاقتصادي، والتعريف بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في سورية والتركيز على دور الأدوات الكمية في الائتمان المصرفي في سورية. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وبعد عرض الاطار النظري قامت الباحثة بإجراء دراسة تحليلية لكل من أسعار الفائدة واجمالي الودائع والاحتياطي القانوني مع الائتمان المصرفي لمعرفة أثرها على الائتمان المصرفي خلال فترة ٢٠١٠-٢٠٠٥ وذلك بالاعتماد على النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي ٢٠١٠-٢٠٠٥ إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال زيارة المكتبات و البحث عن طريق المواقع الالكترونية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن معدلات الخصم ثابتة وغير فاعلة بدرجة كبيرة في التأثير على حجم الائتمان، أي ان سياسة الاحتياطي القانوني تعتبر فعالة في سورية ويمكن للمصرف المركزي استخدامها لتحقيق أهدافه في الرقابة على الائتمان المصرفي. لكن هناك جملة من الصعوبات التي تواجه السياسة النقدية مثل تأخر إصدار سندات وأذونات الخزينة، عدم التمكن من تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفي بعض الأحيان هناك تناقض في قرارات مجلس النقد والتسليف وتأخر إنجاز التعديلات اللازمة على قانون النقد الأساسي وقانون المصارف.

كلمات مفتاحية: - السياسة النقدية، الائتمان المصرفي، الفائدة، الاحتياطي القانوني

Abstract:

Monetary policy is considered as an important economic policy tools where it has many goals: price stability, economic growth,... the study has aimed to identify the important of bank credit its role in economic growth, the need of the credit to adjust with the economic growth, , the definition of monetary policy tools used in Syria and focusing on the role of quantitat tools in bank credit in Syria. to achieve the objectives of the study the researcher has done an analytical study of both interest interest rates and the total deposits and the reserve with bank credit to know its impact on bank credit from 2005 till 2010

The study has concluded that: the discount rates were steady and ineffective to a large extent on the volume of credit, this means that the reserve requirements is considered effective on banking credit in Syria and central bank can use it to achieve its goals. And there are some of difficulties that face the monetary policy, such as delaying of the establishment of security market, and not being able to activate the indirect tools of monetary policy. Sometimes there is contradiction between decisions of Money and Credit Council.

السيد رئيس قسم المصارف والتأمين في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق:

نفيدكم بأننا قمنا بالتدقيق اللغوي لرسالة الماجستير التي أعدتها الطالبة بانا قطاوي في قسمكم بعنوان:

"أثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري" وقد أعطيت هذه الإفادة بناء على طلب الطالبة.

مدرسة اللغة العربية: هبة خياطة

رقم الهاتف: ٠٩٥٣٤٤٩٧٢٤

التوقيع:

١. المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية عن التدخل المباشر والمقصود في الحياة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يتجلى في استقرار المستوى العام للأسعار، وفي تحقيق معدلات نمو عالية، وعمالة جيدة واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

ومما لا شك فيه أن للمصرف المركزي الدور الرئيسي في تنفيذ السياسة النقدية، فهو الذي يقوم بإصدار النقود، وهو المرجع الوحيد للمصارف التجارية أوقات الأزمات المالية، فالمصرف المركزي إذا هو الذي يتولى مهمة إدارة عرض النقود ومراقبة حجم الائتمان وتوجيهه الوجهة المطلوبة.

ولتحقيق ذلك يستخدم المصرف المركزي أدوات السياسة النقدية الكمية المباشرة وغير المباشرة للتأثير على كمية النقود وحجم الائتمان بشكل عام، وأدوات نوعية وأدوات أخرى وهي التي تؤثر في نشاط أو قطاع اقتصادي معين من خلال توجيهه أو تقييد الائتمان الموجه إليه.

وبالتالي ومن خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على أدوات السياسة النقدية والتركيز على دور الأدوات الكمية في الائتمان المصرفي في سورية خلال الفترة 2005-2010 وهو ما سيتم مناقشته على النحو الآتي:

الفصل الأول: السياسة النقدية.

الفصل الثاني: الائتمان المصرفي.

الفصل الثالث: أدوات السياسة النقدية في سورية.

ولم يتم تناول هذه الدراسة خلال فترة الأزمة الراهنة لأنه لا يمكن الحصول على أرقام دقيقة أيام الحروب و الأزمات، حيث تتأرجح الأرقام الدالة على مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الأزمة ما بين زيادة أو نقصان. إضافة إلى عدم توفر بيانات على الاطلاق حيث توقف كل من مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء عن نشر أي بيانات خلال الأزمة.

٢. أهمية البحث:

تعتبر قضية التحكم بالائتمان المصرفي بما يتناسب مع النمو الاقتصادي، من أهم المسائل التي تشغل بال الاقتصاديين وواضعي السياسات النقدية، أي أن يتناسب توزيع الائتمان مع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ضرورة تلافي الأسباب المؤدية إلى عدم فعالية الأدوات الكمية للسياسة النقدية في ضبط الائتمان المصرفي في سورية وبالتالي ضرورة تفعيلها بالشكل الملائم.

٣. هدف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بأدوات السياسة النقدية المستخدمة في سورية والتركيز على دور الأدوات الكمية في الائتمان المصرفي في سورية.
- تسليط الضوء على أهمية الرقابة على الائتمان المصرفي بحيث يتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٤. مشكلة البحث:

نظراً لضعف وغياب أدوات السياسة النقدية في سورية فإن السلطة النقدية تلجأ إلى التدخل المباشر في السياسة المصرفية.

تكمن مشكلة البحث في التصدي لمناقشة فاعلية الأدوات الكمية في التحكم بالائتمان المصرفي من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١: هل هذه الأدوات فعالة في التأثير على الائتمان المصرفي في سورية ؟

٢: كيف تؤثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على الائتمان الكلي ؟

٣: ما هي الصعوبات التي تجعل الأدوات الكمية في سورية غير فعالة في التحكم في الائتمان المصرفي وكيف يمكن تجاوزها ؟

٥. فروض البحث :

- يؤثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي .
- إن غياب الرقابة على الائتمان المصرفي يسهم في خلق بعض المشكلات الاقتصادية، ويشوه النمو الاقتصادي.
- تؤثر أدوات السياسة النقدية الكمية على الائتمان المصرفي بشكل جوهري

٦. منهجية البحث :

سوف يعتمد هذا البحث على أسلوبين :

- أسلوب وصفي: يعتمد على عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال السياسة النقدية وتحليل الائتمان
- أسلوب تطبيقي باستخدام الإحصاء الوصفي: يتم من خلال تحليل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في سورية خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠م)^١ لمعرفة أثرها على الائتمان المصرفي

حدود البحث:

حيث تمت الدراسة في سورية خلال الفترة الزمنية 2010-2005

^١ تم الاكتفاء بهذه الفترة لعدم توفر بيانات على الاطلاق حيث توقف كل من مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء عن نشر أي بيانات.

الفصل الأول

السياسة النقدية

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية لما لها من تأثير كبير في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، حيث تقوم بدور هام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتهيئة الظروف الاقتصادية المواتية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحكم بالعرض النقدي، ومن خلال الرقابة على الائتمان والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، ومن خلال استقطاب المدخرات القومية وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة.

سنتناول في هذا الفصل المقصود بالسياسة النقدية؟ وما هي أهدافها، وأدواتها، ودورها في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي؟ وانسجاما مع البحث سيتم التركيز على أثر السياسة النقدية في الائتمان.

المبحث الأول

السياسة النقدية (مفهومها - أدواتها)

أولاً: مفهوم السياسة النقدية:

مع إنشاء مصرف انكلترا عام ١٦٩٤، والذي تحمل مسؤولية طبع النقود وتغطيتها بالذهب. بدأت تتبلور السياسة النقدية، بهدف الحفاظ على قيمة العملة وطبع الأوراق النقدية. وعلى الرغم من أن فكرة معدل الفائدة نوقشت سابقا بين المدارس الاقتصادية في القرن الثامن عشر، وأدرك الاقتصاديون مبكرا أثر معدلات الفائدة على الاقتصاد الحقيقي، إلا إن الدور الحقيقي للسياسة النقدية لم يتبلور إلا في الثلاثينات من القرن العشرين.^١

وقد أصبحت السياسة النقدية فيما بعد تمثل أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية إدارة العرض النقدي وأسعار الفائدة الذين يؤثران بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.^٢ من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، ففتح المجال لنقاش واسع لتحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتعددت مفاهيمها بتعدد واختلاف الأفكار والنظريات الاقتصادية عبر الفترات الزمنية المتتالية. فمنهم من يعرفها على أنها: عبارة عن البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات المصرف المركزي.^٣

أو هي "جميع الإجراءات التي تتخذ من الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان والاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدين العام."^٤

¹ Warin Thierry, 2005- Monetary Policy: from Theory to practices Middlebury College Economics Discussion Papers No :05-08, p 2

^٢ كمال أمين الوصّال و محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٣١١.

³ Ammer, Christine, and other: Dictionary of Business and Economy, Mac millan publishing co, New York, 1977, p269.

^٤ الدوري، زكريا، والسامرائي، يسرى: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ١٨٦

ومنهم من عرف السياسة النقدية بأنها تشمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.¹

ومنهم من يعرفها بأنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بهدف رقابة الائتمان والتأثير عليه، سواء ما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة إلى من يطلبه، أو بالشروط التي يمنح وفقاً لها" أي هي كل التدابير النقدية التي من شأنها التأثير على كمية النقود وحجم الائتمان.²

ونتفق مع Casu Barbara بالقول أن السياسة النقدية هي: (التصرفات التي تقوم بها المصارف المركزية للتأثير على الكمية المتاحة من النقود والائتمان وتكلفتها عن طريق التحكم ببعض إجراءات العرض النقدي أو مستوى معدلات الفائدة وهيكلها أو كليهما)³

ثانياً: عملية خلق الائتمان:

من المعلوم أن الودائع تحت الطلب تشكل أكبر عنصر من العرض النقدي وعلى هذا فإن تغير العرض النقدي يمكن أن يفسر إلى حد كبير بالتغير الذي يطرأ على عنصر الودائع. وعلى هذا فإن فهم كيف تخلق تلك الودائع تمثل الخطوة الأولى في فهم العرض النقدي وهناك أربعة وحدات اقتصادية يؤثر سلوكها على حجم العرض النقدي تتمثل في البنك المركزي ومؤسسات الإيداع والمودعون والمقترضون من البنوك.⁴

تعرف القاعدة النقدية بأنها مجموع العملة في التداول بالإضافة إلى الاحتياطيات الكلية في النظام المصرفي.

$$MB=C + R$$

¹ Einyin: Monetary policy J Means and Ends, Penguin Books Harmondsworth Middlesex, 1964, p50.

² جامع. أحمد النظرية الاقتصادية ج ٢، ط ٢. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٦٤

³ Casu Barbara, Girardne Claudia and Molyneux Philip, 2006 Introduction to banking.1 ed , pearson Education Limited, England,p.111

⁴ Mishkin: The Economics of Money Banking and Financial Markets, 2004,ed7,p357

نجد أن سياسة عمليات السوق المفتوحة تتيح للمصرف المركزي أن يتدخل بالتأثير على حجم السيولة المصرفية الأمر الذي يمكنه من التحكم بالكتلة النقدية والتأثير في معدلات الفائدة في السوق النقدية.

يستطيع المصرف المركزي بواسطة عمليات السوق المفتوحة تحقيق الأهداف التالية:

(١) التأثير في معدل الفائدة في السوق النقدية:

عندما يدخل المصرف المركزي السوق المالي مشتريا للأوراق المالية ترتفع أسعار السندات والأوراق المالية فينخفض سعر الفائدة السائد في السوق نظرا للعلاقة الوثيقة بين مختلف أسعار الفائدة على السندات وسعر الفائدة في السوق فيؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة فيزداد الطلب الفعلي.

(٢) التأثير في القاعدة النقدية وكمية النقد: من خلال عمليات الشراء والبيع في السوق المفتوحة.

لنفترض أننا قمنا بعملية الشراء من السوق المفتوحة حيث يختلف أثر الشراء من السوق المفتوحة على القاعدة النقدية ما إذا كان بائع السندات يحتفظ بحصيلة البيع في شكل عملة أو في شكل ودیعة في أحد البنوك، فإذا تم الاحتفاظ بحصيلة البيع في شكل عملة فإن الشراء في السوق المفتوحة لن يؤثر على الاحتياطيات فتبقى ثابتة لا تتغير لكن العملة في التداول تزيد بمقدار الشراء بمقدار من السوق المفتوحة ولهذا فإن القاعدة النقدية (العملة + الاحتياطيات) ستزيد بنفس المقدار، بينما إذا تم الاحتفاظ بحصيلة البيع في شكل ودیعة، فإن الاحتياطيات تزيد بنفس مقدار الشراء من السوق المفتوحة وبالتالي تزداد القاعدة النقدية.

أي أن أثر الشراء من السوق المفتوحة على القاعدة النقدية يظل كما هو دائما سواء تم الاحتفاظ بحصيلة البيع في شكل ودائع أو في شكل عملة.

أما أثر الشراء من السوق المفتوحة على الاحتياطيات غير مؤكد بدرجة كبيرة مقارنة بأثر الشراء المؤكد على القاعدة النقدية.

وهذا ينطبق على عمليات البيع في السوق المفتوحة حيث أن أثرها على الاحتياطيات غير مؤكد بالمقارنة بأثرها المؤكد على القاعدة النقدية.

إنما عمليات البيع في السوق المفتوحة تتسبب في انخفاض القاعدة النقدية.

وبالنتيجة يمكن للبنك المركزي أن يتحكم أو يراقب القاعدة النقدية بفعالية أكبر من درجة تحكم البنك المركزي في الاحتياطات.

وبالنسبة لأثر منح قروض مخصصة على القاعدة النقدية فعندما يقوم المصرف المركزي بمنح قروض وسلف أو إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية لمصرف ما، فإن حساب هذا المصرف لدى المصرف المركزي يزيد بمقدار القرض المخصص ومن ثم تزيد أصول هذا المصرف في صورة احتياطات إضافية وتزيد التزاماته في شكل قروض مخصصة. أما ميزانية المركزي فتظهر زيادة الأصول (قروض مخصصة) بمقدار قيمة القرض المخصص كما تزيد الالتزامات في شكل الاحتياطات لصالح المصرف بمقدار القرض المخصص. وبالنتيجة فإن التغيير في الالتزامات النقدية للمصرف المركزي تؤثر على القاعدة النقدية والعلاقة بين التغيير في هذه الالتزامات والتغيير في القاعدة النقدية هي نسبة واحد إلى واحد (بنفس المقدار) ولذلك فكل تغيير في الاقتراض من المصرف المركزي بمقدار معين يغير القاعدة النقدية بنفس المقدار.¹

نستطيع أن نربط العرض النقدي M بالقاعدة النقدية MB من خلال العلاقة :

$$M = m * MB$$

يعرف المضاعف النقدي بأنه المعامل الرقمي الذي يوضح مقدار التغيير في العرض النقدي الناتج عن التغيير في القاعدة النقدية

إن العرض النقدي يقوم على وجود علاقة ثابتة بين النقد المركزي (القاعدة النقدية) والكتلة النقدية. يعكس المضاعف النقدي تأثير العوامل الأخرى بالإضافة إلى القاعدة النقدية على العرض النقدي، والتي هي قرارات المودعين حول تفضيلهم للعملة أم للودائع تحت الطلب فهي واحدة من العوامل التي تؤثر على العرض النقدي، ونسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على النظام المصرفي، وقرارات البنوك بالنسبة إلى احتياطاتهم الفائضة أيضا يؤثران على المضاعف النقدي.²

¹ Mishkin Frederic, Ibidem , p360-361-362

² Mishkin Frederic, Ibidem , p357

نحصل على صيغة المضاعف النقدي

$$M = (1+C)/(r + e + c)MB$$

فيكون مضاعف النقدي:

$$m = 1 + c / r + e + c$$

العوامل التي تحدد المضاعف النقدي:

١. التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني:

إذا زادت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها فإن احتياطيات البنوك ستتناقص وبالتالي يجب على البنوك أن تقلص قروضها وهذا سيؤدي إلى انخفاض العرض النقدي الناجم عن التغير في القاعدة النقدية بمقدار معين وهذا معناه انخفاض قيمة المضاعف النقدي أي أن هناك علاقة عكسية بين قيمة المضاعف النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب.

٢. التغيرات في نسبة الاحتياطيات الفائضة:

إذا احتفظت البنوك باحتياطيات تزيد عن الاحتياطي القانوني في هذه الحالة سيكون هناك احتياطيات أقل لمقابلة التوسع المضاعف في الودائع تحت الطلب ومن ثم سيحدث انخفاض مضاعف في الودائع تحت الطلب ومن ثم ينخفض العرض النقدي. أما إذا خفضت البنوك الاحتياطيات الفائضة التي لديها ستزيد الاحتياطيات لمقابلة التوسع المضاعف في الودائع تحت الطلب وبالتالي سيزيد حجم العرض النقدي أي أن العرض النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع مقدار الاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي مع ثبات العوامل الأخرى.

٣. التغيرات في نسبة العملة

الزيادة في C تعني بان المودعين يحولون بعض ودائعهم تحت الطلب إلى عملة، وبما أن الودائع تحت الطلب تؤدي إلى خلق الائتمان لذلك عندما الودائع تحت الطلب تحول إلى عملة فإن الائتمان

ينخفض وبالتالي ينخفض مضاعف الائتمان. أي أن المضاعف النقدي والعرض النقدي يرتبطان سلبيا بنسبة العملة.¹

مما تقدم نستنتج أن عرض النقود يتأثر بعدة محددات وإذ أن كل من هذه المحددات يرتبط مع عرض النقود بعلاقة إما طردية أو عكسية، ومن هنا تستطيع المصارف العامة التأثير على عرض النقود بالتأثير على محدداته كل حسب المحددات التي يستطيع التأثير فيها.

وبناء على ذلك اتسع نطاق عمل السياسة النقدية من التركيز على وسائل الدفع بمفهومها التقليدي (نقود ودائع + نقود قانونية) لتشمل جميع الأصول التي تصلح بالالتزامات وتقترب من النقود في درجة سيولتها وهذا ما يسمى بالسيولة العامة في الاقتصاد والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

إن مشكلة السيولة العامة للاقتصاد لها في الواقع جانبين: الأول ويتعلق بتكوين السيولة وعناصر هذا التكوين أو ما نطلق عليها مرحلة التجميع، والثاني ويتعلق باستخدام السيولة أو ما نطلق عليه مرحلة التوظيف الاستثماري. والاتصال بين المرحلتين لا يمكن أن يتم دون تحديد ودراسة طرق التمويل أو بمعنى آخر الأشكال والوسائل المختلفة لتحقيق التحول المستمر للقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض في الموارد إلى الوحدات ذات العجز في الموارد، لأجل تمويل النشاط الاستثماري. وسوف نتعرض لهذا الاتصال بالنسبة للوحدات الاقتصادية المختلفة (أفراد - مشروعات - حكومة) من خلال ثلاث طرق أساسية هي: التمويل الداخلي - التمويل المباشر - التمويل غير مباشر عن طريق السوق بواسطة المؤسسات المالية مصرفية أم غير مصرفية.²

١. التمويل الداخلي (الذاتي):

وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام، وتلجأ إليه غالبية المشروعات الخاصة، وتستطيع أن تعتمد على مواردها الذاتية المتاحة من الاحتياطيّات والأرباح المتراكمة، وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة، ثم تستخدم هذه الموارد لتمويل خططها الاستثمارية. ونجاح التمويل الذاتي يرتبط بالعديد من الشروط والظروف الداخلية والخارجية، فبالنسبة إلى الظروف الداخلية فإن إتمام التمويل الذاتي يفترض أن يتوافر للمشروع وفي أي لحظة الأصول النقدية السائلة وبالشكل وبالقدر اللازمين لتحقيق الإشباع لمتطلباته الاستثمارية. أما بالنسبة إلى الظروف الخارجية، فالتمويل الذاتي يرتبط بطريقة غير مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال، ويمدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تجميع الادخارات، وتقديمها في صور وأسعار مناسبة

¹ Mishkin Frederic, Ibidem,p378-379-381

² طالب، عبد الحميد:الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٥، ص١٥

للتوظيف الاستثماري. إن من أهم العوامل التي ترتبط بنمو هذه الوسيلة في التمويل، هو ارتفاع سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، وبالتالي تمتنع المشروعات عن الاقتراض من الأسواق النقدية وأسواق رأس المال. وتتبلور ميزته الأساسية في اعتباره المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة ممكنة لكنه يمنع من تجميع الادخارات بصفة عامة وعلى مستوى النشاط الاقتصادي ككل، ثم توزيعها بالتالي على مختلف القطاعات والأنشطة والمشروعات طبقاً لأولويات استثمارية معينة تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية.

فالنتيجة النهائية والهامة والتي يمكن استخلاصها هو أن التمويل الداخلي لا يتطلب ولا يؤدي إلى زيادة كمية النقود أو وسائل الدفع فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتاً.

٢. التمويل المباشر:

وهو يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر ودون أي تدخل من أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وأن هذه الوسيلة مثل سابقتها لا تؤدي إلى زيادة حجم وسائل الدفع.

٣. التمويل غير مباشر:

أي التمويل عن طريق الأسواق بوساطة المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها مصرفية أم غير مصرفية. وهذه الوسيلة في التمويل تتمثل في قدرة المؤسسات الوسيطة على تحويل الاكتناز الادخاري إلى توظيف ادخاري وأيضاً تتعلق بقدرتها على مضاعفة حجم القوة الشرائية المقدمة لتوظيف الاستثماري، اعتماداً نسبة معينة من الادخارات النقدية، عند قيامها بالتمويل غير المباشر وهي نتيجة واضحة بالنسبة للبنوك التجارية التي تستطيع أن تقدم قروضاً تزيد عما لديها من ادخارات عن طريق خلق الائتمان.¹

¹ شبيحة، رشدي مصطفى: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ١٤٥-٤٥٢

المبحث الثاني

أدوات السياسة النقدية

بما أن المصارف التجارية تؤثر في سير النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها في عرض النقود من خلال قدرتها على خلق الائتمان. لذلك لا يمكن أن تترك هذه المصارف بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي ترغب، ذلك أن توسعها في الائتمان قد لا يلائم الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد وبالتالي لا بد للمصرف المركزي من التدخل للحد من التوسع في الائتمان والعكس صحيح. وهنا تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية ألا وهي قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود الائتمانية التي تخلقها المصارف التجارية. ويتم ذلك من خلال الاعتماد على عدد من الأدوات والأساليب الفنية للسياسة النقدية.¹

وأدوات السياسة النقدية هي الوسائل التي تحدث بواسطتها السلطات النقدية التغيرات في عرض النقود. وتقسم هذه الأدوات إلى إما أدوات كمية أو أدوات نوعية أو أدوات أخرى.

أولاً: أدوات الرقابة الكمية على الائتمان:

ويقصد بها الأدوات التي تؤثر في الحجم الكلي للائتمان في الاقتصاد القومي وذلك بغض النظر عن نوع وشكل الائتمان الذي تمنحه المصارف، فالرقابة الكمية تؤثر في حجم الأرصدة المتاحة للإقراض، وإذا ما علمنا أن حجم الائتمان الكلي الذي تمنحه المصارف التجارية يعتمد بشكل أساسي على عاملين هما:

العامل الأول: حجم الاحتياطيَات النقدية الحاضرة لدى هذه المصارف (من نقود وأرصدة دائنة لدى المصرف المركزي) والتي يمكن استخدامها في عمليات الإقراض.

العامل الثاني: نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يفرضها المصرف المركزي على المصارف التجارية.

¹ السمان ، محمد مروان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة ، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٥٨

فإنه إذا ما استطاع المصرف المركزي فرض سيطرته على هذين العاملين استطاع التحكم بالحجم الكلي للائتمان المصرفي.^١ وتقسم الأدوات الكمية إلى نوعين أدوات كمية مباشرة وأدوات كمية غير مباشرة.

١. أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة:

تهدف هذه الأدوات إلى التأثير بشكل غير مباشر على الحجم الكلي المتاح من الائتمان بواسطة المصارف التجارية وفي تكلفته بالنسبة إلى من يطلبه وفي الشروط التي يمنح بها. وتتكون من ثلاثة أدوات هي:

(١) أداة سياسة سعر الخصم:

تعد هذه الأداة من أقدم الوسائل التي استخدمتها المصارف المركزية للرقابة والتأثر على الائتمان، وكان مصرف إنجلترا أول من أدخل معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان في عام ١٨٤٧ ثم سار المصرف المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله الملجأ الأخير للإقراض، وكذلك في فرنسا سنة ١٨٥٧ وفي الولايات المتحدة سنة ١٩١٣.^٢ وهي عبارة عن معدل الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف التجارية مقابل تقديم القروض لها أو إعادة حسم الأوراق التجارية التي بحوزتها في المدة القصيرة للحصول على موارد نقدية جديدة لتدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة مقدرتها على الائتمان وعادة ما تلجأ البنوك التجارية إلى إعادة خصم بعض أصولها المالية لدى البنك المركزي بوصفه الملجأ الأخير للإقراض عندما تكون بحاجة إلى سيولة نقدية لتقديمها كقروض إلى الأفراد والمشروعات. ويعرف هذا المعدل الأدنى للإقراض أو سعر الفائدة الأولى. ويعني ذلك أن يوافق البنك المركزي على أن يحل محل البنوك التجارية كدائن للأوراق التجارية والكمبيالات كما يمثل هذا المعدل تكلفة بالنسبة للمصارف التجارية عند قيامها بإقراض عملائها.^٣ وتختلف ماهية الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بصفة عامة على ما يلي:^٤

^١ عبيد، حسن أحمد: النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، زهران الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٤٥

^٢ م.أ.ج.دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٧، ص٣٣

^٣ عبد القادر، السيد: اقتصاديات النقود والبنوك، ط١، عمان-الأردن دار الفكر، ٢٠١٠، ص١٩٢

^٤ ملاك وسام: النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٢٤

١. السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا ٩٠ يوما) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (كوجود ثلاثة توقيعات ساحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) ومثالها الكمبيالات التجارية.

٢. سندات الخزينة العامة، والتي قد يشترط فيها أن تكون ذات أجل محدد.

٣. الأوراق المالية الممثلة للقروض القصيرة الأجل.

٤. السندات الممثلة للقروض المتوسطة الأجل.

أ- أثر سياسة سعر الخصم:

يستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية من جهة وتحديد كلفة توفير (منح) الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف زبائنها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من جهة أخرى^١ وبالتالي التأثير على حجم القروض المخصصة ومن ثم التأثير على القاعدة النقدية المقترضة، فزيادة حجم القروض المخصصة يضيف إلى القاعدة النقدية، ومن ثم يمكن أن يتوسع حجم العرض النقدي، بينما أن تخفيض حجم القروض المخصصة، يخفض حجم القاعدة النقدية المقترضة، مما يخفض بالتالي العرض النقدي. وكذلك تستخدم لمنع الكوارث المصرفية، فعندما نشأت البنوك المركزي كان أهم دور لها هو أنها ملجأ أخير للإقراض، فبمقتضى تلك الوظيفة يقدم البنك المركزي إلى البنوك قدر كبير من الاحتياطات لمنع حدوث الفشل المصرفي.^٢

إن ارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية في السوق النقدية سيكون كافيا لحث المدخرات الخاصة للانتقال من السوق المالية إلى السوق النقدية، أي التحول من الاستثمار الطويل الأجل إلى الاستثمار القصير الأجل لان عائد الاستثمار في الثانية أعلى من الأولى ونتيجة لذلك ستأخذ أسعار الفائدة الطويلة الأجل بالارتفاع لوقف نزوح الأموال نحو السوق النقدية.

فالعلاقة بين سعر الخصم وأسعار الفائدة في الأسواق هي محور التأثير في أسواق الائتمان وهي التي تعطي البنك المركزي القدرة على التأثير في خلق المصارف التجارية للائتمان. فإذا شعر البنك المركزي

¹ L.V.Chandler. The Economic of Money and Banking N.Y. Happer 6thED, 1973.P247

² Mishkin: The Economics of Money Banking and Financial Markets, 2004,ed7,p778

أن عرض النقود قد ارتفع إلى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة التوسع المفرط في منح القروض، وأنه أخذ يهدد استقرار مستوى الأسعار الداخلية، سارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة ويعمل على تنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يقدمها للمصارف التجارية، مما يؤدي إلى تقليل اقتراضها من المصرف المركزي وهذا بدوره يؤدي إلى عدم توفر احتياطات نقدية كافية لدى المصارف التجارية لأغراض التوسع في منح القروض، مما يضع قيوداً على مقدرتها في خلق الودائع الجديدة. ولذلك ستسارع المصارف التجارية إلى رفع سعر الخصم أي سعر الفائدة المقررة في السوق النقدية على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية. وسيكون رفع سعر الخصم بنفس النسبة وفي نفس الوقت لارتفاع سعر إعادة الخصم، وهو ما يعنى أن المصارف التجارية تقوم بنقل تكلفة اقتراضها من البنك المركزي إلى الأفراد والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الذي تضعه تحت تصرف عملائها.

وقيام المصارف التجارية برفع كلفة القروض التي تقدمها لعملائها سيؤدي إلى قلة إقبالهم على الاقتراض أو طلب الائتمان من المصارف التجارية، لأن العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة سيكون أقل من السابق وتقليل اقتراض القطاع غير المصرفي من المصارف سيضع حداً للتوسع في منح الائتمان المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عرض النقود في التداول وهذا من شأنه أن يقلل من الإنفاق النقدي، ويخفف من حدة الضغوط التضخمية.

وبالعكس إذا رغب البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية تهدف إلى زيادة عرض النقد لبعث الحياة في مستوى الفعاليات الاقتصادية، لجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا بالطبع سيشجع المصارف التجارية على طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية طالما أن تكلفة الحصول عليها منخفضة، فتزداد احتياطاتها النقدية ومقدرتها على خلق الائتمان. وبالتالي فإن زيادة احتياطاتها النقدية سيدفعها إلى خفض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها إلى القطاع غير المصرفي، وهنا سيعتقد رجال الأعمال أن العائد المتوقع من

استثمار المبالغ المقترضة سيكون أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى المصرف التجاري. فيزداد طلبهم على الائتمان ويزداد حجم الودائع الجديدة المخلوقة، مما يفضي إلى زيادة عرض النقد وهذا بدوره يقود إلى زيادة الإنفاق النقدي ومن ثم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي بأسره.^١

ب - فعالية سعر الخصم:

إن فعالية تقنية سعر إعادة الخصم تظهر في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير المصرف المركزي، حيث إن حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (للتتمويل الذاتي)، أو أنها حصلت على قروض من مصدر خارجي، إن ارتفاع سعر الخصم لا يكون له تأثير في مقدرة السوق النقدية على تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظراً للزيادة الحاصلة في عرض النقود، كما أن رفع سعر الخصم من طرف المصرف المركزي لا يمكن أن يؤثر في التوسع في منح الائتمان من طرف المصارف التجارية ما دامت المشروعات مستعدة للاقتراض. والمصرف التجاري يدرك أن أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض، ويدرك أن هؤلاء هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.^٢

إلا أن تغيير سعر إعادة الخصم وسعر الخصم، من قبل المصرف المركزي قد لا ينعكس دائماً وبسرعة في تغيير حجم الائتمان بالاتجاه المطلوب، لأن فاعلية هذه السياسة تتوقف على:

- أن يكون لسعر إعادة الخصم وبالتالي سعر الفائدة تأثير مباشر على الأسعار والأجور والإنتاج.
- مدى اتساع السوق النقدية وخاصة سوق الخصم، فكلما كانت سوق الخصم ضيقة وغير منتظمة كلما كان أثر سياسة تغيير سعر إعادة الخصم ضئيلاً على حجم الائتمان.
- مدى اعتماد المصارف التجارية على المصرف المركزي في الحصول على الموارد النقدية الإضافية.^٣

^١ زكريا الدوري و يسري السامرائي، الروابي، مركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٦-١٩٧
^٢ رابح حدة: دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية، الناشر إيتراك، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣٩.
^٣ الروابي، نبيل: نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤٣١

وتتمتع سياسة إعادة الخصم بالعديد من المزايا، منها أنها تسهم في زيادة الطلب على الأوراق القابلة لإعادة الخصم. كما أن تغيير سعر الفائدة وسعر الخصم يعتبر مؤشرا للمصارف التجارية عن اتجاه السلطات النقدية في الدولة فيما يتعلق بسياسة الائتمان التي ترغب في إتباعها في الفترة القادمة، فزيادة هذين السعريين يعتبر مؤشرا للمصارف التجارية عن نية المصرف المركزي في إتباع سياسة انكماشية وتخفيضهما يعتبر مؤشرا عن نيته في إتباع سياسة توسعية في الفترة المقبلة.¹ إلا إن سياسة سعر إعادة الخصم ما هي إلا وسيلة توجيهه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان واتجاهات السوق النقدية، غير أنها وسيلة ناقصة تحتاج إلى عدة أساليب أخرى لتكون أكثر فاعلية، كما أنها تقوم بدور المكمل للوسائل النقدية، وخاصة السوق المفتوحة.²

٢) سياسة عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول المصرف المركزي السوق النقدية والمالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية الحكومية والتجارية للتأثير في كمية النقود وحجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لتحقيق التغيرات المناسبة في الأسعار والأجور والإنتاج وذلك وفقا للظروف الاقتصادية السائدة.³

أي أنها محددا للتغير في العرض النقدي، وأيضا تعتبر أهم مصدر للتقلب في العرض النقدي، لذلك تعتبر أهم أداة للسياسة النقدية⁴ في كثير من دول العالم وخصوصا الدول التي تتميز بتطور البنيتين النقدية والمالية في اقتصادها. وتتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق، في قيام البنوك المركزية ببيع وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة، أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع فإنها تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية وأذونات الخزينة.

¹ R. Hosek, William, and other :Monetary theory policy and financial Markets, United States of America, 1977,p5

² www.Iqtissadiya.com

³ K. C .Shekhar: Banking Theory and practice ,vikas publishing house put LTd .new Delhi,1994,p472

⁴ Mishkin Frederic, Ibidem, 2004,ed7,p398

كان أول من استخدم هذه الأداة هو بنك انكلترا كوسيلة إضافية بهدف زيادة فعالية معدل الخصم سنة ١٩٣١، وبدء استعمالها كمجرد وسيلة تدعيمية لأسعار الخصم، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الأداة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل لوحدها كأداة مستقلة.^١

وهناك نمطان من عمليات السوق المفتوحة:

- عمليات السوق المفتوحة الحركية (الديناميكية) تستهدف تغيير مستوى الاحتياطيات لدى البنوك أو حجم العملة في التداول ومن ثم تغيير حجم القاعدة النقدية.
 - عمليات السوق المفتوحة الدفاعية وهي التي تقوم بها الخزنة العامة لدى البنك المركزي أو التغيرات في الرصيد الصافي لعمليات المقاصة.^٢
- أ- أثر سياسة عمليات السوق المفتوحة:

وتحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود المتداولة ومن ثم على النشاط الاقتصادي عن طريقتين:

- التأثير في احتياطيات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر.
 - التأثير على أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر وبالتالي التأثير في كلفة الائتمان.^٣
- التأثير في احتياطيات البنوك التجارية:

يؤدي استخدام البنوك المركزية لعمليات السوق المفتوحة إلى تغيير حجم النقود المتداولة ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. فإذا ما عانى الاقتصاد القومي من انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي ورغبت السلطة النقدية في معالجته عن طريق زيادة الإنفاق الكلي، في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء السندات و الأذونات إما من المصارف التجارية أو من الجمهور مباشرة.

¹ Dack Jozef van t,1999-Implementing monetary policy in emerging market economies: an overview of issues, in Monetary policy operating procedures in Emerging Market Economies, BIS policy papers, No5, p45-50

² Mishkin Frederic, Ibidem, 2004,ed7,p398

^٣ معتوق، سهير محمود:النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ط١، ١٩٨٩، ص٢١٤

ففي حالة شراء البنك المركزي من المصارف التجارية فإنها سوف تزيد أرصدها لدى البنك المركزي ونتيجة لذلك فإن الاحتياطات المتاحة لدى المصارف التجارية سوف ترتفع ومن ثم تزيد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان أما إذا اشترى البنك المركزي السندات وأذونات الخزنة من الجمهور مباشرة فإنه يصدر لهم شيكات بقيمة السندات والأذونات المشتراة ويقوم الجمهور بوضع هذه الشيكات في حساباتهم لدى المصارف التجارية وبالتالي تزيد كمية النقود لدى المصارف ومن ثم تزيد قدرتها على منح الائتمان. وفي حالة بيع البنك المركزي لسندات حكومية وأذونات خزنة إلى المصارف التجارية فإنها سوف تصدر شيكات للمصرف المركزي وتسجل على حساباتها لدى البنك المركزي، في هذه الحالة تنخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان. إما إذا باع البنك المركزي سندات حكومية وأذونات خزنة إلى الجمهور مباشرة، فإن الجمهور يقوم بإصدار شيكات مسحوبة من حساباتهم من المصارف التجارية لصالح البنك المركزي. وفي هذه الحالة تنخفض كمية النقود المتاحة لدى المصارف للإقراض ومن ثم تنخفض قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان.¹

- التأثير على أسعار الفائدة على السندات:

بالإضافة إلى تأثير عمليات السوق المفتوحة على حجم الائتمان فإن لها تأثير آخر على أسعار الأوراق المالية ومن ثم على أسعار الفائدة. فعندما يريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية لمكافحة بواذر تضخمية يمر بها الاقتصاد القومي، يدخل السوق النقدية والمالية بائعاً للأوراق المالية الأمر الذي يؤدي خفض قيمتها السوقية لزيادة عرضها في الأسواق، وهذا الانخفاض في قيمتها يماثل زيادة سعر الفائدة السائد في السوق وهذا يعتبر مؤشراً إلى اتجاه أسعار الفائدة السوقية للارتفاع كما يعتبر مؤشراً للحد من حجم الاستثمارات ومحاولة تخفيف حدة التضخم

حيث أن قيام المصرف المركزي ببيع الأوراق المالية سيؤدي من جهة إلى تخفيض عرض النقود القانونية ويؤدي من جهة أخرى ارتفاع سعر الفائدة السائد في السوق الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في الطلب على القروض ويحدث العكس عندما يريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية العلاج بواذر ركود يمر بها الاقتصاد القومي، يدخل السوق النقدية والمالية مشترياً للأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية لزيادة الطلب عليها في الأسواق، وهذه الزيادة في قيمتها السوقية تماثل

¹ زكريا الدوري ويسري السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ٢٠٥

انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق وهذا يعتبر مؤشراً لاتجاه أسعار الفائدة السوقية نحو الانخفاض.

هناك عدد من الفرضيات تقوم عليها سياسة عمليات السوق المفتوحة:

◆ تتغير الاحتياطيات النقدية المصرفية - من خلال عمليات السوق المفتوحة - وفقاً لهدف المصرف المركزي ولكن قد لا تتغير كمية النقود والاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية بنفس مقدار مشتريات أو مبيعات الأوراق المالية من قبل المصرف المركزي. كأن يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية لزيادة كمية النقود والاحتياطيات النقدية المصرفية وبنفس الوقت كان هناك هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج أو كان هناك عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة في الاكتناز مما يعني أن عمليات شراء الأوراق المالية لم تؤت ثمارها

وكذلك إذا قام المصرف المركزي ببيع الأوراق المالية لسحب السيولة الزائدة في المجتمع ولتخفيض الاحتياطيات النقدية المصرفية وبنفس الوقت كان هناك زيادة في التحويلات من الخارج أو كان هناك فائض في ميزان المدفوعات ، أو عودة جزء من الأموال المكتنزة إلى التداول مما يعني أن عمليات بيع الأوراق المالية عملية غير مجدية

◆ تتغير أعمال المصارف التجارية وفقاً لتغير احتياطياتها النقدية إلا أن هذه الفرضية ليست صحيحة دائماً، فهناك العديد من المتغيرات سواء كانت ذات طبيعة نقدية أو اقتصادية أو سياسية تمنع المصارف التجارية من استخدام زيادة الاحتياطيات النقدية بشكل كامل، أو من تقليص الائتمان عندما تتراجع احتياطياتها النقدية وخاصةً إذا كانت هذه المصارف فروع لمصارف أجنبية.

◆ يتغير الطلب على الائتمان المصرفي وفقاً لتغيير أسعار الفائدة السائدة في السوق ولكن هذا ليس صحيحاً بشكل دائم فالطلب على الائتمان قد لا يزداد نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وخاصةً في فترات عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي فلا يقبل رجال الأعمال والمستثمرين على الاقتراض تحمل مخاطر كبيرة حتى لو قدمت لهم تسهيلات كبيرة. وقد لا تمنح الدولة التراخيص للمستثمرين، أي أن هناك إمكانية الحصول على القروض لكن الحكومة لا تمنح تراخيص صناعية.

ب- فعالية عمليات السوق المفتوحة في التحكم بالائتمان المصرفي:

وتتسم سياسة عمليات الأوراق المفتوحة بالعديد من السمات:

١. تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي، والذي يكون له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة وهذه الرقابة غير مؤكدة في ظل عمليات الخصم التي يستطيع بها أن يشجع أو يثبط البنوك من الاقتراض، ولكنه يستطيع أن يمارس رقابة مباشرة على حجم القروض المخصصة.

٢. عمليات السوق المفتوحة مرنة ودقيقة و فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر الحجم المطلوب لإحداثه لتغيير الاحتياطيات أو القاعدة النقدية فيمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير، فإذا كان التغيير المطلوب في الاحتياطيات أو في القاعدة النقدية كبيراً جداً، فإن عمليات السوق المفتوحة أداة قوية بدرجة تكفي لتحقيق هذا الهدف من خلال شراء أو بيع حجم كبير من الأوراق المالية.

٣. يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة عمليات السوق المفتوحة، فيمكن للبنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة، فإذا قرر البنك المركزي أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة، لأنه قام بعمليات شراء أكثر من اللازم، فيمكنه أن يصحح الوضع بممارسة بيع في السوق المفتوحة.

٤. يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تتطوي على تأخيرات إدارية، فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطيات، فهو فقط يعطي أمراً مباشراً لتاجر الأوراق المالية للشراء أو البيع.^١

وعلى العموم هناك بعض الاعتبارات التي يتطلب توافرها عند دخول المصرف المركزي هذه السوق بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية وهي:

١. ألا يكون هناك سيولة نقدية إضافية تزيد عن حاجة البنوك التجارية، بمعنى أن يصحب عملية الشراء من قبلها نقص في بعض الأصول.

¹ Mishkin Frederic, Ibidem, 2004,ed7,p400

٢. ألا يقدم البنك المركزي على خلق الائتمان من جانبه كبديل للنقص الذي أصاب ائتمان البنوك التجارية، كأن يقرض الحكومة مثلا، وذلك في الأحوال التي يبيع فيها البنك المركزي ما لديه من أوراق مالية.

٣. ضرورة توفر بيئة نقدية ومصرفية معينة أساسها تواجد سوق نقدية ومالية تتم من خلالها عملية بيع وشراء الأوراق المالية وعند توفر مثل هذه السوق فإن شروطا معينة يجب توافرها لكي تكتسب هذه السوق دورها المحدد في السياسة الائتمانية منها:

أ- يجب أن يكون هناك طلبا ثابتا نسبيا ولحجم مناسب على الأموال بغرض التوظيف.

ب- أن يكون حجم التعامل على الأوراق المالية كبيرا.

ت- أن تعتمد هذه السوق على مصادر الأموال المحلية.^١

٤. وجود درجة عالية من الوعي المصرفي لدى جميع أفراد المجتمع.^٢

ومن المؤكد فإن هذه الشروط لا يمكن توفرها جميعا في غالبية الاقتصاديات، بل قد تبرز صعوبة في توفير بعضها مما يجعل وسيلة السوق المفتوحة كأداة في السياسة الائتمانية محصورة بيد عدد قليل من الدول ذات الأنظمة النقدية والمصرفية الأكثر تطورا.

وبأتي سبب ذلك من أن تطبيق عمليات السوق المفتوحة في اقتصاد تتسم فيه فعاليات السوق النقدية والمالية بالضعف الشديد، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الأوراق المالية، وضمن ما أكدناه سابقا أن غالبية الأوراق الحكومية أو مضمونة من الحكومة، فمن المؤكد أن يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في هذه الأوراق، مما يعرض هذا الاقتصاد إلى تقلبات قد تكون عنيفة وهذا يعني أن تطبيق السوق المفتوحة في أي اقتصاد مرهون بتواجد السوق النقدية والمالية وبدرجة نموها وتطورها.

وهناك عوامل أخرى قد تحد من دور وفاعلية السوق المفتوحة في السياسة الائتمانية أو على الأقل تعرقل من فاعليتها مثل اتجاه الأفراد نحو الاكتناز دون الادخار، عموما مما لا يترتب على شراء الأوراق المالية زيادة في أرصدة البنوك التجارية تمكنها من تقديم الائتمان. كما قد تقابل البنوك التجارية سياسة بيع الأوراق المالية بما يمكنها من عدم خفض قروضها عن طريق خصم جزء من ما لديها من أوراق قابلة للخصم مثلا، وكذلك قد تقابل سياسة الشراء بزيادة أرصدها النقدية والعزوف عن التوسع

^١ الزبيدي، حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٧٧-٧٨
^٢ أمجد ، ضياء: الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٢٦٩

في الائتمان، ولكن ذلك يتطلب أن تكون حالة الاقتصاد وظروفه مؤهلة لتقبل الزيادة في السيولة وتتجاوز معها.

أما لو سادت حالة التشاؤم الاقتصادي وكانت الظروف انكماشية فإن عمليات السوق المفتوحة لن يكون لها أثر إلا زيادة سيولة النظام المصرفي دون زيادة في حجم الائتمان المصرفي مما يجعل البنوك تتجه اتجاهات أخرى غرضها الحد من هذه السيولة المفرطة.^١

ت - التنسيق بين سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة:

وكثيرا ما تقوم البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة لتأييد سياسة تغيير سعر إعادة الخصم في أوقات الركود الاقتصادي تتضافر سياسة شراء الأوراق المالية مع سياسة تخفيض سعر إعادة الخصم في زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية، وذلك لكي تخلق دافعا لدى هذه البنوك على التوسع في قروضها وسلفياتها، كما تتضافر هاتان السياستان أيضا في أوقات الرواج والنشاط التضخمي حيث يبيع البنك المركزي أوراق مالية في السوق المفتوحة في نفس الوقت الذي يرفع فيه أسعار إعادة الخصم وذلك بغرض تخفيض الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك أو على الأقل تصعيب الحصول على احتياطات إضافية.^٢

٣) سياسة نسبة الاحتياطي القانوني :

لقد استخدمت هذه السياسة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ثم انتشرت بسرعة بين جميع الدول. وتتضمن قيام المصرف المركزي والهيئات الموجهة للائتمان، بإلزام المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على شكل سائل لدى المصرف المركزي^٣ وإن هذه النسبة عرضة للتغير في يد المصرف المركزي يزيدا وينقصها حسب الأحوال الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد.^٤

وحسب العرف المصرفي فإن المعدلات المرتفعة من هذه النسبة تخفض الربح، وبالمقابل تخفيض هذه النسبة إلى الحدود الدنيا، يعرض المصرف إلى مخاطرة كبيرة عندما يواجه ظروفًا طارئة وعموماً تتحدد هذه النسبة بالعوامل التالية:

^١ الزبيدي، حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ٢٠٠٢، ص ٧٩

^٢ أفريسة، صبحي تادرس: النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر ببيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٥

^٣ مجيد ضياء: اقتصاديات النقود والبنوك، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

^٤ مصطفى، أحمد فريد وآخرون: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥٨

(١) درجة التطور الاقتصادي والوضع الاجتماعي للبلد وهذا بدوره يؤثر على العادات المصرفية.
(٢) معدلات السحب من النقد والتي تعتمد على شخصية كل عميل ونشاطه الاقتصادي إضافة إلى مجموعة من الأوقات الحرجة مثل:

- فترات الضغط الموسمي في أوقات الأعياد والمناسبات.
- نهاية كل شهر، فالشركات أو المؤسسات تسحب مبالغ كبيرة لتسديد الرواتب والأجور لموظفيها.
- الظروف الطارئة والكوارث والمواسم الرديئة.

(٣) هيكل الودائع أي نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية ولأجل فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما انخفضت قدرة المصرف على التوسع بالتسليف والعكس بالعكس صحيح.^١
أ- أثر سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعتبر التغيرات في نسبة الاحتياطي القانوني أداة يتبناها المصرف المركزي لتحقيق هدفين هما:

- امتصاص الاحتياطيات الفائضة وموازنة خسائر الاحتياطيات عن طريق النظام المصرفي.
- الإعلان عن قرارات السياسة لكل من المصارف والجمهور.

وبشكل عام توظف هذه الأداة بشكل غير متكرر، و فقط من أجل التغيرات الكبيرة نسبيا في مراكز الاحتياطي للمصارف، فهي لا تستخدم من أجل التعديلات اليومية أو الأسبوعية.^٢

فإذا قامت السلطات بشكل منتظم بتغييرات في الاحتياطي المطلوب فان ذلك يمكن أن يسبب مشكلات في إدارة سيولة المصارف.^٣

وتأتي آلية عمل هذه الأداة في سياق رغبة البنك المركزي في الحد من أو توسيع قدرة البنوك على خلق النقود.^٤

ففي أوقات التضخم حيث تهدف السياسة النقدية إلى الحد من ارتفاع الأسعار، إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت البنوك التجارية بتقديمه قد تجاوز المستوى المرغوب فيه ورأى ضرورة

^١ الندوة الإقليمية النقدية أساليب البرمجة المالية والسياسة المالية، صندوق النقد الدولي، دمشق ٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٢، مجلد (١)، قسم التحليل النقدي. عرض النقود، ص ١٦

^٢ R. Hosek, William, and other :Monetary theory policy and financial Markets, Ibidem, p223-224

^٣ Casu Barbara , Girardne Claudia and Molyneux Philip , Ibidem,p.120-121

^٤ خريس، جمال، أبو خضير، أيمن: النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص ١١٦ .

تخفيض حجم الائتمان بغرض مكافحة الاتجاهات التضخمية في النشاط الاقتصادي فسوف يلجأ في هذه الحالة إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك التجارية قانوناً بالاحتفاظ بها ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تجد البنوك التجارية أنها مضطرة إلى التوقف عن منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها لدى البنك المركزي للفدر الذي تقتضيه نسبة الاحتياطي الجديد المقررة من جانب البنك المركزي وقد لا يقتصر الأمر على مجرد التوقف عن تقديم قروض جديدة بل قد تضطر هذه البنوك التجارية إلى استرداد بعض قروضها مما يترتب عليه تخفيض حجم الائتمان القائم وربما وصل بها الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة أو إذا كانت المهلة المعطاة لها من جانب البنك المركزي بشأن الوفاء بهذه النسبة الجديدة تعد قصيرة ويترتب على انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان انخفاض حجم وسائل الدفع في المجتمع فينكمش حجم المعاملات ويقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية. أما في حالات الكساد، فيمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الأخرى، القانوني الذي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ به علماً أن هذا التخفيض معناه زيادة سيولة البنوك التجارية وزيادة قدرتها على خلق الائتمان بأضعاف هذا الانخفاض بفعل مضاعف الائتمان فيزيد حجم وسائل الدفع في المجتمع ويزيد حجم المعاملات ويزيد الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الدخل القومي.¹

ب- فعالية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني في التحكم بالائتمان المصرفي:

تعتبر هذه الأداة ذات تأثير فاعل في احتياطي المصارف التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى، حيث يشمل تأثيرها كل المصارف التجارية، سواء الصغيرة أو الكبيرة، إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف المصرف المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها. كما أن عملية تغيير معدل الاحتياطي ليست سوى خلق تقلبات موازية في السوق النقدية، إذ يمكن ألا يكون لهذه الوسيلة النتيجة المأمولة، فعادة ما تحتفظ المصارف التجارية في مختلف البلاد باحتياطيات فائضة كبيرة، ومن ثمة فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني ما لم يكن كبيراً جداً، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون

¹ معتوق، سهير: النظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ٢١٨

الحد الأدنى الذي يشترطه القانون، وبالتالي لن يؤثر في عمليات الإقراض، وهو ما يستدعي القول: إن وسيلة الاحتياطي القانوني يجب استعمالها بجانب وسائل أخرى مكملة.^١

وتتجلى فعالية سياسة نسبة الاحتياطي القانوني في فترات التضخم أكثر منها في فترات الركود، فقد لا تجد المصارف التجارية نفسها مجبرة على التوسع في منح الائتمان نتيجة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فضلاً عن أن التوسع في حجم الائتمان يرتبط بزيادة الطلب على الائتمان من المستثمرين ورجال الأعمال، وهذا قد لا يتحقق في أثناء الركود. بينما في فترات التضخم فإن زيادة نسبة الاحتياطي القانوني تقيد مقدرة المصارف التجارية على زيادة حجم الائتمان.^٢

والنسبة المئوية للاحتياطي القانوني تعد أداة فعالة في التحكم بعرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين لسببين هما:^٣

١. لا يرتبط تأثيرها في كمية النقود المتداولة بقرار المصارف التجارية كما هو الحال بالنسبة إلى سعر الخصم.

٢. لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو برغبة الجمهور في بيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى عمليات السوق المفتوحة.

لذا فإن أهميتها بوصفها أداة للسياسة النقدية تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لهذين السببين. ورغم هذا فإن نسبة الاحتياطي القانوني من أنجح أدوات السياسة النقدية في الدول النامية، وخاصة في بعض الدول العربية نظراً لضيق حجم السوق المالي، ما يجعل تأثير معدل إعادة الخصم أو عمليات لسوق المفتوحة أقل من تأثير نسبة الاحتياطي القانوني. ويضاف إلى الأدوات السابقة أداة سياسة تغيير نسبة السيولة القانونية ويقصد بها النسبة التي يفرضها المصرف المركزي على الودائع الموجودة في المصارف التجارية، وتحتفظ بها على شكل نقد جاهز لمقابلة طلبات السحب الطارئة المقدمة من أصحاب الودائع، إذا رغبوا في سحب ودائعهم كلها أو بعضها.^٤ وتعكس قدرة المصرف التجاري على

^١ مدوخ، ماجدة: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٩.

^٢ طالب، عبد الحميد: الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية التنمية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

^٣ علي، عبد المنعم السيد والعيسى نزار، سعد الدين: النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٣٦٩.

^٤ هاني حسين بني: اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، دار الهندي للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١١٥.

مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين مما يتوافر لديه من أرصدة نقدية أو شبه نقدية، وارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية.^١

ويؤخذ على هذه السياسة عدة عيوب أهمها:

- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني قد لا يؤدي إلى التأثير على حجم الائتمان وخصوصاً إذا كانت لدى المصارف التجارية احتياطات فائضة.
- تعتبر هذه الأداة غير ملائمة لإدارة السيولة قصيرة الأجل، لأن التغيرات المتكررة توقع فوضى في إدارة محفظة المصرف.
- لا يمكن للمصرف المركزي تغيير هذه النسبة بشكل متكرر كثيراً، لأن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار سياسة الإقراض والاستثمار التي يتبعها المصارف التجارية، والى تعقيد عملية التخطيط للمستقبل، فهي ليست أداة للإدارة اليومية للسياسة النقدية.^٢

إن التحليل السابق يكشف عن وجود نقاط اختلاف مهمة بين سياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الأولى أن سياسة السوق المفتوحة تتصف بدرجة عالية من المرونة في التطبيق في أي مكان وزمان عندما تنهياً لها الظروف الملائمة كتوفر سوق نقدية ومالية متقدمة ومنظمة وحجم مناسب من السندات الحكومية والخاصة وهي بهذا المعنى يمكن أن تستخدم لتصحيح التغيرات قصيرة الأجل اليومية والأسبوعية والشهرية في مستوى سيولة المصارف التجارية.

أما سياسة التغيير في نسب الاحتياطي القانوني فلا تملك هذه المرونة لأن التغيرات المستمرة في نسبة الاحتياطي القانوني، وإن كان لها أثر أكبر على احتياطات المصارف ومقدرتها الإقراضية. تضع المصارف التجارية في حالة عدم يقين بالنسبة لعملياتها الائتمانية والمالية.

النقطة الثانية هي أن سياسة التغيير في نسبة الاحتياطي القانوني تظهر أكثر فاعلية تكون مباشرة بدرجة أكبر في أوقات الزيادة الكبيرة في سيولة المصارف التجارية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر، إذ يكفي لتفريغ سيولتها إن يلجأ البنك المركزي إلى رفع هذه النسبة لان مثل هذا الإجراء يؤدي إلى تجميد ما حصلت عليه من أصول أجنبية.

^١ محمد عبد الحسين، جاسم: أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرين، كربلاء العراق، ٢٠٠٩، ص ٢٨٧
^٢ أحمد، أحمد مجنوب: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩، ص ١٨٥

أما سياسة السوق المفتوحة فلا يكون لها مثل هذا الأثر إلا إذا باع البنك المركزي كميات كبيرة من السندات، مما يهدد انخفاض أسعارها وارتفاع معدلات الفائدة عليها.

أما إذا استخدمت سياسة السوق المفتوحة كعون لسياسة التغير في نسبة الاحتياطي القانوني، فإن النتائج المتوخاة ستكون أفضل مما لو استخدمت سياسة السوق المفتوحة لمفردها.

أما بالنسبة إلى سياسة تغير سعر الخصم تفترض سلفاً وجود سوق نقدي متطور ومتكامل يتميز بسرعة تدفق الأموال ما بين قطاعات السوق، حتى أن أي ارتفاع أو انخفاض في سعر الخصم يتبع بدون إبطاء بارتفاع أو انخفاض مقابل أسعار الفائدة الأخرى.

ومما تقدم نستنتج أن أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة للرقابة على الائتمان من عمليات السوق المفتوحة وسياسة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني تكون أكثر فعالية في حال استخدامها معا بشكل يحقق التكامل والتفاعل السوي بينها لتدعم كل منها عمل الأخرى. وتزداد فعاليتها في معالجة حالات التضخم عنها في معالجة حالات الكساد.

السقوف الائتمانية:

تعد بمثابة أداة للرقابة على الائتمان المصرفي وضبطه، وتختلف هذه السقوف حسب طبيعة الائتمان المحدد، والذي على أساسه تحدد له الأولويات، وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

- أ- نسبة الائتمان إلى متغير مصرفي ما (كنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي رقم الموازنة العامة).
- ب- وضع حد أقصى يتعين ألا يتعداه حجم الائتمان في فترة زمنية ما أو في نقطة زمنية معينة كتحديد:

- سقف ائتماني للبنك ككل يتعلق بتحديد حجم الائتمان المراد توظيفه وعدم تجاوزه حتى لا تختل العلاقة بين النسب التوظيفية وبين اعتبارات الأمان أو الاحتياطات النقدية التي يكونها البنك.
- سقف ائتماني لكل نشاط من الأنشطة الاقتصادية المختلفة الممولة وفقاً لدراسات لكل نشاط والظروف الحاكمة له حتى لا يتعرض البنك لمخاطر من جراء تركيز الائتمان على نشاط دون آخر.

- سقف ائتماني لكل منطقة جغرافية لأن الائتمان يرتبط بإمكانيات المنطقة وليس بإمكانيات الفرع مثال دمشق والرقبة وأيضاً لأن الائتمان أحد أدوات التنمية فضلاً عن ظروف المنطقة

نفسها فهي التي تحدد أنواع الائتمان وآجاله وطريقة السداد، بإضافة إلى إمكانيات التوسع المستقبلية في المنطقة.

- سقف ائتماني لكل عميل يتقدم بطلب الائتمان وتحديد قدرة العميل وعدم تجاوزها مع مراعاة أن يكون هذا السقف كافي ومناسب وملئم بحيث لا يشكل ضغط على العميل.

ويشترط لتطبيق النوع الثاني تحديد نسبة خاصة بكل بنك، وكمثال على ذلك يقوم المصرف المركزي في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى بوضع سقف ائتماني لكل بنك عند تقديمه الائتمان للقطاع الخاص بهدف معرفة الاتجاه نحو الطلب الخاص على الائتمان الذي يؤشر بالمحصلة إلى معرفة اتجاه الطلب الكلي، لكن بعد ذلك تم إلغاؤها لنفس القطاع نفسه والمصرف نفسه.¹

٢. الرقابة المباشرة على الائتمان:

تهدف البنوك المركزية من الرقابة الكمية أو الرقابة الكيفية للائتمان التأثير في حجم الائتمان الكلي أو في التأثير بحجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وكذلك في توزيعه الأغراض. القطاعات الاقتصادية ولمختلف الأغراض .

أما الرقابة المباشرة فجاءت لتكمل الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان وقد يكون الهدف من الرقابة المباشرة للائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه مختلف القطاعات الاقتصادية. وسميت بالرقابة المباشرة لأنها تضمن تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية، لكن الرقابة المباشرة هي ليست رقابة دائمة مثل الرقابة الكمية والكيفية غير المباشرة ولكنها تستخدم في ظروف مؤقتة من وقت لآخر.

وتتحصّر وسائل الرقابة المباشرة على الائتمان فيما يلي :

١. أن يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه لعملائها وأنواع هذا الائتمان . وعن طريق ذلك يستطع البنك المركزي أن يفرض قيود على بعض أنواع الائتمان التي ليست في صالح الاقتصاد القومي كالمضاربة في السوق المالي، أو شراء سلع استهلاكية معمرة، وفي المقابل يصدر البنك المركزي توجيهاته لتشجيع الائتمان للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية كمشكلة البطالة أو الإسكان وغيرها.

¹ الحمزاوي، محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط٢، نشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧٢.

٢. الإقناع الأدبي من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال إتباع أو التخلي عن سياسة معينة فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه هذه البنوك، وعن طريق الإقناع يؤثر البنك المركزي في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان، من خلال الاقتراحات والتحذيرات المختلفة لإقناع البنوك التجارية بزيادة الائتمان أو خفضه حسب ما تقتضي به حالة الاقتصاد الوطني من تضخم أو انكماش ويتوقف فعالية الإقناع على مكانة البنك المركزي في الدولة ومدى الثقة التي يتمتع بها بين البنوك التجارية.

٣. إعلان البنك المركزي عن سياسته فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الوطني وما يلائمه من سياسات، حيث يقوم البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام التي تتجمع لديه عن حالة الاقتصاد القومي، وتفسيره لأسباب تبنيه سياسات معينة في توجيه الائتمان الأمر الذي يجعل البنوك التجارية تأخذ في آرائه .

٤. حق الرقابة الإدارية على البنوك التجارية حيث يقوم البنك المركزي بالتحقيق على البنوك التجارية للتأكد من أنواع الأصول التي تحتفظ بها هذه البنوك.

وقد برزت هذه الرقابة من خلال التأثير على "هوامش الضمان" فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية تجاوزت من إقراض المضاربين يأمر برفع "هامش الضمان" وقد يتدخل البنك المركزي من خلال وضع قوائم لتنظيم القروض والسلفيات على أساس الأغراض التي يستخدم فيها الائتمان، أي التدخل في تحديد نوع الائتمان.

وان عملية تقييد الائتمان لا يعتمد على بيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة أو على رفع نسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع، وإنما يعتمد أيضا على رفع سعر إعادة الخصم من أجل منع اتجاه البنوك لخصم ما تحتفظ به من الأوراق المقبولة للخصم أو زيادة ما تتزود به من البنك المركزي من القروض .

ويختلف مضمون الإدارة النقدية من حيث التخطيط الشامل لحقيقتين: الحياة الاقتصادية بحيث تحل القرارات الإدارية محل جهاز السوق في تحديد الإنتاج وتوزيع الموارد الإنتاجية، ذلك أنه في هذه حالة تتولى الخطة الائتمانية تحديد مقدار ما يضعه النظام المصرفي من موارد في

متناول الوحدات الإنتاجية ويتوثق دور البنك لها بالخطة الاقتصادية من خلال الإشراف على استخدامها لما تحتفظ به من الأرصدة المصرفية أو خلال تزويدها بالتسهيلات الائتمانية.¹

السياسة النقدية للدولة تحدد الأهداف ويختار البنك المركزي الوسائل والأدوات لمراقبة هذه المؤسسات والتدخل في نشاطها وقد عرفنا أن أهم الوسائل التي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتدخل في نظام النقد والائتمان تتمثل إما في وسائل تقليدية ذات طبيعة كمية أو وسائل ذات طبيعة انتقائية واختيارية. ويكفي أن نقرر أن أهداف الوسائل التقليدية تدور حول حقيقتين: أولاً تخليص السوق النقدية من فائض السيولة أو تعويض نقص السيولة، وثانياً تحديد سعر الفائدة بما يتناسب مع ظروف السوق النقدية واحتياجات التمويل. والمهم أن فاعلية تلك الوسائل قد انحصرت لأسباب عديدة: منها زيادة سيولة البنك التجارية، والتجاء المشروعات إلى التمويل الذاتي أو تحميل المستهلك عبء ارتفاع أسعار الفائدة. والتراجع الاستراتيجي لسعر الفائدة كمحدد للائتمان. ومع ذلك يمكن للبنك المركزي أن يعيد إلى هذه الوسائل فاعليتها بشرط

- أن ينظر إلى هذه الأدوات من وجهة النظر المتكاملة. أي أن تستخدم تلك الأدوات معا وبصورة موازية في نفس الفترة الزمنية.
- أن يعمل البنك المركزي على ألا تنخفض أسعار الفائدة في السوق النقدية عن مستوى سعر الخصم. وهذا يستدعي منه ليس فقط مراعاة أهداف السياسة النقدية إنما مراعاة حجم السيولة العامة والخاصة لدى البنوك التجارية عند تحديده لسعر الخصم.
- محاولة الحد من مديونية الحكومة قصيرة الأجل بهدف تحديد حجم السيولة النقدية.
- ضرورة امتصاص البنك المركزي للسيولة النقدية الزائدة المتولدة عن فائض ميدان المدفوعات أو عن زيادة عرض النقود أو عن زيادة حجم الودائع والادخارات أو أخيراً نتيجة نظام الودائع المتبادلة.²

¹ الحلاق، سعيد، العجلوني، محمد: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٦٤.
² شيحة، مصطفى رشدي: النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٥٤-١٥٥.

ثانياً: أدوات الرقابة النوعية على الائتمان:

تستهدف الأدوات النوعية للسياسة النقدية توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهمية إستراتيجية والتأثير على حجم القروض الممنوحة إلى قطاعات خاصة في الاقتصاد وكلفة الحصول عليها أمد استحقاقها فهو موجه نحو التمييز بين أنواع الائتمان المصرفي وتوزيعه بين مختلف الفعاليات الاقتصادية والأنشطة المكونة للاقتصاد القومي حسب أفضليتها وأهميتها كتسهيل شروط حصول المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية على القروض المصرفية القياس إلى المشاريع الاستهلاكية، وعليه تتضمن الأدوات النوعية للرقابة الائتمانية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه.¹

ومن أهم الوسائل والأدوات النوعية للرقابة على الائتمان ولإدارة السياسة النقدية ما يلي:

١. تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح للأنشطة التي تشجع الدولة، ومرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.
٢. تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية، فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في الدول التي تهدف إلى بناء قاعدة صناعية ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلاً.
٣. تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية مثلاً.
٤. اشتراط الحصول على موافقة المصرف المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً.

والأدوات الأربعة السابقة هي أدوات ذات فعالية كبيرة على النشاطات المختلفة إذا ما استخدمت لدعم اتجاه أدوات السياسة الكمية للرقابة على الائتمان، ولا بد من عدم المبالغة في فاعلية هذه الأدوات النوعية لأن الأمر يتوقف على قيام المقترضين باستخدام القروض في الغرض المتفق عليه مع البنك.

وإن للرقابة الكيفية مزايا عديدة منها:

¹ زكريا، الدوري، ويسري، السامرائي: البنوك المركزي والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص ٢١٦

١. تضمن استخدام الائتمان في وجه معين من وجوه الإنفاق .
٢. إن هذه الرقابة موجهة للبنوك التجارية وغيرها من البنوك والمؤسسات المالية، في حين الرقابة الكمية بكافة وسائلها موجهة نحو البنوك التجارية فقط.^١

على الرغم من الميزتان السابقتان للرقابة الكيفية إلا أن هناك ثمة عيوب تعاني منها هذه الرقابة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١. إحلال إرادة السلطة النقدية محل قوى السوق في توزيع الائتمان على مختلف وجوه استخدامه.
٢. تواجه الرقابة الكيفية صعوبات إدارية يصعب التغلب عليها في بعض الأحيان.
٣. صعوبة التأكد من الاستخدام النهائي للائتمان الممنوح فيما إذا استخدم في المجال المخصص له ولم يوجه إلى استخدام آخر كانت السلطة النقدية قد منعت أو قيدت توجيه الائتمان إليه.^٢

^١ سعيد، الحلاق، ومحمد العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص-٢٦٠١٦١

^٢ السمان، محمد مروان وآخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، مرجع سابق، ص٢٦٦

الفصل الثاني

الائتمان المصرفي

مقدمة:

يعتبر النشاط الائتماني حجر الأساس في العمل المصرفي والمعاملات المصرفية والتجارية كافة، حيث يمثل الائتمان روح النشاط الاقتصادي في أي بلد. وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يواجهها المصارف في تعاملاتها مع العملاء، كون أن سير العملية المصرفية واستقرار بيئة العمل المصرفي ترتبط بتجنب المخاطر ولا سيما مخاطر الائتمان وكما هو معلوم تنشأ المخاطر الائتمانية بعد عملية منح الائتمان، من هذا كان لا بد أن يكون للائتمان المصرفي حيزاً من هذا الفصل كمبحث أول تتناوله الباحثة من خلاله تعريف الائتمان المصرفي.

المبحث الأول

الائتمان المصرفي (مفهومه-أدواته-أسس منح الائتمان-أنواعه-خلق الائتمان):

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان عمليات الإقراض والاقتراض، فمن خلال الائتمان يتم تداول الأموال وانتقالها ممن لديهم فائض في السيولة إلى من يعانون من عجز سيولة.¹

تقدمت تعريفات متعددة يختلف للائتمان اختلافت فيما بينها باختلاف وجهات نظر واضعيها فمنهم من يعتبر أن الائتمان يعني الثقة ومن ثم فعندما يمنح المصرف لعميله ائتماناً معيناً هذا يعني أن المصرف يثق في مقدرة عميله فيعطيه المال، أو يعطيه كفالة، أو ضماناً قبل الغير.²

كما يعرف الائتمان بأنه: عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها، غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقرض، والثاني هو متلقي الائتمان يسمى بالمدين أو المقرض ويضاف لقيمة الائتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلاً لقاء تخليه عن القيمة الحاضرة.³

ومنهم من اعتبر الائتمان هو الاتفاق بين الدائن والمدين ومن خلاله يبين مقدرة المدين على السداد والهيكليه التي يتم بها ذلك.⁴

ويعرف على أنه عبارة عن مجموعة النشاطات ضمن إطار محدد يتم من خلاله منح القرض وبيبين النجاح أو الفشل في استرداد القرض.⁵

ومنهم من قال بأنه العقد الموقع بين طرفين يوضح حجم الاقتراض وتقنيات وطرق سداده.⁶

¹الجزراوي، إبراهيم، والنعمي، نادية: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠، ص٥.

²مصطفى رشدي شيحة: النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٢٤.

³عبد الله خالد أمين، الطراد إسماعيل إبراهيم: إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص١٦٧.

⁴ Kimber, A, :Credit Risk, Elsevier butterworth-Heinemann, U.K.2004, P1.

⁵شاهين، علي: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، ٢٠١٢، ص٨.

⁶ Brown, k, & Moles, p: Credit Risk Management, Edinburgh Business School Herriot- Watt University, U.K, 2012, P34.

ومنهم من اعتبر أن الائتمان هو: مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على القيمة الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل.¹

وهناك من يعرف الائتمان المصرفي أنه الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.²

من دراسة وتحليل التعريفات السابقة نستنتج:

أن هناك طرفين لعملية الائتمان هما:

- أ- المصرف الذي يمنح الائتمان متوقعا الحصول على ما يعادله في وقت متفق عليه بالإضافة إلى الفوائد.
- ب- المقترض أو المدين الذي يتعهد بتسديد القرض في الوقت المحدد في المستقبل بالإضافة إلى الفائدة.

وتتحدد عناصر الائتمان بما يلي :

- أ- مبلغ الائتمان: هو مبلغ الدين الذي يمنحه المصرف للعميل أو يكفله فيه ولا بد من رده ويرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى المصرف ومدى ملاءة العميل وقدرته على السداد.
- ب- مبلغ الفائدة: هو المبلغ الذي يتقاضاه المصرف من العميل لقاء التخلي عن القيمة الحاضرة للدين.
- ت- الزمن: الفترة الفاصلة بين تاريخ حصول العميل على القرض من المصرف وبين تاريخ سداؤه.
- ث- الثقة: حتى تتم عملية الائتمان لا بد من توافر الثقة بين كلا من الطرفين وهو الأساس الذي يستند عليه المصارف في منح الائتمان إلى يومنا هذا، حيث تبني المصارف ثقتها بالعميل بعد دراسة وتحليل مركزه المالي والائتماني، من خلال التعرف على نشاطه التجاري والمالي ومعرفة الغرض أو المجال الذي سيستخدم فيه القرض، كذلك تقييم الضمانات المقدمة من العميل

¹ عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ٣٢
² عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٤٣

ومقارنتها بالمخاطر الائتمانية المحتملة، وبمعنى آخر تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية ومدى إمكانية تحملها.

ولما كانت عملية الائتمان هي خدمة من الخدمات المالية فإن لها أسواقا، وأسواق الائتمان هي:

١. سوق النقد: يختص بالمعاملات قصيرة الأجل من خلال الجهاز المصرفي المتمثل بالمصرف المركزي والمصارف التجارية والمصارف غير التجارية.

٢. سوق رأس المال: يختص بالتمويل المتوسط والطويل الأجل، وتعمل في سوق رأس المال المؤسسات الادخارية والاستثمارية.^١

وأيا كان الطلب على الائتمان المصرفي سواء أكان طلبا فرديا أم طلبا من قبل مشروعات قطاع الأعمال العام والخاص أو طلبا حكوميا فإنه دالة في عدد كبير من المتغيرات التفسيرية. وسيركز البحث في شرح هذه المتغيرات على مجموعة من العوامل الموضوعية أي تلك العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الأموال المصرفية بصفة عامة، والطلب على الائتمان بصفة خاصة. ومن أهم هذه العوامل:

١. أسعار الفائدة المصرفية:

تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان من ناحية أخرى بالطابع العكسي. فزيادة سعر الفائدة تقلل من الطلب على الائتمان والعكس صحيح.^٢ ويمكن قياس درجة حساسية الطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع تجاه المتغير المستقل سعر الفائدة وبقياس مرونة الطلب السعرية على الائتمان المصرفي MD بالعلاقة التالية:

$$MD=(\Delta D/D) \div (\Delta R/R)$$

$$MD=(D/R) \div (\Delta D/\Delta R)$$

^١ زينب عوض الله: اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨٧
^٢ ملاك، وسام: النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٨٩

حيث:

D الكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي

ΔD التغير في الكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي

R متوسط سعر الفائدة على القروض المصرفية

ΔR التغير في متوسط سعر الفائدة على القروض المصرفية

من تلك العلاقة نستنتج ما يلي :

- كلما كانت مرونة الطلب على الائتمان ضعيفة أي كان الطلب غير مرن كان أثر التغير في سعر الفائدة على مقدار الائتمان المطلوب أقل. بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة وما يترتب عليه زيادة في الائتمان المطلوب بنسبة أقل.

وبشكل عام يمكن القول أنه كلما انخفضت أهمية أسعار الفائدة القصيرة الأجل بالنسبة لإجمالي النفقات في العمليات التجارية والصناعية. كلما ضعفت مرونة الطلب على الائتمان.

- تكون مرونة الطلب على الائتمان عالية أي مرنة في حالة كون القيمة المطلقة للتغير في الطلب على الائتمان وكذلك القيمة النسبية أكبر من نظائرها في التغير في سعر الفائدة.
- أما بالنسبة لموقع منحنى الطلب على الائتمان، تحدده عدد من العوامل أهمها هو مدى كبر السوق النقدية، فمثلاً عندما تكون سوق الخصم صغيرة وغير منظمة فإن أثر تغيير سعر إعادة الخصم في حجم الائتمان سيكون ضعيف جداً.

- أما بالنسبة لثبات منحنى الطلب على الائتمان، فإن هذا يتوقف على الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد القومي من رواج أو ركود.¹

ففي أوقات الرواج ينتقل منحنى الطلب على الائتمان إلى اليمين الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان من المصارف التجارية على الرغم من رفع سعر الخصم والفائدة قصيرة الأجل. ويعود ذلك إلى زيادة معدلات النشاط الاقتصادي ووجود نظرة تفاؤلية تعم المجتمع وتوقع زيادة معدلات الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أهمية سعر الفائدة في الحصول على الائتمان. أما في أوقات الركود

¹ الحمزاوي، محمد: اقتصاديات الائتمان المصرفي، دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٩٢

حيث يتوقع انخفاض الأرباح وبعم المجتمع نظرة تشاؤمية ينتقل منحى طلب الائتمان إلى اليسار على الرغم من تخفيض سعر الخصم والفائدة قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان. هذا الأمر يتوقف على مدى درجة التطور الاقتصادي في البلد المستخدم فيه سعر الفائدة، إذا من المتوقع أن يكون تأثر القرار الائتماني شديد الحساسية في البلدان ذات الاقتصادات المتطورة، وبالعكس في البلدان النامية التي يكون فيها تأثير هذه الأداة ضعيفاً وغير فعالاً ونظراً لتخلف أسواق النقد والمال.¹

٢. العائد على بدائل الائتمان المصرفي:

نأخذ مثلاً على ذلك الاستثمار على الأوراق المالية فنجد أن الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية بالمقارنة مع أسعار الفائدة على الائتمان مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى تحول الوحدات الاقتصادية طالبة الاقتراض في السوق المصرفية إلى سوق الأوراق المالية لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه الوحدات بشكل كلي أو جزئي، ويمكن قياس العلاقة بين الطلب على الائتمان المصرفي وأسعار الفائدة على البدائل المالية الأخرى، (سعر الفائدة على الأوراق المالية كما في مثالنا هذا) بمقياس المرونة التقاطعية أو التبادلية من خلال العلاقة التالية :

المرونة التبادلية للطلب على الائتمان = التغير النسبي في الطلب على الائتمان المصرفي ÷ التغير النسبي في الطلب على أسعار الفائدة على البدائل المالية

$$MD = (\Delta d / \Delta r) \div (d / r)$$

حيث:

r سعر الفائدة على الأوراق المالية

Δr التغير في سعر الفائدة على الأوراق المالية

d المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي

Δd التغير في المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي.

¹ الجليل، جاسر: أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٧٤

٣. الدخل

هناك علاقة عكسية بين مستويات الدخل والطلب على الائتمان وتقاس هذه العلاقة من خلال مرونة الطلب الداخلية على الائتمان فالتغير النسبي في الدخل هو المتغير المستقل والتغير النسبي في الطلب على الائتمان هو المتغير التابع حيث أن المرونة الداخلية للطلب على الائتمان المصرفي هي:

$$Md = (\Delta I / I) \div (\Delta K / K)$$

حيث:

MD المرونة الداخلية للطلب على الائتمان المصرفي

Δ التغير في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي

I الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي

K المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي

ΔK التغير في المقدار المطلوب من الائتمان المصرفي.^١

ثانياً: أدوات الائتمان المصرفي:

وهي عبارة عن وثائق توضح التزامات المقرض وحقوق المقرض من حيث الأقساط ومواعيد الاستحقاق ومن أهم أدوات الائتمان ما يلي:

- (١) الورقة التجارية (الكمبيالة) ويتم فيها اقتطاع الفائدة مقدماً.
- (٢) السند وهو صك مديونية يتم فيه تحديد الفترة الزمنية للاستحقاق والفائدة والمبلغ وغيرها.
- (٣) الودائع الادخارية في المصارف ويتم التعامل بها من حيث الإيداع والسحب بدفاتر خاصة.
- (٤) الحسابات الجارية ويتم السحب منها بموجب صكوك مصرفية محددة.
- (٥) الأوراق الحكومية وتشمل النقود الورقية وأذون الخزينة.^٢

^١ محمد خليل الحمزاوي: اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٩٩-١٠٠-١٠١
^٢ أسوزي عدلي ناشد: مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٦٩

ثالثاً: أسس منح الائتمان:

من المعلوم أن المصارف تعتبر تاجراً بأموال الغير حيث أنها تقدم القروض من أموال المودعة لديها والمؤتمنة عليها، لذا يتوجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأسس عند عملية منح الائتمان من أجل الحفاظ على درجة الأمان لأموال المودعين والملاك، ويجب أن يتم الائتمان المصرفي استناداً إلى قواعد وأسس متعارف عليها، ومنها:^١

١. توفر عنصر الأمان لأموال المصرف:

وذلك بأن يطمئن المصرف بأن المقترض يتمتع بالقدرة على سداد التزاماته مع فوائدها وعمولاتها في المواعيد المحددة، حيث يجب أن يكون العميل طالب الائتمان لا يشكل أي خطر بعدم القيام بسداد الأموال التي سوف يقترضها، لأن أموال القروض مصدرها أموال الودائع، وبالتالي فإن القروض الآمنة والمضمونة تعتبر سياج الأمان للمصرف تجاه المودعين، لأن ودائعهم ستكون بعيدة عن خطر عدم الاسترداد.^٢

٢. تحقيق الربح من الائتمان:

تهدف المصارف من منح الائتمان إلى تحقيق هامش ربح بحيث يكون الدخل والعائد المتحقق من عملية الائتمان ومنح القروض يغطي مصاريف الفوائد المدفوعة على الودائع والمصاريف الأخرى للمصرف وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر من قبل الملاك. ويعتبر الربح الذي تحصل عليه المصارف من عمليات منح الائتمان المساهم الأكبر والأهم في هيكل أرباح المصارف، وهذا الربح هو الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه ملاك المصرف (أصحاب الأموال) لأن الربح المحقق يساعد المصرف في النمو وبناء مركز مالي قوي، وهذا ما يحقق كل من مصالح الملاك والمودعين لضمان الأموال المستثمرة في المصرف.^٣

^١ الدغيم، عبد العزيز، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(٢٨)، العدد(٣)، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٦، ص١٩٥.

^٢ Harris ,M,& et ,al: Higher Capital Requirements, Safer Banks ,op cit,2014,p3

^٣ Guru .B, &et al.: Determinants of Commercial Bank Profitability in Malaysia, University of New England, 2012, p2.

٣. السيولة المصرفية:

يقصد بها أن يكون المركز المالي للمصرف ذا درجة سيولة جيدة، بحيث لا تؤثر عمليات منح الائتمان على درجة السيولة وحدوث المخاطر نتيجة عدم المواءمة بين متطلبات السيولة ومنح القروض، وذلك لمقابلة طلبات السحب من المودعين بدون أي تأخير وتلبية طلبات الاقتراض المقدمة للمصرف. حيث أن السيولة المصرفية تمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماتها تجاه العملاء فوراً ودون تأخير. ويذكر أن أزمة الائتمان عام 2007 والتي عرفت بأزمة (The sub-prime crisis)* كان من أهم عواملها ما يعرف الشح في السيولة، وذلك عندما بدأت المصارف بالامتناع عن تقديم التمويل الائتماني الذي طلبته المشاريع، مما ساهم في تفاقم الأزمة ونتج عنه أن المشاريع توقفت عن القيام بالاستثمارات الجديدة والتوسع في المشاريع، وهذا ما دفعها للقيام ببيع الأسهم والأوراق المالية ومما سبب الانخفاض في أسعار الأسهم وحدثت الأزمات في البورصات.^٢

من أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار قياس السيولة النقدية النسب التالية:

✓ نسبة الاحتياطي القانوني:

هي نسبة من الودائع لدى المصرف التجاري يلتزم المصرف المركزي بالاحتفاظ بها لمواجهة عمليات سحب العملاء، وتأخذ شكل حسابات المصرف التجاري لدى المصرف المركزي، ولا يحصل المصرف التجاري على فائدة نظير هذه الاحتياطيات القانونية.

وفقاً لقانون المصرف المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف قرار رقم (73/م/ن/ب/4) ينبغي على البنوك التجارية أن تحتفظ برصيد نقدي لدى المصرف المركزي بنسبة 5% من الودائع.

نسبة الاحتياطي القانوني = أرصدة نقدية مودعة لغرض الاحتياطي القانوني
إجمالي الودائع عدا ودائع الادخار السكني

¹ Zheng, H: Interaction of credit and Liquidity risks, Journal of Banking & Finance 30, 2006,371-407,p392.
*بدأت الأزمة المالية العالمية في 2008 نتيجة منح المؤسسات المالية الأمريكية قروض سكنية لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الملاحة الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، أدى إلى ما يسمى بأزمة الرهن العقاري التي ابتدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2008 إلى 19 بنكاً.

² Vento .A. & Ganga: Bank Liquidity Risk Management and supervision ,Journal of Money, Investment and Banking – Issue 10,2009,p79.

✓ نسبة النقدية:

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على مواجهة التزاماته من النقدية وتحسب كما يلي:

نسبة النقدية = النقد لدى المصرف المركزي + نقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى
شيكات وحوالات مستحقة الدفع + مستحقات المصارف الأخرى + إجمالي الودائع

وفي العرف المصرفي يجب ألا تقل هذه النسبة عن 15-20% .

وهناك بعض الأسس التي ترى الباحثة بأنها تشكل مع الأسس التي ذكرت أعلاه إطاراً متكاملًا للسياسة الائتمانية للمصارف ومن هذه الأسس:

٤. حاجات الاقتصاد الوطني:

يتم وضع السياسة الائتمانية للمصرف بحيث تتوافق مع حاجات النشاط الاقتصادي للائتمان، ومقابلة حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك بالتنوع في هيكل الإقراض من أجل المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. علماً أنه لن يتم توجيه الائتمان الى قطاع معين دون آخر، بل يجب أن تشمل السياسة الائتمانية للمصرف على جميع القطاعات المشكلة للقطاع الاقتصادي في البلد، حيث أن هذه القطاعات تساهم مجتمعة في تحقيق النمو والتطور في اقتصاد البلد.^١

٥. سياسة المصرف المركزي:

تشكل التشريعات والقوانين الصادرة عن المصرف المركزي إطاراً يتم من خلاله ضبط عمليات الائتمان وفقاً لمعطيات السياسة الاقتصادية للبلد، والتي تتمثل في معالجة التوازنات الأساسية الأربعة من معالجة التضخم واستهداف معدل نمو معين ومعالجة البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتي تشكل عنصر الأساس في سياسة المصرف المركزي، ففي حالات التضخم يتبع المصرف المركزي سياسة تخفيض عرض النقود وذلك بالحد من الائتمان وإتباع سياسة انكماشية. أما في حالات البطالة ورغبة المصرف المركزي بزيادة معدل النمو فإن هذا يوجب إتباع السياسة التوسعية، أي رفع الحدود الائتمانية.^٢ وكل هذا يكون عن طريق ما يعرف بأدوات السياسة النقدية من معدلات الفائدة وسعر إعادة الخصم وإمكانية الاقتراض من المصرف المركزي وتحديد السقف الائتماني بشكل مباشر.

^١ شاهين، علي: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين، ٢٠١٢، مرجع سابق، ص٩.

^٢ Mayer, M: Sovereign Credit Risk and Banking Crise, 2012,p3.

وتتحكم هذه الأدوات بمقدار الأموال التي تستطيع المصارف التصرف بها (السيولة المصرفية)، فمثلاً رفع سعر الفائدة على القروض سيؤدي إلى الإحجام والعزوف عن القروض وبالتالي انخفاض طلبات الائتمان، والعكس بالعكس، ويقوم المصرف المركزي أيضاً بتحديد حجم الإقراض ونوعه وحدوده. وكل هذا يرتبط بالسياسة النقدية للمصرف المركزي (سياسة توسعية أم انكماشية).¹

٦. الاستقرار في ودائع المصرف:

إن الاستقرار في حركة الودائع له التأثير المباشر على السياسة الائتمانية للمصرف، فقدره المصرف على منح الائتمان تزداد في حالة استقرار الودائع. حيث تشكل ودائع العملاء حجر الأساس والعامل الأهم في سياسة المصرف الائتمانية، فالودائع هي مصدر أموال الإقراض ويقوم المصرف باستثمار الودائع عن طريق قنوات الإقراض المختلفة، وذلك لكي يغطي مصاريف الفائدة التي تدفع للمودعين وتحقيق هامش ربح يحقق رضى المساهمين. وتصنف ودائع المصرف إلى ودائع جارية وودائع توفير، وتعتبر ودائع تحت الطلب ركن أساسي يعتمد عليه في سياسة المصرف الائتمانية لأنها تعتبر من الودائع ذات الكلفة المنخفضة، أي أن الفائدة المدفوعة عليها قليلة جداً وبالتالي يمكن للمصرف الاستفادة من الفرق بين الفائدة المقبوضة من منح الائتمان والفائدة المدفوعة على هذه الودائع، حيث يقوم المصرف من خلال خبرته بتقدير القسم الثابت ومعرفة مقدار الأموال التي يمكن أن تسحب من هذه الودائع والتي لا يمكن للمصرف إدراجها في سياسته الائتمانية والاعتماد عليها في تلبية طلبات الاقتراض، لأن أصحابها من الممكن أن يطلبوها في أي وقت، والمصرف ملزم بتلبية طلبات السحب في أي وقت، ولن يكون قادراً على استرداد أموال القروض متى ما شاء لأنه يكون ملزم باتفاق بينه وبين المقترض.²

¹ الشماع، خليل: أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٠٠٥، ص ٦٠٦.

² Mayer, M.: Sovereign Credit Risk and Banking Crisis, 2012, p3.

رابعاً: أنواع الائتمان المصرفي:

يقسم الائتمان المصرفي إلى عدة أنواع:

١. الائتمان وفقاً للغرض منه:

- أ- الائتمان الاستثماري: هو عبارة عن مجموع الأموال التي يمنحها المصارف العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمشروعات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة، والتي تؤدي في مجموعها إلى زيادة الأموال المستثمرة، وتهيئة المشروعات للحصول على فرص ربح أكبر.^٢
- ب- الائتمان التجاري: هو الائتمان الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية، لذلك فهو يصفي نفسه بنفسه.
- ت- الائتمان الاستهلاكي: هو الائتمان الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى. فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.^١

٢. الائتمان وفقاً لأجله: يصنف إلى

- أ- الائتمان قصير الأجل: يستخدم هذا الائتمان في تمويل النشاط الجاري للمنشآت، ولا تزيد مدته عن سنة.
- ب- ائتمان متوسط الأجل: يمتد أجل هذا الائتمان إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من النشاط الإنتاجي.
- ت- ائتمان طويل الأجل: تزيد مدة هذا الائتمان عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان وبناء المصانع.^٢ ويعتبر التمويل المصرفي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على المصرف أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل. ويتجسد هذا النوع من التمويل في بعض صورته،

^١ الزبيدي حمزة محمود: الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٤٥
^٢ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١١٣

لاسيما عندما تكون قيمته كبيرة جدا بتمويل خاص يسمى قروض تجمعات مصرفية، تقسم بموجبه البنوك المشاركة في منح هذا النوع من التمويل، المخاطر، والأرباح(الفوائد والعمولات) كل منها حسب نسبة مشاركته. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على هذا النوع من التمويل فهي مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت بالنعين السابقين، وذلك لغرض حمايتها من تقلبات أسعار الفائدة وذلك لطول مدتها، ولطبيعة المخاطر التي تصاحبه.¹

٣. الائتمان وفقا للشخص المقترض:

ويصنف إلى ائتمان مصرفي عام ، وائتمان مصرفي خاص وذلك كما يلي:

أ- ائتمان خاص: وهو الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لأشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالمؤسسات والشركات الخاصة).

ب- ائتمان عام: وهو الائتمان الممنوح من قبل الجهاز المصرفي لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية)، حيث تعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومؤسساتها، ومركزها المالي، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، ومدى محافظة الدولة على الوفاء وتسديد التزاماتها السابقة.²

٤. الائتمان وفقا للضمان: يقسم إلى أنواع التالية:

أ- ائتمان عيني: يمنح بضمان بضائع تودع لدى المصرف كتأمين للقرض أو تكون بضمان أوراق مالية على شكل أسهم وسندات تودع لدى المصرف ويشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول، أو تكون بضمانة عقارية أو وثائق تأمين أو ودائع لأجل وشهادات الإيداع والاستثمار.

ب- ائتمان شخصي: الشخصي يمنح دون ضمان عيني بل يعتمد المصرف على مكانة المركز المالي للعميل.³

٥. الائتمان حسب طبيعته:

يصنف هذا النوع من الائتمان إلى ائتمان مباشر وائتمان غير مباشر:

¹ جميل الزيدانين: أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٩، ص٤٣

² George A. Christy & Peyton Foster Roden , Finance: Environment and Decisions, OP. Cit, p7

³ عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١١٦-١١٧

أ- الائتمان المباشر: هو قيام المصرف بمنح العميل النقود بشكل مباشر ويتخذ هذا الائتمان أشكالاً مختلفة:

(١) القروض والسلفيات: وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال أو التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل.^١ وتمنح المصارف التجارية قروضها لغايات تتناسب والسياسات الخاصة بها والأهداف الاقتصادية العامة، شريطة ثبوت جدوى المشروع الممول وتوفيره لمصدر وفاء أقساط القرض وفوائده، إلى جانب الحاجة إلى بعض الضمانات إذا كانت المخاطر المتوقعة في المشروع الممول مرتفعة وتتجاوز الحدود المتعارف عليها.^٢

(٢) الجاري المدين: لم يعد الجاري المدين النوع الأساسي في الائتمان المصرفي بل تقلص استعماله في كثير من البلدان المتقدمة واستبدل بحساب القروض المحددة الغرض والمدة، بسبب ارتفاع المخاطرة وعدم الدقة في الرقابة على استعماله في تحديد فترة ومصادر تسديده،* لذلك تحولت التسهيلات في الجاري مدين إلى تسهيلات دائمة.^٣

(٣) خصم الأوراق التجارية: ويقصد بها قيام المصرف بخصم كمبيالات تجارية تكون محررة لأمر العميل وذلك قبل مواعيد استحقاقها مقابل حصول المصرف على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق. ويعتمد مدى توظيف المصرف لأمواله في الكمبيالات والسندات المحسومة على أمور منها:

- معدل إعادة الحسم لدى المصرف المركزي والفرق بينه وبين معدل الحسم.
- درجة الوعي المصرفي والعادات والأعراف التجارية، فكلما ازداد هذا الوعي وكلما ساعدت الأعراف التجارية على استعمال الكمبيالات كلما كان المجال أوسع أمام المصرف لتوظيف أمواله في هذا الحقل.

^١ الزبيدي محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر عمان، ٢٠٠٢، ص ٩٩-١٠١
^٢ شامية أحمد زهير: اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠، ص ٢٦٩
^٣ الزبيدي حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص ٩٩

* عادة ما تمنح المصارف بعض زياتنها سقوف ائتمانية محددة حيث يتمكن الزبون من سحب مبالغ مالية تفوق قيمة ايداعاته النقدية وبما لا يتجاوز السقف الائتماني الممنوح له، وتحسب الفوائد بشكل يومي على المبالغ المحسوبة وتقتطع من حساب الزبون بشكل شهري، وعادة يمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل رأس المال العامل ويمنح لمدة سنة يجدد بعدها بموافقة الطرفين، المصرف والعميل، في ضوء أداء الحساب والوضع المالي للعميل وحجم العمل المعطى للمصرف. للمزيد انظر إلى:.

- انتشار عادة البيع بالتقسيط.
- وجود أو عدم وجود حقول أخرى لتوظيف أموال المصرف فيها في المدى القصير.

وعلى الرغم من أن المصارف تفضل عادة الاحتفاظ بالكمبيالات المخصصة لحين استحقاقها حتى تتمكن من الاستفادة الكاملة من مبلغ الخصم، فقد تضطر أحيانا لإعادة حسمها لدى المصرف المركزي ويسعر اقل من سعر الحسم نفسه للحصول على الأموال السائلة. ويعتمد قبول المصرف المركزي لحسم الكمبيالات أو رفضها على السياسة النقدية المتبعة والحالة الاقتصادية السائدة ففي حالة الكساد يقبل المصرف المركزي حسم الكمبيالات مما يوفر السيولة النقدية اللازمة للمصارف والتي تمكنها من زيادة حجم الائتمان الذي تقدمه. وعلى العكس في ظروف التضخم إذ يرفض المصرف المركزي حسم السندات ما يحد من قدرة المصارف على منح الائتمان ويخفف من حدة التضخم.¹

٤) بطاقات الائتمان: وهي نوع من الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية الأمريكية في الستينيات من القرن العشرين، وتتلخص هذه الخدمة في منح عملاء المصرف بطاقة بلاستيكية تتضمن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يتمكن المتعامل من الحصول على ائتمان مباشر من خلال سحب مبلغ نقدي أو دفع قيمة مشترياته ضمن سقف ائتماني محدد من قبل المصرف. وهكذا يستطيع المصرف توظيف أمواله وكسب عددا إضافيا من العملاء سواء من حملة البطاقة الائتمانية أو من التجار والمحلات.²

ب- الائتمان غير مباشر: يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان المباشر، أن إدارة الائتمان في المصرف لا تعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنها لا تمثل ديننا مباشرا على العميل اتجاه المصرف، إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته. وأكثر أنواع الائتمان غير المباشر هي:

- الكفالات المصرفية.
- الاعتماد المستندي.
- التمويل التأجيري³

¹ أرشيد رضا عبد المعطي، جودة أحمد محفوظ: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ١٩٩٩، ص ١٣٤
² رمضان زياد، جودة محفوظ: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٨
³ الزبيدي حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص ١٠٤

خامساً: خلق الائتمان المصرفي:

عرضنا سابقاً دراسة نقدية لمعرفة كيفية تأثير المصارف في القاعدة النقدية من خلال نموذج رياضي مبيناً النتائج النقدية لهذا التأثير الآن سنقوم بعرض دراسة تحليلية من وجهة نظر مصرفية. كما سبقت الإشارة إلى أن عملية خلق الائتمان أو ما يطلق عليها خلق النقود أو الودائع، تعد من أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية، لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي، وما يترتب عليها من زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد. فالمصارف هي المؤسسات المالية الوحيدة التي يمكنها الاحتفاظ بودائع جارية، يمكن السحب منها بشيكات عند الطلب، وهي الوحيدة التي تتمتع بالقدرة على استخدام ودايعها بمختلف أنواعها، كمورد رئيسي لنشاطها الائتماني والاستثماري، ويمكنها منح قروض تزيد عن حجم ودايعها النقدية. أي أنها تتفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع التي يمكن إدخالها في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما والتي تستخدم لانجاز المعاملات المختلفة.¹

وتكمن الفكرة الرئيسية لعملية خلق النقود، أنه ومن خلال الخبرة والتجربة العملية اتضح للمصارف أن ما يسحب من الودائع يومياً في شكل نقود ورقية يشكل نسبة ضئيلة من حجم الودائع النقدية الموجودة لديها، كما أن السحب والإيداع عمليتان مستمرتان وأن ما يسحب من نقود يمكن تغطيته بما يودع منها، ومن ثم شعرت أنه بإمكانها أن تمارس نشاطها المعتاد، مع احتفاظها بجزء فقط من حجم الودائع لديها، في شكل احتياطي نقدي لمواجهة طلبات السحب اليومي من النقود الورقية. ومع تزايد الوعي وانتشار العادة المصرفية وتوفر ثقة الأفراد المودعين والمتعاملين بقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها عند الطلب، ومع قبول الدائنين بتسوية ديونهم بواسطة شيكات يحررها المودعون لهم سحباً على ودايعهم وأرصدتهم لدى المصارف، حلت تعهدات المصارف من شيكات وأوامر صرف محل النقود الورقية في الوفاء بالديون وتسوية الالتزامات والمدفوعات. وهذا مكن المصارف من إقراض عملائها مبالغ تقيد على شكل ودايع تحت الطلب يمكنهم السحب منها بواسطة الشيكات مثلها في ذلك مثل الودائع الأصلية، وهذه الودائع تعرف بالودائع المشتقة. أي أن المصارف تستطيع خلق التزامات على نفسها تزيد بأضعاف عن حجم الودائع النقدية المتوفرة لديها، وبالتالي فهي تمنح قروض استناداً لودائع لا وجود لها فعلياً وهو ما يعرف بخلق النقود أو الائتمان.²

¹ شريحة مصطفى رشدي: النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٩٣

² M.M. Sathy , James Bartle and Michael Vincent, Credit Analysis and Lending Management, John Wiley & Sons Australia Ltd ,2003, edition 1, p79

وإن قدرة المصارف على خلق الائتمان يحدها أربعة عوامل:

١. حجم الودائع الأولية:

حيث تزداد قدرة المصارف على خلق الائتمان كلما ازداد حجم الودائع الأولية من النقود القانونية.

٢. نسبة الاحتياطي :

لكي يواجه المصرف الالتزامات الملقاة على عاتقه عندما يقوم الجمهور بسحب ودائعهم فإنه يقوم بالاحتفاظ باحتياطي السائل. فالمصرف عندما يتلقى الوديعة يقوم باحتجاز نسبة من هذه الوديعة لمواجهة السحوبات الطارئة من قبل الجمهور صاحب الودائع، وكلما انخفضت نسبة الاحتياطي السائل كلما ارتفع حجم الودائع الأولية لدى المصارف ومكناها ذلك من زيادة قدرتها على خلق الائتمان، أما إذا ارتفعت نسبة الاحتياطي السائل فإن قدرة المصرف على خلق الائتمان تتخفف.

٣. نسبة التسرب النقدي الخارجي:

فكلما ازدادت نسبة التسرب النقدي الخارجي قلت قدرة المصارف على خلق الودائع المشتقة.^١

٤. إتباع المصارف سياسة ائتمانية واحدة:

لا يستطيع مصرف معين خلق الائتمان والتوسع فيه إلا بإتباع المصارف الأخرى نفس السياسة، لأن قيامه بخلق الائتمان والتوسع فيه منفردا يعني أن عملائه سيسحبون شيكات على وداائعهم المشتقة لديه ولصالح عملاء المصارف الأخرى تزيد قيمتها عن قيمة الشيكات التي يسحبها عملاء المصارف الأخرى لصالح عملائه، وهذا يؤدي إلى استنزاف وداائعه النقدية وربما يهدد بإفلاسه.

٥. انتشار الوعي المصرفي:

كلما انتشر الوعي المصرفي قل استخدام النقود الورقية وازداد استخدام النقود الكتابية والالكترونية وهذا يؤدي لانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي التي تحتفظ به المصارف لمقابلة السحوبات النقدية، وبالتالي تزداد قدرة المصارف على خلق الائتمان.

ويمكن تحديد حجم الودائع التي يستطيع المصرف خلقها استنادا لنسبة الاحتياطي وحجم الودائع الأولية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{حجم الودائع المشتقة} = \frac{\text{حجم الودائع الأصلية} - \text{قيمة الاحتياطي النقدي}}{\text{نسبة الاحتياطي النقدي}}$$

يتضح من المعادلة وجود علاقة عكسية بين حجم الودائع المشتقة وبين نسبة الاحتياطي النقدي فإذا ما انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي ارتفع حجم الودائع المشتقة والعكس صحيح، كذلك يوجد علاقة

^١ الندوة الإقليمية عن أساليب البرمجة المالية والسياسة المالية، صندوق النقد الدولي، دمشق 17-5 ديسمبر 1992، مجلد(1)، قسم التحليل النقدي، ص 16.

طردية بين حجم الودائع المشتقة وحجم الودائع الأصلية فيرتفع حجم الودائع المشتقة بارتفاع الودائع الأصلية وينخفض بانخفاضها.^١

^١ الزبيدي حمزة محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سابق، ص ٤٥

المبحث الثاني

أهمية الرقابة على الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان أداة حساسة قد تضر كثيرا بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة المبالغة والإفراط في منحه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وفي الحالتين سيؤدي الائتمان المصرفي إلى إضرار النظام الاقتصادي وخلق تشوهات في عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي في تحقيق أهدافها، بل شيوع حالة فقدان التوازن والاستقرار الاقتصادي.

إن الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهداف بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتمام خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، أو قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حظيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من هذه السلطات. فالسياسة الائتمانية جزءاً من السياسة النقدية للدولة إذ تتحدد السياسة النقدية بجهود المصرف المركزي في أي دولة في محاولته الرقابة على السيولة النقدية (عرض النقد) والائتمان المصرفي، بهدف انجاز أهداف اقتصادية عن طريق تأثير هذه الأفعال في العناصر المحددة لمستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن اتخاذ السياسة النقدية المناسبة (انكماشية أو توسعية) في الوقت المناسب له دور كبير في الحد من الآثار السلبية للأزمات المصرفية أو زيادة حدتها. حيث كان النمو السريع في التمويل المصرفي للقطاعات الاقتصادية دون أي زيادة تذكر في الناتج المحلي الإجمالي السبب الرئيسي في أزمة الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا وفنلندا والمكسيك والأوروغواي عام ١٩٨١¹

حيث تتوقف قدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات على مدى قدرة الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعية من قبل السلطات النقدية للوقاية من الأزمات، وعلى مدى قدرتها على التدخل للحد والتقليل من الخسائر وتدهور الأصول.

ولقد بينت الدراسات أن الممارسات السليمة في البنوك خاصة بعدما تزايدت العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في القطاع المصرفي وذلك في ظل عولمة الأسواق المالية وسياسة التحرير المصرفي التي تنتهجها البنوك، وتغير بيئة العمل المصرفية بصفة عامة نتيجة العولمة المالية. وقد لاحظنا من خلال الأزمة المالية العالمية فجرياً وراء أقصى ربح وأسرعه أفرطت المؤسسات النقدية في تقديم كم ضخم للغاية من القروض للأفراد، وبالذات في مجال الرهن العقاري، دونما دراسات استعلامية تذكر

¹ Teresac. barger ,Financial Institution first published, published in the USA by International Finance corporation (IFC), Member of the world bank group, 1998

عنهم، ودونما اعتبار للسيولة وكفاية رأس المال، مما أدى إلى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد، في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات، ومن ثم غرق المواطنون في الديون، وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الإفلاس، وساعد على هذا الوضع ضعف أو غياب أو عدم فاعلية الرقابة الائتمانية لذلك ركز المحللون الائتمانيين على وظيفة الرقابة تحديد كأحد أسباب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة. وتلجأ السلطات النقدية في عملية تنظيم إلى ثلاث أنواع من الرقابة في هذا المجال هي:

الرقابة النوعية على الائتمان : تتعلق الرقابة النوعية على الائتمان بالوسائل التي يمكنها التأثير في الائتمان المصرفي من حيث النوعية وليس الكم، وتهدف هذه الرقابة إلى توجيه الائتمان إلى القطاعات المرغوب فيها من جانب السلطات النقدية. يتم ذلك من خلال:

- اشتراط موافقة المصرف المركزي على القروض معين التي تزيد عن مبلغ معين.
- إصدار تعليمات مكتوبة تنص على عدم السماح للمصارف بمنح الائتمان في مجالات غير مرغوب فيها.
- تخفيض أسعار الفائدة على القروض في المجالات المرغوب فيها.

الرقابة الكمية على الائتمان: تهدف الرقابة الكمية على الائتمان للتأثير في الحجم الكلي للائتمان الذي تقوم المصارف بمنحه إلى عملائها وبالتالي يتم التركيز على حجم الأموال النقدية المتوفرة لدى المصارف وهناك أربعة وسائل تستخدمها المصارف المركزية في مجال الرقابة الكمية على الائتمان هي:

- **سعر إعادة الخصم**: تلجأ المصارف إلى إعادة خصم الأوراق التجارية المخصومة لديها بواسطة المصرف المركزي وذلك مقابل نسبة معينة يأخذها المصرف المركزي تسمى سعر إعادة الخصم ويكون سعر إعادة أقل من سعر الخصم الذي يحصل عليه المصرف من خصم الأوراق التجارية لعملائه وبالتالي فسعر إعادة الخصم يشجع المصارف أو لا يشجعها على إعادة خصم الأوراق التجارية التي لديها مما يؤثر في حجم النقود التي لديها ويزيد من قدرتها على منح الائتمان. وتسلك المصارف المركزية أحد مسلكين في هذا المجال إما تعديل سعر إعادة الخصم أو التشدد والتساهل في شروط إعادة خصم الأوراق التجارية.

- **عمليات السوق المفتوحة**: وهي وسيلة تستخدمها المصارف المركزية للتأثير على حجم الائتمان وذلك من خلال قيام المصارف المركزية بعمليات شراء أوراق مالية وبيعها في أسواق النقد والمال فإذا رغب المصرف المركزي في سحب جزء من الأموال الفائضة لدى المصارف التجارية فإنه يقوم ببيع أوراق مالية في السوق ويقبض ثمنها من هذه المصارف مما يخفض من قدرتها على منح الائتمان، أما في حالة الكساد فإن المصرف المركزي يدخل السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق المالية مقابل شيك مسحوب على المصرف المركزي يحصل

عليه البائع الذي يودع هذا الشيك لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه فتزداد احتياطات النقدية للمصرف التجاري لدى المصرف المركزي وتحد السيولة المرتفعة لدى المصارف من فاعلية هذه السيولة .

- **تعديل نسب السيولة النقدية :** تتمثل هذه النسبة في ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بمعدل لا يقل عن نسبة مئوية محددة من إجمالي ودائع على شكل أصول سائلة ، وكلما زادت نسبة السيولة القانونية قلت قدرة المصرف على منح الائتمان والعكس صحيح .
 - **تغير نسبة الاحتياطي النقد الذاتي :** الاحتياطي النقدي هو نسبة مئوية محددة من إجمالي الودائع يجب على المصرف التجاري أن يحتفظ بها في حساب المصرف المركزي وذلك لضمان حقوق المودعين والمساهمين في حالة تعرض المصرف للفشل والاحتياطي النقدي له علاقة عكسية مع قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي فان فرض نسبة الاحتياطي النقدي وتعديلاتها يمكن أن يستخدم وسيلة لتوجيه الائتمان .
 - **الإقناع الأدبي :** يلجأ المصرف المركزي إلى أسلوب الإقناع الأدبي في توجيه الائتمان من خلال تشجيع المصارف في التعاون معها في تنفيذ السياسة الائتمانية وبأخذ الإقناع الأدبي عدة صيغ فقد يقوم المصرف المركزي بتقديم النصح والإرشاد ومحاولة إقناع المصارف التجارية بعدم التوسع في الائتمان ¹ .
- لذلك نقترح بعض التوصيات التي نرى أنها قد تساعد في استقرار النظام المصرفي السوري ونلخصها في الآتي:

- يجب على الدولة أن تدعم سلامة النظام المصرفي من خلال تنصيب خلية للنتبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية، حيث يكون ذلك من خلال توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرار في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز المصرفي.
- لجان للحوكمة على مستوى البنوك تحت إشراف البنك المركزي.
- تطوير الدور الإشرافي والرقابي للبنك المركزي على البنوك والمؤسسات المالية ليتلاءم مع الأوضاع .

¹ السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم. إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزرقاء الخاصة ٢٠٠٩ ص ٢٥-٢٧

المبحث الثالث

الواقع الراهن للائتمان المصرفي في سورية ٢٠٠٥-٢٠١٠

أولاً: الجهاز المصرفي:

تلعب المصارف دوراً هاماً ومحورياً في خدمة وتنمية وبناء الاقتصاد الوطني كونها تساهم في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال تعبئة المدخرات ومنح القروض، لذا يرى الكثير المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال أن قياس درجة التقدم الاقتصادي لأية دولة يعتمد في المقام الأول على درجة نمو وتطور الصناعة المصرفية.^٩

وتأتي دراسة القطاع المصرفي من منطلق أن المصارف تمثل إحدى القنوات الرئيسية لتنفيذ السياسة النقدية، فوجود مصرف مركزي يتمتع بالاستقلالية والكفاءة، إضافة إلى جهاز مصرفي ومالي متطور وفعال يتيح للسلطة النقدية أن تستخدم الوسائل والأدوات النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

لقد شكل اختيار الحكومة التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي حافزاً إضافياً للاهتمام بالقطاع المصرفي، وخاصة بعدما طرحت الخطة التاسعة مشكلة عدم قدرة المؤسسات المالية القائمة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية المتجددة بفعالية كبيرة.^١ ليشهد هذا القطاع نشاطاً ملحوظاً وتسارعاً في تحديثه وتطويره بشكل غير مسبوق منذ عقود، بحيث تستطيع هذه المصارف لعب دور فعال في اقتصاد مفتوح على الاقتصاد العالمي، لذلك صدرت مؤخراً تشريعات هامة^٢ استهدفت خلق نقلة نوعية في العمل المصرفي وتهيئته للارتقاء إلى المستويات الدولية وتعزيز دوره بالنتيجة. حيث اهتمت هذه السلطات بوضع إطار قانوني لمكافحة غسل الأموال وذلك بإصدار المرسوم التشريعي رقم 59 لعام 2003 والذي تعدل لاحقاً بالمرسوم التشريعي رقم 33 الصادر عام 2005 بإضافة مكافحة تمويل الإرهاب إلى غسل الأموال تماشياً مع المتطلبات الدولية.

المصارف الحكومية (المتخصصة):

لقد جاء في الأسباب الموجبة للتنظيم القطاعي للتمويل المصرفي، إن هذا التخصص النوعي اقتضته مرحلة التحول الاشتراكي لتتمكن المصارف من ضبط تمويل عمليات ومشاريع القطاع العام والخاص وفق الخطة الاقتصادية للدولة كما أنه اقتضى عمليات الدمج بين المصارف المتشابهة الفعالية ليصبح لكل قطاع مصرف خاص، له فروع متعددة لتأمين الخدمات في كافة أرجاء القطر.

^٩ الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ص ٥، السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، ٢٦/٣/٢٠٠٦، ص ٩٤ من أهم هذه التشريعات:

٢ المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالسرية المصرفية والذي عدل قانون السرية المصرفية رقم ٢٩ لعام ٢٠٠١
المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لعام ٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي عدل القانون رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٣
المرسوم التشريعي رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٥ الخاص بتصديق سورية على الاتفاقيات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب
المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية

ولكن في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة للاقتصاد بدأت المصارف المتخصصة* مؤخرًا بالخروج عن هذا التوجه. وقد ظهر عدة مراسيم^١ تؤكد على منح تلك المصارف الاستقلال المالي والإداري نظرياً، لتلغي بذلك التخصص المصرفي الضيق. حيث تم منح إدارة المصارف سلطات أوسع في تطوير جودة منتجها المصرفي وسمحت بممارسة كافة الأعمال والخدمات والتسهيلات المصرفية، ومن الجدير ذكره أن المصارف العامة في سورية ساهمت في تمويل جزء كبير من الفعاليات الاقتصادية وثانياً كان لها دوراً هاماً في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولم تكن تلك المصارف المضاربة أو المغامرة لأنها لم تكن مدفوعة بتعظيم الربح الخاص.^٢ إذ يغلب عليها صفة الخدمة التمويلية بدلاً من صفة الربح، وعزز هذا التوجه خطط التسليف التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية وليس وفقاً لتقديرات الربح والخسارة، وذلك يعود إلى غياب الحضور القوي للمصارف الخاصة وأن مصارف الحكومة هي الأقوى والأقدر مادياً ومؤسسياً طالما هي المعتمدة لدى القطاع العام وتشكل ضماناً للدولة عنصراً هاماً فيها لا يتوفر في المصارف الخاصة، ولكن مازالت هذه المصارف بحاجة إلى مزيد من الاستقلالية الفعلية في إدارتها وتخصيص أرباحها.

١. المصارف الخاصة:

بقي العمل المصرفي في سورية حكراً على المصارف العامة منذ صدور قانون تأميم المصارف في سورية عام 1963 ولحين صدور القانون رقم 28 تاريخ 16/4/2001 الذي أجاز الترخيص لتأسيس مصارف خاصة تقليدية على شكل شركات مساهمة مغلقة. وبتاريخ 4/5/2005 صدر المرسوم التشريعي رقم 35 القاضي بالسماح بتأسيس المصارف الإسلامية على أن تمارس أعمالها المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبذلك يصبح هيكل العمل المصرفي في سورية موزعاً ما بين القطاع العام المكون من مصارف تقليدية والقطاع الخاص المكون من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية

*يعمل في النظام المصرفي السوري ستة مصارف عامة، و تدار من قبل القطاع العام، وقد انتهجت مبدأ التخصص بحسب ما يدل على اسمها:

١- المصرف التجاري السوري: تم تأسيسه عام ١٩٦٧م لتمويل النشاط الاقتصادي والتجاري السوري الداخلي والخارجي.

٢- المصرف الزراعي التعاوني: من أقدم المصارف تم تأسيسه عام ١٨٨٨م.

٣- المصرف العقاري: تم تأسيسه عام ١٩٦٦م لمواجهة المشكلة السكنية التي تعاني منها سورية.

٤- مصرف التسليف الشعبي: تأسس عام ١٩٦٦م

٥- المصرف الصناعي: تأسس ١٩٥٨ يهدف إلى تشجيع المشاريع الصناعية

^١المراسيم التشريعية ذوات الأرقام ٢٩-٣٠-٣١-٣٢ تاريخ ٢٠/٤/٢٠٠٥ والمرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٦/٨/١٣

^٢الأطرش، محمد: حول إصلاح النظام النقدي والمصرفي، محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠١

*كان لقرارات مجلس النقد والتسليف (التي سنأتي على ذكرها بالتفصيل لاحقاً) في تحريك أسعار الفائدة عاملاً هاماً في زيادة كتلة الودائع لدى

المصارف فقد ارتفع حجم الودائع لدى المصارف السورية من ٦٦٩,٦ مليار ل.س. عام ٢٠٠٤ إلى ١١١٨,٢ مليار ل.س. عام ٢٠٠٨، كذلك

ارتفع حجم الائتمان المقدم من المصارف السورية من ٣٣٠,١ مليار ل.س. عام ٢٠٠٤ إلى ٨٧٠,٢ مليار ل.س. عام ٢٠٠٨. للمزيد انظر

إحصائيات مصرف سورية المركزي، متاح على الموقع www.banquecentrale.gov.sy

وعلى الرغم من أنه لم تمض سوى فترة زمنية بسيطة على تأسيس المصارف الخاصة فقد حققت معدلات نمو متقدمة من حيث الودائع والتسليفات.* لعبت قرار السلطة النقدية دوراً هاماً في زيادة كتلة الودائع وخصوصاً في الفترة 2005-2006 التي شهدت أزمة في سعر صرف الليرة السورية، إذا تم تحريك أسعار الفائدة الدائنة ورفعها بهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية واستمر هذا التوجه حتى 2009 كما سنبين لاحقاً.

ويُظهر الجدول رقم (1) أن المصارف الخاصة قامت بدور فعال في مجال حشد المدخرات والموارد المالية حيث بلغت ودائع المصارف الخاصة 224 مليار ليرة سورية عام 2010 مقارنة بـ 17 مليار ليرة سورية عام 2005 كما نجحت المصارف الخاصة في زيادة تسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الخاصة كنسبة من إجمالي ودائعها من 25.5% عام 2005 إلى 52% عام 2010. وتعزى ارتفاع النسب في التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العامة إلى إجمالي الودائع وخاصة في السنوات الأخيرة إلى:

- ✓ نمو النقود تماشياً مع إجمالي الناتج المحلي أدى الى التوسع في الائتمان المصرفي.
- ✓ زيادة متطلبات التمويل للمؤسسات التي تقدم الدعم على الوقود والسلع الأخرى.
- ✓ انخفاض نسبة الفائدة على الودائع بالقرار رقم /462/ تاريخ 2009/1/31 أدى إلى انخفاض تكلفة الاقتراض.

جدول رقم (1): نسبة التسليفات إلى الودائع حسب نوع المصارف
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

نوع المصارف	بيانات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عام	التسليفات	404669	456107	565258	745.224	857599	944475
	الودائع	666377	654973	693969	756552	797230	877523
	تسليفات/الودائع	60.7%	69.6%	81.4%	98.5%	107.5%	107.6%
خاص	التسليفات	17054	35415	66447	110895	149285	224306
	الودائع	66875	144952	224465	270699	340243	431068
	تسليفات/الودائع	25.5%	24.4%	29.6%	40.9%	43.8%	52%
إسلامي	التسليفات	0	0	1680	14176	21331	43210
	الودائع	0	0	-	34618	56243	78770
	تسليفات/الودائع	-	-	-	40.9%	37.9%	54.8%

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

ثانياً: العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي:

تشير أغلب النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية إلى أهمية توافر التمويل الكافي لدعم هذه التنمية، حيث يقع العبء الأكبر في توفير هذا التمويل على عاتق المصارف، وقد كان (Schumpeter) شومبيتر ومن بعده الاقتصادي الألماني (Hahn) هان، بارزين في التوكيد على بلورة نظرية متقدمة حول الجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الائتمان الذي يقدمه لتمويل تكوين رأس المال، فجوهر التنمية بقدره المصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع وودائع رئيسية ناتجة عن ادخار نقدي حالي أو ادخارات من دخول سابقة.

لقد تطور الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة في سورية في السنوات القليلة الماضية إثر الإصلاحات التشريعية والمالية التي شهدتها القطاع المصرفي حيث ازداد من 421 مليون ليرة سورية في عام 2005 إلى 1.2 تريليون ليرة سورية في عام 2010.

ولمعرفة أثر الائتمان المصرفي على نمو الاقتصاد الوطني، لابد من دراسة وتحليل تأثيره على مقياس معبر وشامل لأداء هذا الاقتصاد وهو الناتج المحلي الإجمالي الذي يعرفه البنك الدولي بأنه "مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أي ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أي إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات"، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي كونه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة خلال سنة ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من قبل الأفراد، والشركات، والأجانب، والمؤسسات الحكومية، وكثيراً ما تستخدمه الحكومات والمنظمات الدولية للحكم على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية، التي تتبعها البلدان لتحقيق نموها وتمييزها الاقتصادية.

بيانات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2)، الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المقدم من المصارف السورية المتخصصة خلال فترة 2005-2010،¹ ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من 1.6 تريليون ليرة سورية عام 2005 إلى 2.7 تريليون ليرة سورية عام 2010. أي أن الزيادة في الائتمان قابلتها زيادة في مستويات

¹ تم الاقتصاد على هذه الفترة لأن مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء توقف عن نشر أي بيانات بعد هذا التاريخ.

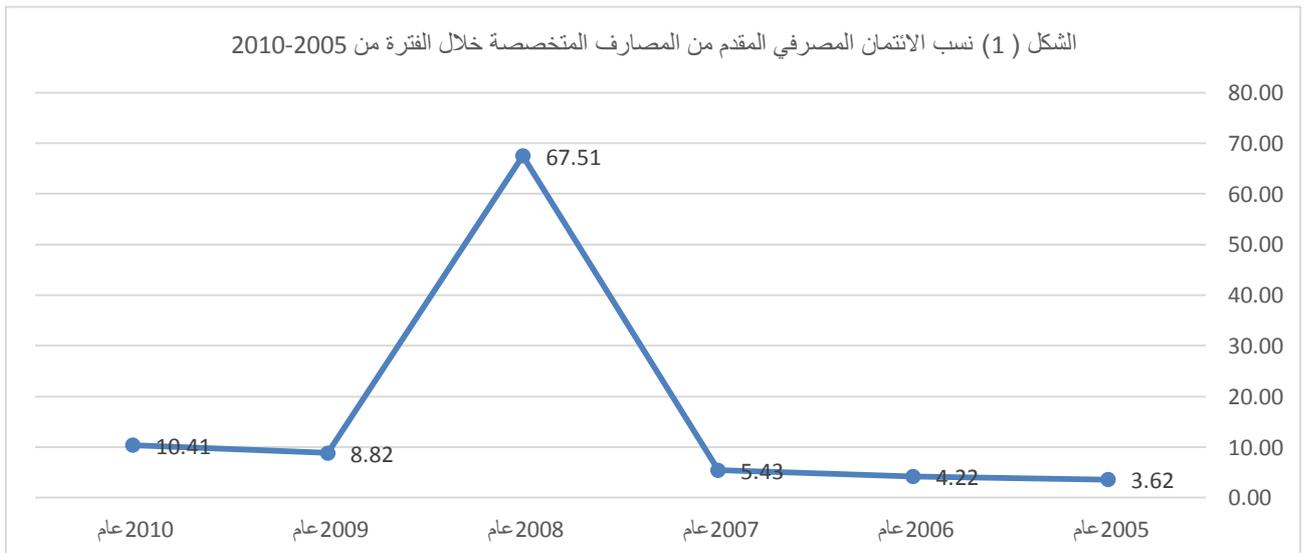
الناتج المحلي الإجمالي حيث شكل الائتمان المصرفي خلال الفترة وسطياً 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً فيما إذا قورنت مع مثيلاتها من الدول العربية المجاورة حيث بلغت خلال الفترة (2010-2005) وسطياً 68.1% في تونس و 82.8% في مصر و 70.7% في إمارات العربية المتحدة 100% في اليابان.¹

جدول رقم (2): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي
(الأرقام بملايين الليرات السورية- نسب مئوية)

السنة	الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة الائتمان إلى الناتج %
2005	421.723	1602040	26.3
2006	491.522	1883700	26
2007	633.386	2200551	28.7
2008	870.295	2690.286	32.3
2009	1028.216	2454352	41.8
2010	1213.205	2779424	43.6
المتوسط الحسابي			32.6

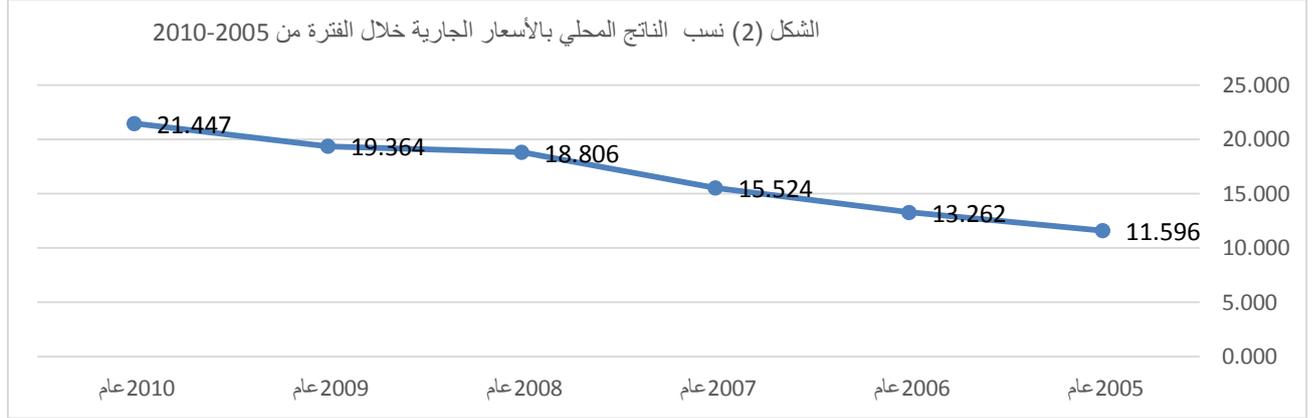
المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

يبين الشكل رقم (1) نسب الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة خلال الفترة من 2010-2005 بالنسبة لإجمالي الائتمان للسنوات الخمسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب الناتج المحلي للسنوات الأخيرة ويصل في أعلاها عام 2008 ثم عاد إلى الانخفاض في 2009 بسبب صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم/389/ عام 5/ 2008 القاضي برفع نسبة الاحتياطي القانوني من 5% إلى 10% من أجل امتصاص السيولة الفائضة. بالإضافة إلى عوامل أخرى.



¹التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠) المتاح على موقع صندوق النقد الدولي www.amf.org.ae

يبين الشكل رقم(2) نسب الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة للناتج المحلي الكلي للسنوات الخمسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب الناتج المحلي للسنوات الأخيرة ويصل في أعلاها عام 2010



المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الربعية 2010

ثالثاً: تطور الائتمان المصرفي حسب نوع النشاط الاقتصادي:

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك و الاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي¹. وان يكون لها دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية. لقد تطور الائتمان المصرفي حسب نوع النشاط الاقتصادي المقدمة إليه من 421 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 1213.2 مليار ليرة سورية في عام 2010 الجدول التالي يوضح ذلك:

¹ الشواربي، محمد : إدارة المخاطر الائتمانية ، رمضان للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣ ، ص ٤٩

جدول رقم(3): الائتمان المصرفي حسب نوع النشاط الاقتصادي
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الزراعة		الصناعة		التجاري		العقاري		خدمات أخرى		المجموع	
	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ
2005	19%	80,42	7%	29,9	42%	177,2	15,2%	64,2	16,5%	69,8	100%	421.52
2006	16,7%	82,03	8,1%	39,7	43,5%	213,8	14,4%	70,9	17,3%	84,8	100%	491.5
2007	15,5%	98,32	5,3%	33,6	49%	310,6	14%	91,2	15,7%	99,4	100%	633.3
2008	11,1%	96,28	5,2%	45,0	56,4%	490,9	13%	113,2	14,3%	124,7	100%	7870.2
2009	13,6%	140,02	7,6%	78,1	50,1%	515,1	13,9%	142,7	14,8%	152,2	100%	1028.2
2010	12,3%	149,09	8,4%	101	47,4%	575,3	14,6%	176,9	17,3%	209,7	100%	1213.2

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

وقد توزع هذا الائتمان المصرفي على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

١. **القطاع التجاري:** لقد هيمن القطاع التجاري على الحصة الكبرى من الائتمان المصرفي، حيث ازدادت نسبة الائتمان المصرفي المقدمة إليه من 42% في عام 2005 إلى 56% من إجمالي الائتمان المصرفي لعام 2008 ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى 48% في عام 2010 وقد شكل الائتمان المصرفي المقدم إليه خلال الفترة المدروسة وسطياً 48,2% من إجمالي الائتمان المصرفي. وبمقارنة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري مع مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق في الناتج المحقق والذي بلغ وسطياً خلال الفترة المدروسة 31,3 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

نجد أن الائتمان المصرفي قد فاق مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق في الناتج المحقق والجدول رقم(4) يوضح ذلك :

جدول(4): الائتمان المقدم للقطاع التجاري ومساهمته في الناتج

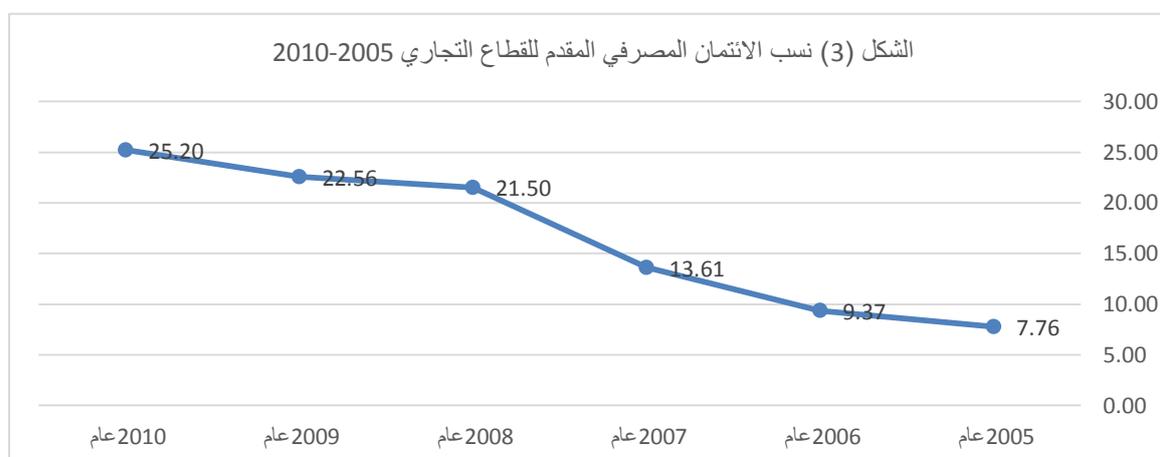
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق في الناتج	الائتمان المقدم للقطاع التجاري/مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق في الناتج
2005	177,247	1602040	302,605	58,5%
2006	213,844	1883700	286,357	74,6%
2007	310,621	2200551	372,894	83,3%
2008	490,901	2690286	513,092	95,6%
2009	515,129	2454352	582,617	88,4%
2010	575,386	2779424	620,710	92,6%
الوسيط الحسابي				
				82,16%

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

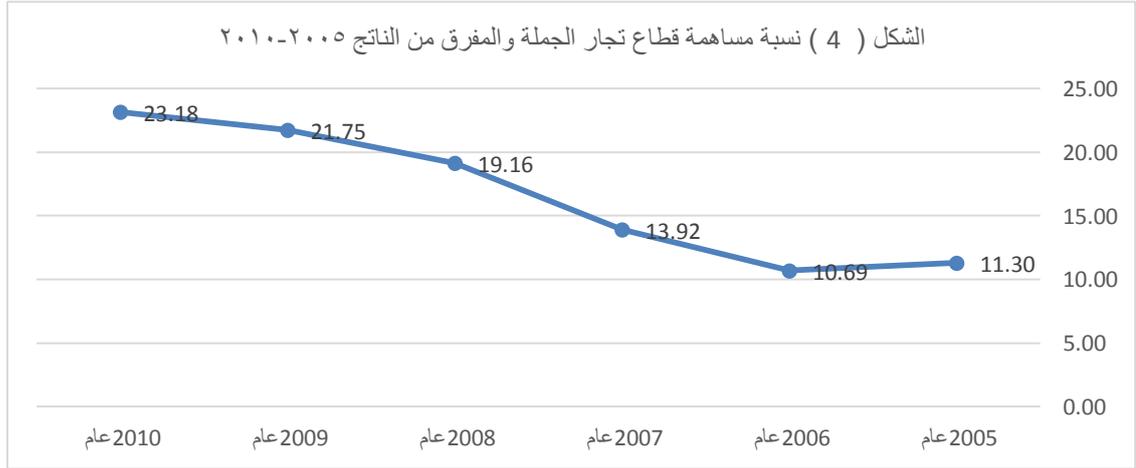
نلاحظ من الجدول رقم(4) حقق الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع التجاري قفزة نوعية خلال الفترة (2007-2010)، فقد ساعد على ذلك زيادة رأسمال المصرف التجاري إلى سبعين مليار دولار بموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35 للعام 2006¹ حيث وصلت نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع التجاري إلى مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق في الناتج الإجمالي إلى 92,6% في عام 2010.

يبين الشكل رقم(3) نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري للسنوات المدروسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع التجاري ويصل في أعلاها عام 2008.



¹المصرف التجاري السوري، متاح على الموقع www.cbs-bank.sy

يبين الشكل رقم(4) نسبة مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة لإجمالي مساهمات القطاع تجار الجملة والمفرق من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المدروسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب مساهمة قطاع تجار الجملة والمفرق من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة بعد عام 2007.



٢. القطاع الزراعي:

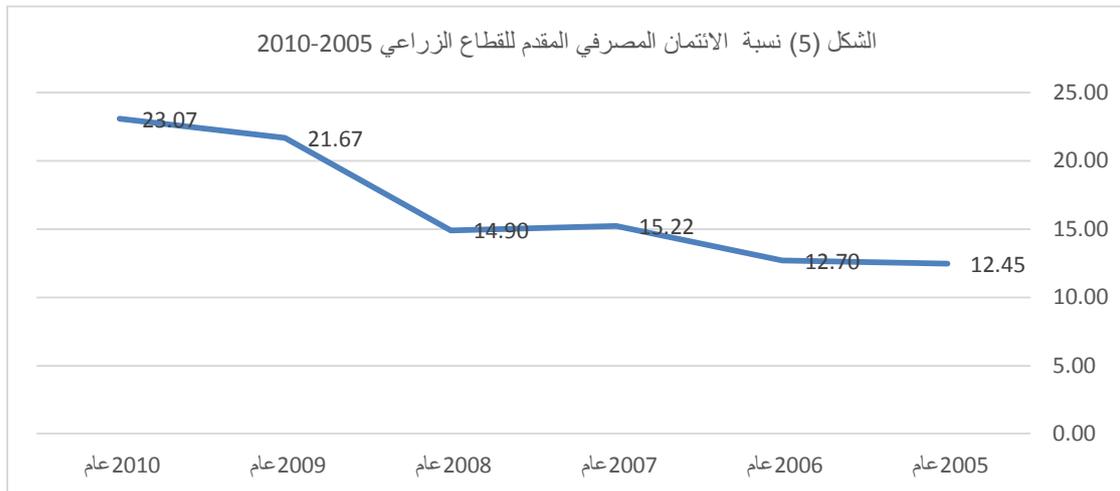
ازداد الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي من 80.424 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 149.092 مليار ليرة سورية في عام 2010 باستثناء عام 2008 حيث تناقص الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي وبموجبه انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الاجمالي من 25% إلى 21% وإن نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الزراعي إلى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج فقد شكلت وسطيا 24.3% خلال الفترة المدروسة. إن المصرف الزراعي هو المصرف العام الوحيد الذي يمول القطاع الزراعي في سورية وتحجم المصارف الأخرى العامة والخاصة والاسلامية عن تقديم أي نوع من التمويل للقطاع المذكور.

جدول رقم(5): الائتمان المقدم للقطاع الزراعي ومساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحقق
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي المحقق	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الزراعي/مساهمة القطاع الزراعي في الناتج
2005	80.424	1602040	305.351	26.3%
2006	82.039	1883700	368.791	22.2%
2007	98.326	2200551	392.841	25%
2008	96.286	2690286	456.746	21%
2009	140.026	2454352	570.177	24.5%
2010	149.092	2779424	547.475	27.2%
	الوسط الحسابي			
				24.3%

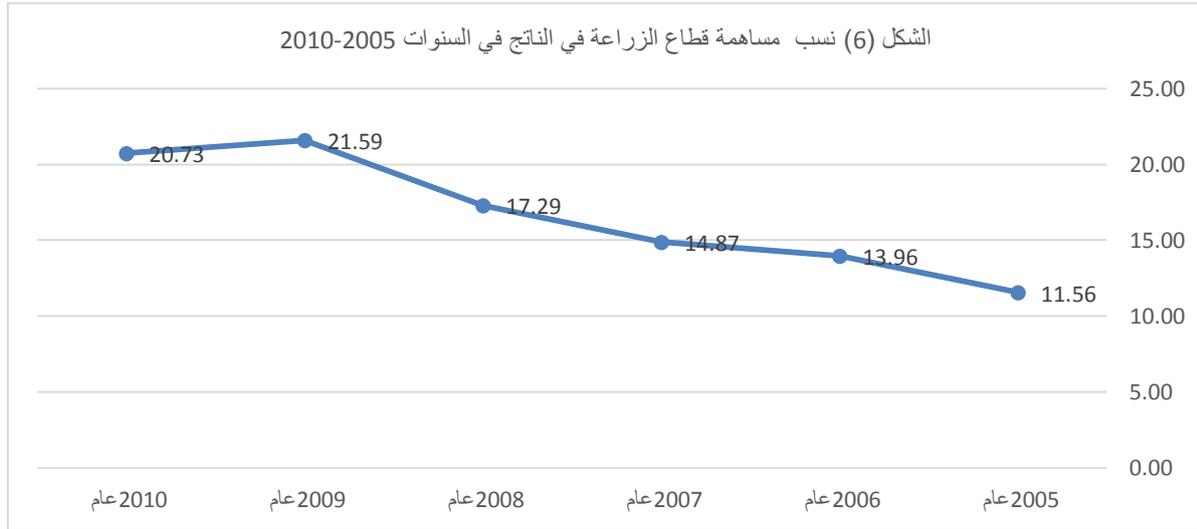
المصدر: النشرة الربعية الإحصائية لمصرف سورية المركزي 2010

ويبين الشكل رقم(5) أن هناك تناقص في نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الزراعي في عام 2008.



المصدر: المصرف المركزي النشرات الربعية 2010

يبين الشكل رقم(6) أن هناك تزايد في نسب مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2005 إلى 2009 ويلاحظ انخفاضها بالعام 2010.



المصدر: المصرف سوريا المركزي النشرة الربعية 2010

٣. القطاع الصناعي:

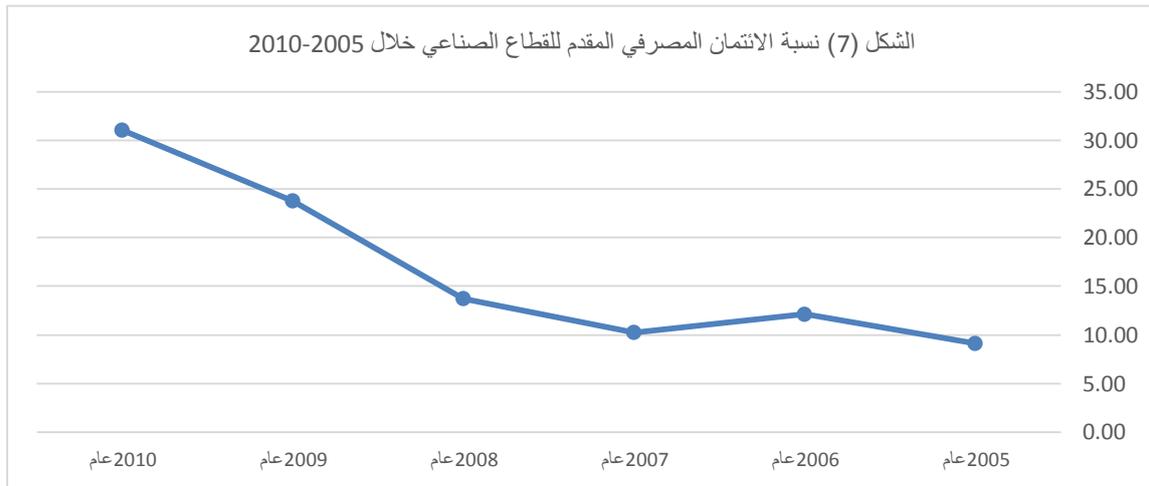
لم يحظ القطاع الصناعي إلا بجزء ضئيل من الائتمان المصرفي على الرغم من أهميته كقطاع رائد لعملية التنمية الاقتصادية، وبشكل عام يكاد يقتصر الائتمان المقدم للقطاع الصناعي على المصرف الصناعي وقد ساهمت المصارف الخاصة بجزء بسيط من إجمالي الائتمان الممنوح لهذا القطاع، فقد انخفض الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي من 39 مليار ليرة سورية في العام 2006 إلى 33 مليار ليرة سورية عام 2007 وهذا أدى إلى تناقص نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي إلى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحقق من 7.3% عام 2006 إلى 5.3% عام 2007 ويعزى إلى نمو الناتج المحلي للقطاع الصناعي إلى صدور المرسوم التشريعي رقم 10 وتعديلاته الذي قدم المزيد من التسهيلات كالإعفاءات الضريبية المغرية والسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الأموال إلى الخارج وإلى اعتماد القطاع الخاص على التمويل الذاتي، وإلى زيادة إنتاج النفط والتوسع في صادراته. ازدادت نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي إلى مساهمة قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي وسطياً 12.6% ويعزى ذلك إلى قرار مجلس النقد والتسليف رقم /502/ لعام 2009 بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بنسب مختلفة تعتمد على نسبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف للقطاع الصناعي وذلك لضرورة إيجاد آلية لتشجيع المصارف على تمويل قطاع الصناعة تماشياً مع توجهات الحكومة وللدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (6): الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي ومساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة الائتمان المصرفي/مساهمة قطاع الصناعة في الناتج
2005	29.937	1602040	418.888	7.1%
2006	39.777	1883700	543.946	7.3%
2007	33.667	2200551	628.143	5.3%
2008	45.090	2690286	787.430	5.7%
2009	78.100	2454352	635.310	12.2%
2010	101.980	2779424	778.312	13.1%
	الوسط الحسابي			
				8.5%

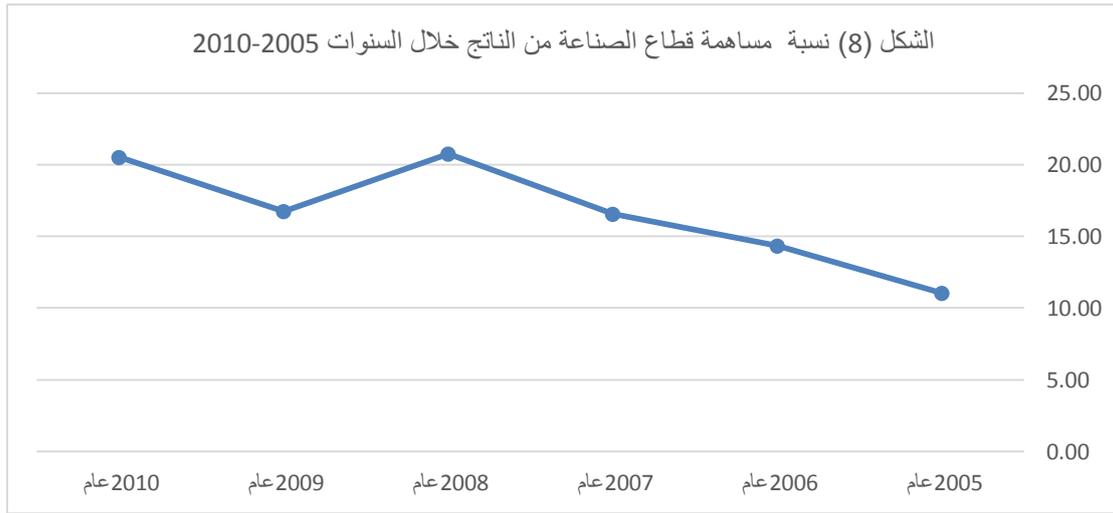
المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

ويبين الشكل رقم (7) نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي للسنوات الخمسة حيث نلاحظ أن هناك تناقص في نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي في عام 2007



المصدر: المصرف المركزي النشرات الربعية 2010

يبين الشكل (8) أن هناك تزايد في نسب مساهمة قطاع الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ما عدا عام 2009 يلاحظ انخفاض النسبة.



المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

٤. القطاع العقاري:

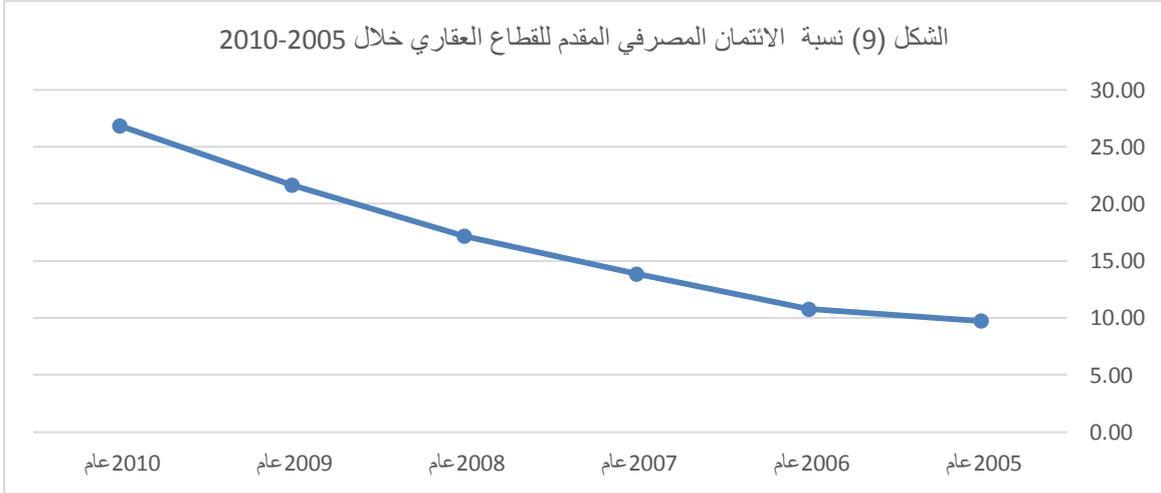
ازداد الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري من 64.237 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 176.986 مليار ليرة سورية في عام 2010، وإن نسبة الائتمان المصرفي للقطاع العقاري إلى مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي بالأسعار الجارية قد شكلت وسطياً 138% خلال الفترة المدروسة. فقد بدأ عمله برأسمال قدره مليار ل.س وقد ازداد رأسماله ليصبح 1.5% مليار ل.س. بموجب المرسوم التشريعي رقم/31 لعام 2005 وتتكون مصادر التمويل لدى المصرف العقاري بصورة رئيسية من رأسماله وودائعه وأمواله الاحتياطية. إضافة إلى أن معظم المصارف الخاصة ابتدأت بتمويل عمليات التجارية الخاصة ومن ثم لحقت بتمويل قطاع الإسكان ومن ثم العقارات وكذلك المصرف التجاري السوري.

جدول رقم(7): الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري وبين مساهمة قطاع العقاري في الناتج الإجمالي (الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري (١)	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية (٢)	مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي (٣)	الائتمان المقدم للعقاري/مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج
2005	64.237	1602040	59.129	108.6
2006	70.974	1883700	66.952	106
2007	91.287	2200551	72.585	125.7
2008	113.260	2690286	78.174	144.8
2009	142.724	2454352	78.590	181.6
2010	176.986	2779424	106.003	166
	الوسط الحسابي			
				138%

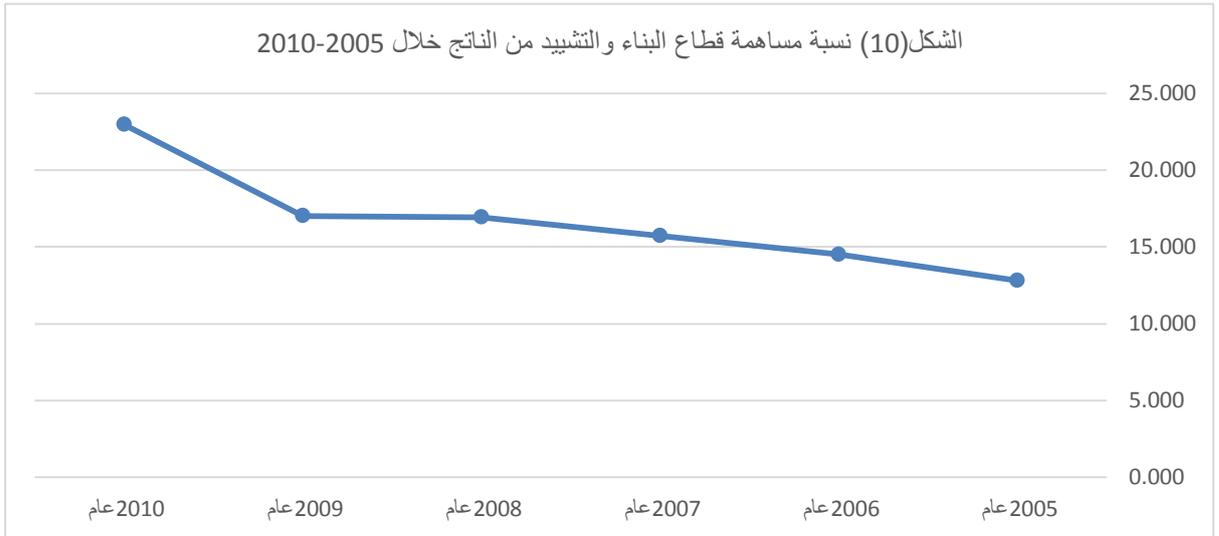
المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي

ويبين الشكل رقم (9) الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة لإجمالي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري للسنوات المدروسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العقاري ويصل في أعلاها عام 2010



المصدر: المصرف المركزي النشرات الربعية 2010

يبين الشكل رقم (10) نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المحقق خلال الفترة من 2005-2010 بالنسبة لإجمالي مساهمات قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال السنوات الخمسة حيث نلاحظ أن هناك تزايد في نسب مساهمة قطاع البناء والتشييد من الناتج المحلي الإجمالي ما عدا عام 2009. ويصل في أعلاها 2010



المصدر: المصرف المركزي النشرات الربعية 2010

رابعاً: تطور الائتمان المصرفي حسب ملكية المصارف:

جدول رقم(8):نسبة الائتمان المصرفي حسب ملكية المصارف

(نسب مئوية%)

التسليفات حسب المصارف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	الوسط الحسابي
المصارف العامة	96%	93%	89%	86%	83%	78%	87%
المصارف الخاصة	4%	7%	10%	13%	15%	19%	11.3%
المصارف الإسلامية	0%	0%	0%	2%	4%	2%	1.3%
مجموع التسليفات	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المصرف المركزي النشرة الربعية 2010

بالنظر إلى الجدول (8) نجد أن القطاع العام قد استأثر بالجزء الأكبر من الائتمان المصرفي، فقد شكل الائتمان المصرفي المقدم للقطاع العام خلال الفترة المدروسة وسطياً 87% من إجمالي الائتمان، وبالتالي لم يحظى القطاع الخاص والإسلامي إلا بالجزء القليل من الائتمان المصرفي فقد تراوحت نسبة الائتمان المقدمة للقطاع الخاص من 4% عام 2005 إلى 19% عام 2010 وقد شكلت وسطياً 11.3% من إجمالي الائتمان المصرفي، على الرغم من زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد القومي بوتائر عالية نتيجة التوجهات الاقتصادية الجديدة للدولة.¹ ولكن من الملاحظ أيضاً ارتفاع مساهمة القطاع الخاص مع تراجع حصة المصارف العامة من التسليف حيث تراجع في الفترة المدروسة من 96% إلى 87% الأمر الذي يعكس ضعف القدرة التنافسية للمصارف العامة. إن تقديم معظم الائتمان المصرفي إلى القطاع العام قد انعكس سلباً على الاقتصاد السوري برمته فقد أدى من جهة إلى انخفاض الإنتاجية في القطاع العام وتفشي البطالة المقنعة وزيادة الهدر بالموارد المالية.

ولكن من جانب آخر، نجد أنه ما يزال حجم أعمال مصارف خاصة متواضعة مقارنة بمصارف القطاع العام، ولا يزال دورها محدوداً في تقديم الائتمان واقتصارها على تقديم التسهيلات قصيرة الأجل وعدم القيام عمليات الإقراض الطويل الأجل اللازم لتمويل المشروعات الأكثر أهمية لعملية التنمية. إذاً هناك أثر مزاحمة كبير تمارسه مصارف القطاع العام على حساب مصارف القطاع الخاص في تقديم الائتمان، وعلى هذا فمن الضروري تفعيل دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الاقتصادية والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية وعدم اختصار دورها على تقديم التسهيلات قصيرة الأجل.

¹سكر، نبيل: الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، 1995، ص 9

الفصل الثالث

أدوات السياسة النقدية في سورية

أولاً: النظام النقدي في سورية:

يقوم المصرف المركزي من خلال مفوضية الحكومة لدى المصارف بالرقابة على المصارف العامة والخاصة العاملة في سورية والهدف الأساسي والأهم لرقابة مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة، يكمن في وضع الأهداف المنصوص عليها في قانون النقد والتسليف السوري رقم /23/ لعام 2002 موضع التطبيق والمتمثلة في:¹

- أ- تنمية السوق النقدية والمالية وتنظيمها وفقاً لحاجات الاقتصاد القومي.
 - ب- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري.
 - ت- تحقيق استقرار سعر الصرف الخارجي للنقد السوري وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.
 - ث- توسيع إمكانيات الاستخدام الموارد والطاقات والعمل على إنماء الدخل القومي.
- ومن ثم تم تعديله بموجب المرسوم التشريعي رقم /21/ لعام 2011 وفق التالي:²

- أ- السعي إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية.
- ب- الحفاظ على استقرار النظام النقدي والمصرفي وضمان تنافسيته وبما يخدم المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ونمو الأسواق واستقرارها.
- ت- دعم سياسة الحكومة في تحقيق النمو والمستدام والتنشغيل في إطار أهداف المصرف المركزي ومهامه.

وفي هذا السياق فقد أكدت الخطة الخمسية العاشرة للأعوام (2005-2010) على ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي المطلوبة ويجب التركيز على الأهداف المتعلقة بالقطاع المصرفي وتنظيم مهنة الصرافة والرقابة على الائتمان وتحديد معدلات الفائدة وغيرها من المهام التي تتعلق بشكل مباشر بالقطاع المالي والتي عن طريقها يمكن انجاز المهام على مستوى الاقتصاد الكلي المشار إليها أعلاه

¹ مصرف سورية المركزي: قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، المادة (٢)، دمشق، ٢٠٠٢.
² مصرف سورية المركزي: قانون النقد الأساسي رقم ٢١ لعام ٢٠١١، المادة (٢)، دمشق، ٢٠١١.

والتي تعد بمثابة الأهداف النهائية للسياسة النقدية في سورية حيث تعتمد بصورة أساسية على زيادة حجم الاستثمارات العامة والخاصة الوطنية منها العربية والأجنبية بصورة متزامنة ومتلازمة مع أمرين:

ج- أولاً: تطوير القطاع النقدي وضمان الاستقلالية التامة لمصرف سورية المركزي وللقرارات التي يقوم باتخاذها.

ح- ثانياً: تطوير القطاع المالي والمصرفي والسياسات المالية وإقلاع السوق المالية.

وإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال جذب المزيد من الاستثمارات إنما هو مرهون بإيجاد قاطرة قادرة على تحفيز النمو، وقد تم السعي لخلق منظومة عمل متكاملة تقوم على تفعيل دور مصرف سورية المركزي الذي يمثل حجر الأساس في هذه المنظومة وربطه بقاعدة مصرفية واسعة متينة ومنوعة من خلال لائحة من القوانين والقرارات والتشريعات الناظمة التي تسن بما يناسب والمعايير والأعراف الدولية.

وقد تم إعادة إحياء دور مصرف سورية المركزي في الحياة الاقتصادية بعد أن غُيب عن عمله لمدة تقارب أربعين عاماً من خلال صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 وقد رسم هذا القانون الخطوة الأولى على طريق استقلال مصرف سورية المركزي إذ نص بشكل واضح على اعتبار مصرف سورية المركزي مؤسسة مالية مستقلة تعمل ضمن التوجهات الاقتصادية العامة. كما تم العمل على تنظيم العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية من خلال إطلاق أدونات وسندات الخزينة بموجب المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007 ومن جانب آخر فقد بدأ مصرف سورية المركزي منذ بداية عام 2005 بالسعي لإيجاد الوسائل اللازمة لممارسة وظائفه الطبيعية بإدارة واختيار نظام الصرف الأمثل والتدخل بالسوق للحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية.

وعلى اعتبار أن خلق منظومة عمل مصرفي متكاملة بحاجة إلى قاعدة واسعة ومتنوعة من المؤسسات المالية التي تشكل الأركان الأساسية لعمل هذه المنظومة فقد تم استصدار عدد من التشريعات والقوانين الناظمة¹ لاستحداث مثل هذه المؤسسات ساهمت جميعها بإغناء البيئة النقدية والمالية في سورية بشتى أنواع العمل المالي من مصارف تجارية تقليدية ومصارف إسلامية ومؤسسات صيرفة وشركات تأمين

¹ راجع في ذلك: القانون رقم (٢٨) لعام ٢٠٠١ القاضي بإحداث المصارف الخاصة. المرسوم التشريعي رقم (٣٥) لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث المصارف الإسلامية. القانون رقم (٢٤) لعام ٢٠٠٦ الخاص بإحداث مؤسسات ومكاتب للصيرفة. المرسوم رقم (١٥) لعام ٢٠٠٧ الخاص بإحداث مصارف تعنى بالتمويل الصغير والمتناهي في الصغر. المرسوم التشريعي رقم (٤٣) لعام ٢٠٠٥ الخاص بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي.

تقليدية وإسلامية، ولهذا انعكاس كبير من حيث تلبية متطلبات جميع شرائح المجتمع السوري الأمر الذي يتناسب ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يخدم أهداف ومتطلبات السياسة النقدية التي يتوقف مفعولها وقدرتها في إحداث الأثر النهائي المطلوب على مدى استجابة هذه المؤسسات وطريقة استجابتها.

إن هدف إصلاح القطاع المالي كما حددته الخطة الخمسية العاشرة لا يتوقف على إيجاد بيئة عمل مصرفي ومالي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى تعميق السوق المالي وتنشيطه وتنويع منتجاته وقنوات عمله لذا فقد حرصت السلطة النقدية على استصدار العديد من القرارات الكفيلة بتفكيك القيود المالية القديمة وإتاحة الفرصة للخوض في العمل المصرفي بأوسع أشكاله وبأسلوب تنافسي حر يتناغم ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت السلطات النقدية وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف بالخطوات التالية:

- أ- إحداث السوق ما بين المصارف التي تتيح تعامل المصارف فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين المصرف المركزي من جهة أخرى سواء بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي.
- ب- تحرير أسعار الفائدة المدينة لكن لم يتم التحرير الكامل وإعطاء المصارف هامش حركة ٤% حول معدلات الفوائد الدائنة المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف، والهامش كان تحريره متدرجاً وبفارق بسيط، ومن ثم تم التراجع عن هذه الخطوة مع اندلاع الأزمة الراهنة.
- ت- السماح للمصارف بإصدار شهادات إيداع مصرفية.
- ث- السماح للمصارف بتمويل كافة المستوردات للقطاعين الخاص والمشارك.

ثانياً: مظاهر اختلال السياسة النقدية:

لقد تجلت مظاهر اختلال السياسة النقدية بعدة مؤشرات سننتعرف عليها من خلال دراستنا لكل من:

١. نمو الكتلة النقدية.
٢. أسعار الصرف.
٣. تدني كفاءة المصارف المتخصصة.

١. الكتلة النقدية في سورية:

لقد عبر عن الكتلة النقدية بمؤشرات متعددة تختلف عن بعضها من حيث درجة اتساع وشمول كل منها ونحن سنتناول العرض النقدي بالمعنى الواسع M2.

ازدادت الكتلة النقدية M2 من 1181 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 2037 مليار ليرة سورية في عام 2010 بزيادة إجمالية قدرها 1196 مليار ليرة سورية

وينسبة زيادة إجمالية قدرها 58% الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(9) تطور الكتلة النقدية
(بملايين الليرات السورية)

سنوات	النقد بالتداول		الودائع تحت الطلب		M1		ودائع لأجل وودائع توفير		ودائع بالقطع الأجنبي		تأمينات لقاء عمليات استيراد		إجمالي أشباه النقود	M2
	مبلغ	نسبتها %	مبلغ	نسبتها %	مبلغ	نسبتها %	مبلغ	نسبتها %	مبلغ	نسبتها %	مبلغ	نسبتها %		
2005	384	55.8	304	44.2	688	64.3	317	64.3	87	17.6	89	7,5	493	1181
2010	540	50,9	521	49,1	1061	68.3	667	68.3	184	18	125	12.8	976	2037

المصدر: مصرف سورية المركزي النشرة الربعية 2010

مكونات الكتلة النقدية M2:

أ- الكتلة النقدية M1

قد تطورت الكتلة النقدية M1 من 688 مليار ليرة سورية إلى 1061 مليار ليرة سورية أي أنها تضاعفت مرتين خلال هذه الفترة. كما شكلت وسطيا حوالي 55% من إجمالي الكتلة النقدية M2 ويمكن أن نفسر النمو في الكتلة النقدية M2 من خلال مكونات الرئيسية لها وهي النقد في التداول (خارج المصارف)، والودائع تحت الطلب بالليرة السورية، حيث بلغت نسبة نمو الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الكتلة النقدية M1 44.2% في عام 2005 بالمقارنة مع 49,1% في عام 2010، أما نسبة النقد بالتداول إلى إجمالي M1 55.8% في عام 2005 وأصبحت 50,9% في عام 2010 وهو مؤشر التحول من التعامل بالنقد المتداول خارج المصارف إلى الإيداعات الجارية بالعملة

الوطنية داخل القطاع المصرفي. بالرغم من انخفاض نسبة النقد بالمتداول إلا أنه مازال يشكل نسبة كبيرة من M2 بالمقارنة مع باقي الدول المجاورة وهذا يعود بشكل أساسي إلى:¹

- اعتماد الأفراد على التعامل النقدي أكثر من التعامل المصرفي بالشيكات.
- انخفاض مستوى الوعي النقدي
- تعد وسيلة ناجحة للتهرب الضريبي بعكس النقود غير الجاهزة التي لا يمكن التلاعب بها.
- قصور النظام المصرفي عن أداء وظائفه الرئيسية في تعبئة المدخرات وتوجيهها وضعف الخدمات المصرفية.
- حداثة سوق الأوراق المالية.

ب- **أشباه النقود:** لقد تطورت أشباه النقود من 493 مليار ليرة سورية في عام 2005 إلى 976 مليار ليرة سورية عام 2010 ويمكن أن يفسر النمو في شبه النقد من عام 2005 إلى عام 2010 بالارتفاع في أرصدة الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية وودائع القطع الأجنبي بينما تراجع التأمينات لقاء الاستيراد. وهو مؤشر اقتصادي جيد مفاده أنه كلما زادت نسبة شبه النقد من الكتلة النقدية الإجمالية دلّ ذلك على ازدياد قدرة المصارف على جذب المدخرات وانتشار العادة المصرفية بشكل أكبر، حيث لعبت القرارات النقدية على مستوى سعر الفائدة دوراً دائماً في هذه الزيادة مدعوماً بالاستقرار في سعر صرف الليرة السورية. فضلاً عن تنامي دور المصارف الخاصة في استقطاب الودائع المختلفة ولا سيما بالقطع الأجنبي حيث كان التعامل بالقطع حكراً على المصرف التجاري السوري.

٢. أسعار الصرف في سورية:

قد كانت مشكلة تعدد أسعار الصرف في سورية أخطر المشكلات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد السوري لأن هذا التعدد خلق الكثير من التشوهات في المبادلات التجارية والعلاقات السعرية بين الداخل والخارج وقد انعكس ذلك سلباً على توزيع الموارد الاقتصادية وخاصة على الاستيراد والتصدير.^٢

¹ غدير غدير، هيفاء: السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص ١٩٣

^٢ حمو جوان فداء الدين: تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، ٢٠١١، ص ٢٧.

إن اختيار هدف سعر الصرف باعتباره هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية يستند إلى فعالية وقوة قناة سعر الصرف، فقد أثبت الدليل التجريبي بأن انتقال التغيرات في الأسعار العالمية وتغيرات سعر صرف الليرة السورية إلى التضخم المحلي لا يزال مرتفعاً، وهذا يعني أن أي انخفاض في سعر صرف الليرة السورية سوف ينتج عنه ارتفاع مماثل في معدل التضخم، وهذا ما يجعل من المنطقي أن تركز إستراتيجية السياسة النقدية في سورية على الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية لليرة السورية، وهو ما دفع إلى جعل سعر الصرف الهدف الوسيط للسياسة النقدية وإعطائه هذا الدور المحوري ضمن إستراتيجية السياسة النقدية.¹ إن استقرار سعر الصرف من حيث النتيجة يسهم في تخفيض المخاطر المرتبطة به عند منح الائتمان بالقطع الأجنبي.

٣. كفاءة المصارف المتخصصة:

على الرغم من مساهمة المصارف المتخصصة في سورية بتمويل النشاطات الاقتصادية، إلا أنها لم تستطع أن تأخذ دورها المنتظر في عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى:

عدم فعالية المصارف المتخصصة في جذب واستقطاب المدخرات والتي تعتبر المصدر الرئيسي التي تعتمد عليه المصارف لوضع خططها الائتمانية في جميع الدول. حيث شكل وسيطاً حوالي 34,5% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر هذه النسبة منخفضة جداً فيما إذا قورنت مع مثيلاتها من الدول العربية المجاورة حيث بلغت خلال الفترة (2005-2010) وسيطاً 68.1% في تونس و82.8% في مصر و70.7% في إمارات العربية المتحدة.²

وتلعب هيكلية الودائع المتوافرة لدى المصارف دوراً هاماً في قدرتها على منح الائتمان، فكلما ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع المصرفية كلما انخفضت الإمكانيات المتاحة أمام المصارف المتخصصة لزيادة الائتمان المصرفي. وبالعودة إلى الجدول رقم (10) نجد أن الودائع تحت الطلب قد شكلت النسبة الأكبر من إجمالي الودائع خلال الفترة المدروسة وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الودائع لأجل من 5% من إجمالي الودائع عام 2005 إلى 23% من إجمالي الودائع عام 2010.

¹ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy
² التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام (٢٠٠٥-٢٠١٠) المتاح على موقع صندوق النقد الدولي www.amf.org.ae

جدول رقم(10) تطور الودائع حسب طبيعتها
مليار ليرة سورية

السنوات	ودائع تحت الطلب		ودائع التوفير		ودائع لأجل		ودائع القطع الأجنبي		شهادات إيداع		المجموع
	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	نسبة	مبلغ	
2005	45%	302,8	39%	256,3	5%	37,3	9%	60	2%	770	666
2006	38%	253,9	35%	230,3	13%	91	11%	77	3%	1952	654
2007	39%	272,4	31%	221,5	16%	115,9	12%	83	2%	833	693
2008	40%	303,9	28%	214,9	20%	153	11%	84	1%	557	756
2009	43%	348,7	27%	217,9	22%	180	6%	49	2%	8	797
2010	46%	411,4	25%	220	23%	208	4%	37	2%	9	877

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

ثالثاً: أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة:

١. سياسة إعادة الخصم:

حدد مجلس النقد والتسليف سعر الخصم المطبق لدى المركزي في تعامله مع المصارف الأخرى منذ عام 1956 بحسب اختصاص كل مصرف وقد تبدلت تلك الأسعار منذ عام 1962 حيث رفعت للحد من زيادة التسليف واستمر العمل لها حتى العام 2005.

سعر الخصم وكذلك سعر الفائدة على القروض التي يقدمها المصرف المركزي للمصارف المتخصصة في سوريا متعددة ومختلفة بحسب الجهات المقترضة وأغراضها تتراوح حالياً بين 2% إلى 5% وتكون المعدلات الأكثر تيسيراً لتمويل صفقات وعمليات زراعية، خصوصاً إذا كان المقترض جمعية تعاونية ويلبها النشاطات الصناعية والصناع وأرباب الحرف بمعدلات تفصيلية أي يستخدم كأداة مساعدة لتوزيع الائتمان توجيهه نحو قطاعات معينة من الاقتصاد وفقاً لسياسة الدولة وأولياتها. ولكن لا يزال التعامل بهذه الأداة محدوداً، يعزى ذلك إلى التحديد الإداري لأسعار الفائدة. كما أن البعض من المصارف العاملة لا تقترض من المصرف المركزي إلا في الظروف الملحة على الرغم من رخص هذا المصدر وانخفاض حجم المخاطرة فيه.^١ حيث يتوقف منح السلف والخصم على قرار المصرف المركزي والشروط التي يضعها، فالمصرف الزراعي التعاوني هو المستفيد الرئيسي من هذه العملية فالمعدلات الخاصة به في الأصل منخفضة (2-3%) بسبب سياسة تشجيع القطاع الزراعي، ولم يجر أي تغيير

^١ منصور، ريم محمد: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، ص ١٥٨

ملحوظ على هذه المعدلات منذ عام 1981،¹ لذلك يمكن القول أن معدلات الخصم لدى المصرف المركزي كانت غير فاعلة بدرجة كبيرة في التأثير على حجم الائتمان.

جدول رقم(11) معدلات إعادة الحسم لدى المصرف المركزي المطبقة على المصارف

الحدود الدنيا %	الحدود العليا %	
		١.المصرف التجاري:
	٣,٢٥	➤ إعادة الخصم.
٥	٣,٢٥	➤ السلف والقروض.
٥,٧٥		
		٢.المصرف الصناعي:
	٢,٧٥	➤ إعادة الخصم.
٣,٥٠	٢,٧٥	➤ السلف والقروض.
٤,٢٥		
		٣.المصرف الزراعي التعاوني:
	٢	➤ إعادة الخصم.
١,٧٥	٢,٧٥	➤ السلف والقروض.
٣		
		٤.المصرف العقاري:
	٣,٥	- السلف والقروض.
٤,٥		
		٥.مصرف التسليف الشعبي:
	٢,٥	➤ إعادة الخصم.
٢,٧٥	٣,٥	➤ السلف والقروض.
٣,٧٥		

المصدر: نشرات الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

هيكل أسعار الفائدة:

ركزت السلطات النقدية في سورية في ظل اتجاهات الإصلاح الاقتصادي وتشجيع التنمية عبر تطوير السياسة النقدية، ومن أوجه هذا التطوير تحريك معدلات الفائدة لتصبح أكثر مرونة وأكثر تناسبا مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الفائدة طويلة الأجل التي تعد القاعدة الأساسية للاحتياجات الاستثمارية. حيث تم إجراء تعديلات متتالية على أسعار الفائدة وبشكل تدريجي

¹ طالب، عبد الحميد: السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص 187.

يهدف تصحيح هيكلتها بعد أن بقيت ثابتة أعواماً متتالية، حيث لم تكن هناك سياسة أسعار فائدة مطبقة على الليرة السورية من قبل المصرف المركزي.¹ وتعد قرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بأسعار الفائدة أحد المحددات الرئيسية للسياسة النقدية. إن سعر الفائدة ما زال يحدد إدارياً، وبما أن القطاع المصرفي السوري لم يعيش حتى الآن حالات تقلبات أسعار الفائدة نتيجة جمودها أكثر من 20 سنة فهو يفتقر إلى الخبرة في دراسة التنبؤات التي تنتج عن القرارات المتعلقة بتحريك أسعار الفائدة لجهة المخاطر المالية والمنعكسات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يتوجب على السلطات النقدية المختصة والمصارف العامة القيام بدراسات وأبحاث خلال الفترة القادمة لمعرفة الآثار الايجابية والسلبية لهذه القرارات على الاقتصاد.²

فقد كان سعر الفائدة في سورية مرتفعاً بالنسبة إلى سعر الفائدة سواء في الدول المجاورة أو بقية الدول وإذا أخذنا الدولار كعملة ارتكاز كمثال للمقارنة فقد كان معدل الفائدة عليه 1% وبالمقابل كان معدل الفائدة على الليرة السورية 7% مما سبب تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير إلى داخل سورية وهو أمر كان يعد مؤشراً إيجابياً لولا أن ثبات سعر الصرف وعدم مرونته أديا إلى عدم الاستفادة من رؤوس الأموال تلك بالشكل المطلوب.³

وقد أعاد مجلس النقد والتسليف رقم (43) تاريخ 2004/1/5 النظر بمعدلات الفائدة الدائنة والذي أصبح ساري النفاذ منذ 2004/1/6 واعتبارها معدلات دنيا مع السماح لإدارات المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى قدره 1%.

وسيتّم الآن عرض بعض القوانين والأنظمة التي حددت معدل الفائدة في سورية منذ 2005-2010:

في عام 2005 اصدر مجلس النقد والتسليف العديد من القرارات التي ساهمت بفاعلية في التحريك المستمر لأسعار الفائدة :

¹ الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي. www.banquecentrale.gov.sy

² جمبدي، أيهم محمد: أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية 2000-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩، ص٤٣.

³ الخليل فادي: الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد(3)، ٢٠٠٦، ص ١٤١.

جدول رقم(12): يبين هيكل أسعار الفائدة

رقم القرار	يتضمن	الهدف منه	رأي الباحثة
(119) تا 2005/3/9	تعديل - فائدة على ودائع التوفير من 5% إلى 4% - ودائع لأجل لأكثر من سنة من 6% إلى 7% - شهادات استثمار من 6.5% إلى 7.5%	تعديل بنية الودائع الهيكلية باتجاه الودائع لأجل	هذه القرارات استطاعت أن تؤثر فعلا على هيكل الودائع، فقد ازدادت الودائع لأجل مقابل ودائع التوفير وذلك للتمكن من تأمين قاعدة استثمارية جيدة بما يتناسب وسياسات الاصلاح الاقتصادي إلا أنه خفض معدلات الفائدة على حسابات التوفير من 5% إلى 4% كان سببا في تخفيض سعر الليرة السورية. بالعودة إلى جدول رقم (11) فقد ازدادت الودائع لأجل مقابل ودائع التوفير حيث كانت نسبة الودائع لأجل 5% في عام 2005 وصولا إلى 13% نهاية عام 2006 بينما انخفضت ودائع التوفير من 39% عام 2005 إلى 35% عام 2006 من هذه التغييرات بفعل القرار (119) نلاحظ في الأعوام التالية استمر ارتفاع نسبة ودائع لأجل لتصل إلى 23% عام 2010م من إجمالي الودائع. واستمر انخفاض نسبة ودائع التوفير لتصل إلى 25% عام 2010 من إجمالي الودائع. ومن المعروف أن طبيعة الودائع تتحكم بدورها في جميع الائتمان الممنوح، فكلما ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الودائع المصرفية كلما انخفضت
(160) تا 2005/9/18	تخفيض - معدلات الفائدة على الحسابات الجارية من 2% إلى 1% - تصحيح وضع فوائد لأجل لأقل من سنة بوضعها ضمن حد أدنى 5.5% وحد أعلى 7% - وتخفيض معدلات الفائدة على حسابات التوفير فوق المليون إلى 3%	تعديل هيكل أسعار الفائدة بالاتجاه نفسه	
(172) تا 2005/11/14 (174) تا 2005/12/3	- رفع معدل الفائدة على ودائع لأجل أقل من سنة على نحو مضطرد إلى 6.5% ومن ثم إلى 8% -رفع معدل الفائدة لأجل أكثر من سنة من 8% إلى 9% - أجاز للمصارف: - رفع معدل الفائدة لأجل لأكثر من سنة لديها بمقدار 0.5% - رفع معدلات الفائدة المدبنة على جميع القروض الممنوحة بمقدار 1% بأجل أقل من 5 سنوات و1.5% للأجل التي تتجاوز 5 سنوات	للقرارات 174-172-160 تحريك أسعار الفائدة طويلة الأجل لتصبح أعلى من معدل الفائدة على حسابات التوفير وعلى شهادات استثمار. وأيضاً كانت القرارات تمهيداً لتحرير الفوائد المدبنة بشكل كامل.	

الإمكانيات المتاحة أمام المصارف المتخصصة لزيادة الائتمان المصرفي لأن المصارف لا تملك حرية التصرف بها إلا بحدود معينة، كلما زادت الودائع لأجل زادت قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي. فزيادة الودائع لأجل كان سبباً في زيادة الائتمان.	توحيد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العامة والخاصة بالليرات السورية على الحسابات الجارية	أسعار الفائدة الدائنة تصبح 1% سنوياً.	(219) تا 2006/8/30
	استكمالاً للخطوات السابقة الهادفة إلى تصحيح هيكل أسعار الفوائد المصرفية وجعلها أكثر انسجاماً مع متطلبات الانفتاح وتطوير الأسواق النقدية وإعطاء المصارف حيزاً أكبر من الحرية في تحديد معدلات الفائدة.	تخفيض معدلات الفائدة الدائنة ورفعها بمقدار 2%	(298) تا 2007/6/18
	إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع طويلة الأجل لخلق وضع مصرفي أكثر استقراراً.	حافظ على الفوائد طويلة الأجل مرتفعة وخفض أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل.	(393) عام 2008
انخفاض نسبة الفائدة على الودائع أدى إلى انخفاض معدل النمو في الودائع وأدت إلى انخفاض تكلفة التمويل أدى إلى زيادة الائتمان.		خفض أسعار الفائدة على الودائع لأجل بمقدار من (7-9)% إلى (6-8)%	(462) تا 2009/1/31
بملاحظة جدول تطور الودائع نلاحظ تطور الودائع المصرفية على اختلافها من عام 2005-2010	تسريع عجلة الاقتصاد من خلال تخفيض تكلفة القروض التي تمنحها المصارف وتخفيض السيولة الفائضة لدى المصارف.	تخفيض معدلات الفائدة مرتين نصف نقطة كل مرة	2010

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي. www.banquecentrale.gov.sy

إن السلطة النقدية استخدمت معدلات الفائدة كأحدى الأدوات الوسيطة للسياسة النقدية، إلا أنه يجب على المصرف المركزي أن يتدخل للتأثير في معدلات الفائدة من خلال التحكم بسعر الخصم، وليس بفرض حدود مباشرة لأسعار الفائدة التي تتعامل بها المصارف مع الجمهور ولكن ضمن الواقع المصرفي الذي بدأت فيه السلطات النقدية فعاليتها، لم تكن هذه السلطات قادرة فعلياً على استخدام سعر الخصم في ظل تكديس الأموال في المصارف، وضعف قنوات الاستثمار، وعدم وجود الأدوات المالية المناسبة.

ويشكل عام يمكن ملاحظة تطور الودائع المصرفية على اختلافها من عام 2010-2005م باستثناء عام 2009 وذلك بسبب انخفاض نسبة الفائدة على الودائع من (7-9)% إلى (6-8)% بسبب قرار مجلس النقد والتسليف رقم(462) تاريخ 2009/1/31.

جدول رقم(13) يبين معدل النمو في الودائع
(نسب مئوية)

السنة	معدل النمو في الودائع
2005	9.5%
2006	9.7%
2007	14.9%
2008	15.6%
2009	12.4%
2010	16.3%

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

ومقابل تطور الودائع يتضح أيضاً تأثير هذه القرارات على القروض والسلف المباشرة حيث سجلت أعلى قيمة لها عام 2009 وذلك بسبب انخفاض نسبة الفائدة على الودائع بالقرار (462) الأمر الذي أدى إلى انخفاض تكلفة التمويل بسبب انعكاس ذلك على نسبة الفائدة على القروض، وكذلك إمكانية تحقيق معدل عائد يفوق معدل الفائدة المدفوعة لقاء الحصول على القرض.

جدول رقم(14) يبين معدل التطور للقروض والسلف المباشرة
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	القروض والسلف الأرقام بملايين الليرات السورية	معدل التطور %
2005	243234	9.5
2006	292770	20.3
2007	320722	0.09
2008	392133	0.22
2009	542038	0.38
2010	587140	0.08

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

قياس العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وإجمالي الودائع:

المتغير المستقل: متوسط الفائدة.

المتغير التابع: إجمالي الودائع.

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين متوسط الفائدة وإجمالي حجم الودائع.

فرضية البديلة: يوجد علاقة بين متوسط الفائدة وإجمالي حجم الودائع.

جدول رقم(15) يبين سعر الفائدة وإجمالي حجم الودائع
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنة	إجمالي الودائع	قيمة الفائدة المرجحة
2005	733252	6599268
2006	804457	7867589
2007	924448	9133546
2008	1069384	10586902
2009	1202411	11519097
2010	1400621	13249875

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

استخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتعرف درجة استجابة إجمالي الودائع المصرفية للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة. أظهر التحليل النتائج الموضحة في الجدول(1):

جدول رقم (1) العلاقة بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين إجمالي حجم الودائع

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
النموذج المقترح	0.935	0.875	0.843	27.907	0.006*

*تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 95%

المصدر نتائج التحليل الإحصائي

نموذج الانحدار البسيط بين متوسط سعر الفائدة المرجح وبين إجمالي الودائع المبين في المعادلة:

$$DEPOS = 7.758 + 38.621 (WI) \dots\dots\dots (1)$$

يتبين من المعادلة(1) أن الجزء الثابت له قيمة موجبة وكذلك نلاحظ أنه يوجد اتفاق إشارة معامل المتغير المستقل (وسطي الفائدة المرجح) مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة المدروسة. مشيراً لعلاقة طردية، فزيادة أسعار الفائدة الدائنة يؤدي إلى زيادة حجم الودائع، يوضح الجدول(1):

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، وعند مستوى ثقة يصل إلى % 94.0 بين متوسط قيمة الفائدة المرجح و حجم الودائع.

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين 93.5 % وهي نسبة قوية جداً وتدل على وجود ارتباط قوي بين إجمالي حجم الودائع وبين متوسط سعر الفائدة المرجح كما وصلت قيمة معامل التحديد إلى 87.5 % وهذا معناه أن التغيرات في متوسط سعر الفائدة (المتغير المستقل) تفسر % 87 تقريباً من التغيرات في حجم الودائع (المتغير التابع) ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن 84.3% من التغيرات التي تحدث حجم الودائع تعزى إلى التغيرات في متوسط سعر الفائدة المرجح، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي
- ارتفاع سعر الفائدة يسمح لجذب ودائع أكبر أي زيادة في إيداعات الأفراد والمشروعات للاستفادة من العائد المرتفع، كما وجدنا سابقاً كيف ازداد حجم الودائع بزيادة أسعار الفائدة الدائنة بالقرارات التي أصدرها مجلس النقد والتسليف عام 2005، وكيف انخفضت حجم الودائع عند انخفاض معدل الفائدة الدائنة بالقرار (462) عام 2009.
- إن السلطة النقدية تستطيع أن تستخدم سعر الفائدة كأداة لتغيير من حجم الائتمان المصرفي.

تحليل العلاقة بين الودائع المصرفية والقروض:

- المتغير المستقل: الودائع المصرفية.
- المتغير التابع: حجم القروض والسلف.
- فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الودائع المصرفية وحجم القروض والسلف.
- فرضية البديلة: يوجد علاقة بين الودائع المصرفية وحجم القروض والسلف
- بعد تحليل البيانات الخاصة بتحليل العلاقة بين الودائع المصرفية وحجم القروض المصرفية ودرجة استجابة هذه الأخيرة للتغيرات الحاصلة في الودائع فقد استُخدم أسلوب الانحدار الخطي البسيط. الذي أفضى إلى النتائج الآتية:

جدول (أ-1) العلاقة بين الودائع المصرفية وبين حجم القروض والسلف

أدوات التحليل	R	R ²	Adj.R	T	مستوى المعنوية
النموذج المقترح	0.975	0.951	0.938	77.226	0.001*

* % تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95.0 المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

نموذج الانحدار البسيط بين القروض والسلف وإجمالي حجم الودائع:

$$CRED = 4.882 + 0.881 (DEPOS) \dots\dots (2)$$

تُظهر النتائج أعلاه أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة طردية، فزيادة حجم الودائع يؤدي إلى زيادة حجم القروض. يوضح الجدول (2):

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، وعند مستوى ثقة يصل إلى % 99.0 بين حجم الودائع وبين مؤشر القروض.
- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين المدروسين 97.5 % وهي نسبة قوية جداً وتدل على وجود ارتباط قوي بين إجمالي حجم الودائع وبين إجمالي القروض كما وصلت قيمة معامل التحديد إلى 95.1 % وهذا معناه أن التغيرات في حجم الودائع (المتغير المستقل) تفسر % 95 تقريباً من التغيرات في حجم القروض (المتغير التابع) ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن 93.8% من التغيرات التي تحدث حجم القروض تعزى إلى التغيرات في حجم الودائع، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

٢. متطلبات الاحتياطي القانوني:

في سوريا لا يمكن اعتبار الاحتياطي القانوني كأداة نقدية فعالة بل هي مجرد أداة تنظيمية لا أكثر فالسلطة النقدية لم تستخدم هذه النسبة كوسيلة للتأثير في مستوى السيولة الفعلية أو حجم الائتمان الذي يمكن أن تمنحه المصارف وقدرتها على خلق الودائع في أي فترة من الفترات إلى أن تم تعديلها عام 2004 من أجل تنظيم سيولة المصارف بإلزامها بالاحتفاظ ب 20% من إجمالي المطالب كسيولة احتياطية (معدلات السيولة القانونية) إضافة إلى تعديل معدلات الاحتياطي الإلزامي إلى 5% وفقاً لقرارات مجلس النقد والتسليف رقم/72/ تاريخ 2004/9/12، ثم صدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم /389/ تاريخ 2008/5/5، القاضي بتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي ليصبح 10% بهدف ضبط السيولة الفائضة لدى المصارف ويحتسب الاحتياطي القانوني على أساس متوسط حسابات الودائع نهاية كل أسبوع.

كما صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم(502) تاريخ 2009/5/10، والذي أجاز تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وفق شرائح تحدد بالاستناد إلى التمويل الممنوح للمشاريع الاستثمارية.

جدول رقم(16) يبين الائتمان المصرفي ومبلغ الاحتياطي القانوني
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

الاحتياطي القانوني	الائتمان المصرفي	السنة
11634	421.723	2005
31817	491.522	2006
38966	633.386	2007
83214	7870.295	2008
97558	1028.216	2009
117216	1213.205	2010

المصدر : النشرة الإحصائية الربعية للمصرف المركزي 2010

تحليل العلاقة بين الاحتياطي النقدي والائتمان المصرفي:

المتغير المستقل: الاحتياطي المستقل.

المتغير التابع: حجم الائتمان المصرفي.

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان المصرفي.

فرضية البديلة: يوجد علاقة بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان المصرفي.

Coefficients جدول المعاملات

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta	B	Std. Error
1	(Constant)	305.621	37.804		8.084	.001
	مبلغ الاحتياطي القانوني (X ₁)	7.425	.051	.991	14	.000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من جدول تحليل المعاملات

$$Y=305.621+(0.743)x$$

إن مستوى المعنوية الدقيق Sig لثابت النموذج يساوي 0,001 وهي أقل من 0,01 كما أن مستوى المعنوية الدقيق Sig لميل خط الانحدار يساوي 0,00 وهي أقل من 0,01 ولهذا نرفض فرضية العدم في الحالتين أي أن كلا من الثابت والميل يختلفان معنوياً عن الصفر، إن معنوية خط الانحدار يعكس أهمية الاحتياطي القانوني في النموذج.

ANOVA(b) جدول تحليل التباين

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	481315	1	481314.956	211.20	.000(a)
	Residual	9115.474	4	2278.8		
	Total	490430.4	5			

Predictors: (Constant), مبلغ الاحتياطي القانوني

Dependent Variable: حجم الائتمان المصرفي

من الجدول نجد أن :

مجموع مربعات الانحدار SSR=481315 ومجموع مربعات الخطأ SSE=9115.474 ليكون لدينا مجموع المربعات الكلي SST=490430.4 أما اختبار فيشر F=211.20 وهو أكبر من القيمة

الجدولية أي نرفض فرضية العدم. كما أن دلالة مؤشر الاختبار الفعلي $\text{sig}=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة المقترح $0,05$ ، لذلك نرفض فرضية العدم .
 النتيجة: يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية وبشدة قوية بين مبلغ الاحتياطي القانوني وحجم الائتمان المصرفي عند مستوى الدلالة المعنوية $(0,05)$.

Correlations

	مبلغ الاحتياطي	الائتمان
Pearson Correlation	1	.991(**)
Sig. (2-tailed)		.000
N	6	6
Pearson Correlation	.991(**)	1
Sig. (2-tailed)	.000	
N	6	6

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول نلاحظ أن المعنوية الإحصائية 0.00 هي أقل من 0.01 ومعنى ذلك أن هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المصرفي ومبلغ الاحتياطي القانوني، وأن العلاقة ارتباطيه وطردية قوية جداً بين المتغيرين التي بلغت 0.991 .
 أي أن سياسة الاحتياطي القانوني تعتبر فعالة في سورية ويمكن للمصرف المركزي استخدامها لتحقيق أهدافه في الرقابة على الائتمان المصرفي.

٣. عمليات السوق المفتوحة في سورية:

اقتصرت دور مصرف سورية المركزي على إصدار السندات الحكومية وتمويلها عن طريق الإصدار النقدي لتسديد عجز الموازنة الحكومية حتى نهاية عام 2000،^١ وقد تم العمل على منهجية وتوضيح العلاقة بين المصرف المركزي ووزارة المالية من خلال إطلاق أذونات وسندات الخزينة بموجب المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007. ويصدر المرسوم التشريعي رقم (60) لعام 2007 الخاص بإصدار الأوراق المالية الحكومية، تكون سورية قد خطت خطوة جديّة في إصلاح القطاع المالي والنقدي ويكون الطريق قد فتح عريضاً أمام وزارة المالية ومصرف سورية المركزي فتعود إلى إيجاد أداة نقدية جديدة يمكن للمصرف استخدامها للتحكم في العرض النقدي في السوق الذي يسهم في التأثير

^١ جمعة محمد صالح: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج الإجمالي خلال الفترة 1970-2000، دار الرضا للنشر، ط ١، دمشق، ص ١٢٦.

على معدلات التضخم. وبذلك فقد أصبحت عمليات السوق المفتوحة معمول بها في سورية، وذلك بعد إطلاق سوق دمشق للأوراق المالية في آذار عام 2009، ونظراً لتطور دور السلطة النقدية في سورية فإنها بدأت بوضع حدود لتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، لذلك بدأت الحكومة بطرح سندات الدين العام فكانت أول تجربة بيع 5 مليارات ل.س بسندات اشترتها المصارف وتم تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية لاحقاً.¹

فقد أعلن مصرف سورية المركزي عن 8 مزادات منها 5 مزادات لعام 2010 (2 لأدونات الخزينة، 3 سندات طويلة الأجل) إضافة إلى ثلاثة مزادات في العام 2011 (1 لأدونات الخزينة، 2 لسندات الخزينة)، وقد تم إلغاء المزاد 3/2011 الجاري بتاريخ 14/3/2011، كما إن نتائج هذه المزادات لم تحقق سوى 2.4% فقط من القيمة الإجمالية المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة التي تعادل 300 مليار ل.س، ومن ثم توقفت هذه المزادات بشكل كامل في العام 2011.

لابد للمركزي من إعادة النظر في قرار التوقف والعمل على تنفيذ التشريعات التي تقضي بتفعيل سوق الأوراق المالية الحكومية.

¹ حسن وليد، عبد المجيد: السياسة النقدية وأثرها في التضخم في سورية خلال الفترة 1995-2005، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2011، ص 166.

رابعاً: تقييم اثر السياسة النقدية على الائتمان المصرفي:

١. تجربة سورية في استهداف العرض النقدي:

عملت السياسة النقدية على ضرورة التوازن والتناسق بين نمو العرض النقدي M2 في الاقتصاد الوطني، ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، وقد تجلّى ذلك من خلال الخطة الخمسية العاشرة التي تضمنت صراحة استهداف معدل نمو محدد للعرض النقدي حدد بـ 8% وذلك ضمن فترة الخطة الممتدة بين أعوام 2006-2010، غير أن واقع الأرقام والبيانات يشير لغير ذلك، كما في الجدول:

لدينا بيانات الجدول (17) الناتج المحلي الإجمالي والعرض النقدي

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	الكتلة النقدية	عرض النقود
2005	1509440	1151462	697700	1200692
2006	1726404	1215082	687438	1310694
2007	2020838	1284035	731669	1472608
2008	2448060	1341516	827260	1656100
2009	2520705	1420833	916018	1810734
2010	2791775	1469703	1063510	2041040

المصدر: النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي 2010

وتقضي إستراتيجية استهداف نمو عرض النقود من وجهة نظر النقديين ضرورة توافق نمو العرض النقدي بالتزامن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها، وقد عملت سورية على استهداف نمو عرض النقود بالتزامن مع استهداف التضخم، وتوضح ذلك من خلال الخطة الخمسية العاشرة التي تم من خلالها الإعلان عن معدل مستهدف لنمو العرض النقدي محدد بـ 8% سنوياً خلال الفترة الخمسية العاشرة بين أعوام 2006-2010 ويعرض الجدول رقم(18) معدلات نمو العرض النقدي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة و يتبين أن السلطات النقدية لم تتجح في استهدافها لنمو العرض النقدي في الفترة المذكورة، كما أن الاقتصاد السوري باستثناء عام 2009، قد شهد ارتفاعاً في معدلات نمو العرض النقدي تجاوزت المعدل المستهدف (8%) على نحو واضح، كما يظهر في الفترة ما بين 2007-2010، حيث تراوح معدل نمو عرض النقود بين (8.3-11)% خلال الفترة 2005-2010، وهو ما يشكل برأي الباحثة انحرافاً للخطة عن المؤشرات والأهداف الموضوعية لها، وباستخدام البيانات في الجدول السابق يمكننا حساب معدل نمو العرض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2010 وبعدها يمكننا حساب معدل التضخم من خلال القانون التالي:

(متوسط معدل نمو العرض النقدي * X متوسط سرعة تداول النقد) - متوسط معدل نمو الناتج المحلي
بالأسعار الثابتة.

جدول رقم (18): يبين معدل التضخم

السنة	المعدل المستهدف لنمو عرض النقود %	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل نمو العرض النقدي %	معدل التضخم الفعلي %	المعدل المستهدف للتضخم %	الفرق بين معدل التضخم المسجل وبين معدل التضخم المستهدف
2005	-	-	-	-	-	-
2006	8	0.052	8.3	15.3	5	10.3
2007	8	0.053	10.9	24	5	19
2008	8	0.042	11	28	5	23
2009	8	0.055	8.5	17	5	12
2010	8	0.033	11	25	5	20

المصدر: بيانات تم الحصول عليها من النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي ٢٠١٠
* استخدمنا عرض النقود بدلا من الكتلة النقدية بسبب تذبذب قيمتها.

** حسبنا سرعة تداول النقود من خلال المعادلة $P.Y=M.V$ وباستخدام بيانات الناتج المحلي بالأسعار الجارية والكتلة النقدية.

من الجدول نلاحظ أن معدل نمو العرض النقود في عام 2006 قد بلغ 0.083 بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي للعام نفسه 5.2%، ونجد في عام 2010 معدل نمو عرض النقود قد بلغ 11% بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي للعام نفسه 3.3% مما يظهر الهوة المتزايدة بين نمو العرض النقدي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة. وأن معدل نمو عرض النقود أعلى بكثير من معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وأن متوسط عرض النقود 9.7%. ويتبين من خلال ذلك وجود زيادة غير محسوبة لعرض النقود بما يفوق نمو الناتج المحلي، الأمر الذي يعكس عدم قدرة السلطة النقدية على تحقيق ما تهدف إليه.

وأن معدل التضخم يتناسب طرذا مع تجاوز معدل نمو العرض النقدي لمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة، وأن معدلات التضخم تفوق معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة، بملاحظة الجدول أعلاه، يتبين أن السلطات النقدية لم تنجح في استهدافها لمعدل التضخم في الفترة المذكورة، كما أن الاقتصاد السوري قد شهد ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم تجاوزت المعدل المستهدف على نحو واضح، وقد سجل الاقتصاد السوري معدل التضخم بالمتوسط لمعدل التضخم خلال سنوات فترة الخطة بلغ 21%، مما ساهم في عدم إنجاح استهداف معدل التضخم، وهو ما يؤكد الفشل المزدوج لإستراتيجية استهداف العرض النقدي المتزامنة مع إستراتيجية استهداف التضخم، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى سوء

تقدير الطلب على النقود، وعدم تركيز السلطات النقدية على استهداف وحيد، وعدم تفعيل أدوات السياسة النقدية، مما ضيع الفرصة في تحقيق أي من الهدفين. وبالعودة إلى الخطة الخمسية العاشرة نجد التأكيد على الحفاظ على معدل التضخم بنحو 5% ومعدل نمو عرض النقود كما ذكرنا سابقاً 8% بينما بياناتنا كانت أعلى بكثير أي أن هناك ابتعاد كبير عن أهم مؤشرات الخطة الخمسية العاشرة.

فيمكن القول أن السلطة النقدية المتمثلة بمجلس النقد والتسليف قد حاولت استهداف العرض النقدي عبر التحكم بقتوات عرض النقود المتمثلة بالأدوات الكمية للسياسة النقدية والتي تلعب تأثيراً مباشراً على حجم المعروض النقدي، وفيما يلي أهم تلك القنوات:

أ- تتمثل القناة الأولى بأداة إعادة الخصم: وباستعراض التجربة السورية لأداة سعر إعادة الخصم خلال فترة الخطة الخمسية، يتوضح أن المصرف المركزي قد اتبع سياسة تثبيت نسبي لسعر إعادة الخصم عند حدود الـ 7.5% خلال فترة الخطة، ولم يعمد لرفع تلك النسبة بغرض التأثير على تكلفة الائتمان، وبالتالي عرض النقود، ما سمح بزيادة عرض النقود نتيجة استقرار تكلفة الائتمان وثباتها عند هذه الحدود، ودفع باتجاه زيادة الودائع المصرفية واتساع حجم الائتمان، وهو ما أدى لنمو عرض النقود على نحو أكبر من المعدل المستهدف لنموه أي أن التثبيت النسبي لمعدل إعادة الخصم قد ساهم على نحو غير مباشر في إفضال استهداف نمو العرض النقدي كإستراتيجية للسياسة النقدية في سورية.

ب- وتمثل أداة الاحتياطي القانوني القناة الثانية التي تم استخدامها في إطار استهداف نمو العرض النقدي، وتجدر الإشارة إلى أن استخدامها لم يتعد المروحة بين هامش 5-10%، وبقي هذا المدى على نحو شبه ثابت خلال الفترة، مما أدى لآثار مماثلة لأداة سعر إعادة الخصم وأدى بالمحصلة لزيادة عرض النقود عن المعدل المستهدف له، مما أدى لآثار غير مباشر شبيهة بأثر إعادة الخصم المذكور سابقاً، ساهم في تحقيق ذات النتيجة أي في إفضال استهداف نمو العرض النقدي كإستراتيجية للسياسة النقدية في سورية.

كما تجدر الإشارة إلى أن المصرف المركزي لم يعمد إلى استخدام أداة تحديد هامش الاقتراض، بل ترك تقدير ذلك قياسات المصارف المحلية، كل وفق اتجاهاته وأهدافه، كما لم تشهد نسب الاحتياطيات النقدية من القطع الأجنبي العائدة للمصارف المحلية تغييراً يذكر، وبقيت معظم تلك النسب في حال شبه ثبات نسبي، ما سمح باستقرار تكلفة الائتمان عند حدود واضحة بالنسبة للمصارف المحلية، وزاد

من حجم ودائعها بالعملة المحلية والأجنبية، وأدى كل ذلك إلى زيادة العرض النقدي، عن المعدل المستهدف له، وأدى بالمحصلة إلى فشل استهداف نمو العرض النقدي خلال فترة الخطة.

ونتيجة لذلك، وفي ظل هذه الأسباب التي أدت إلى هذا الارتفاع الملحوظ في العرض النقدي، مقابل نمو الناتج المحلي، يمكن فهم عدم تناغم نمو الناتج المحلي مع نمو عرض النقود وتجاوز الأخير للمعدل المستهدف في الخطة الخمسية وهو ما يؤكد إخفاق السلطات النقدية في تحقيق استهداف عرض النقود خلال فترة الدراسة.¹

ت- قرار مصرف سورية المركزي برفع الاحتياطي الإلزامي إلى 10% كان من أجل الحد من سيولة السوق وجعل المصارف أكثر حصانة لمواجهة أية هزات. ولكن إذا قمنا بالربط بين هذا القرار وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (462) تاريخ 2009/1/31 القاضي بتخفيض معدلات الفائدة، نجد أن هناك تناقض بين هذين القرارين فالقرار الأول انكماشى بينما القرار الثاني توسعي وأيهما أثر على حجم الائتمان المصرفي.

إن تحريك سعر الفائدة كأداة مستقلة لن يسهم في تحقيق أهم أهداف السياسة النقدية ألا وهو استقرار الأسعار فيجب أن يتم تطوير وتفعيل أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف دون قيام السلطات النقدية باستخدام سلطاتها بشكل مباشر للحد من المصارف من تقديم القروض وذلك لسببين: الأول: إن المصارف مؤسسات اقتصادية تهدف إلى الربح لذلك يتوجب عليها توظيف وداائعها وإلا ستصاب بخسائر.

الثاني: إيقاف القروض سيؤثر سلباً على عملية التنمية.

لذلك على المصرف المركزي استخدام أدوات مباشرة وغير مباشرة للتحكم في إدارة السيولة لدى المصارف والحد من قدرتها على منح الائتمان. فمثلاً يستطيع القيام بإصدار شهادات إيداع بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي لغايات الاستثمار بها من قبل المصارف المرخصة، السماح بتداول هذه الشهادات فيما بين هذه المصارف دون تدخل المصرف المركزي بآلية التداول، كما يستطيع المصرف المركزي القيام بإصدار سندات وأذونات خزينة لإدارة السيولة في الاقتصاد، كما يستطيع تحريك نسبة الاحتياطي القانوني بما يتوافق مع المعطيات الاقتصادية، وكذلك تحقيق المرونة في اعتماد أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لضمان تحقيق مزيد من الشفافية والمنافسة في هذا المجال. كما أن قيام المصرف المركزي وبمبادرة منه بضخ السيولة للمصارف كلما استدعت ظروف السوق، هذا الضخ يعتبر سياسة نقدية هامة من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بأسلوب المزاد الذي يقرره المصرف المركزي

¹ مرزوق، نبيل- زنبوع، زياد: السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، ٢٠٠٩، ص ١٦-١٧.

يهدف زيادة فعالية وكفاءة السياسة النقدية والارتقاء بإدارة المصارف لسيولتها، وبما يمكنها من اتخاذ القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة السائدة في السوق على نحو أكثر مرونة وواقعية.^١ وتشمل اتفاقيات إعادة الشراء عمليات شراء الأصول التي يقوم المصرف المركزي بموجب عقد ينص على إعادة بيعها بسعر معين في تاريخ محدد وتستخدم في توفير الاحتياطيات.^٢ وفي الأزمة الراهنة اتجه المصرف المركزي إلى تقييد السياسة النقدية على ضوء ظروف عدم الاستقرار والتي أثرت على توجهات السياسة النقدية في سورية. حيث عانت من نقص الموارد الداخلية والخارجية على ضوء تزايد فجوة الموارد الداخلية والخارجية (عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات) بما أثر سلباً على مستويات السيولة المحلية. وقد اضطر المصرف المركزي إلى التدخل لتعزيز مستويات السيولة والدفاع عن العملات المحلية، فقد لزم المصارف برفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية* بنقطتين مئويتين من 7-9% إلى 9-11% بهدف جذب الودائع بالعملية المحلية كما قام برفع أسعار الفائدة على الودائع بالعملات الأجنبية في محاولة لتوفير النقد الأجنبي للحيلولة دون حدوث تراجع كبير في سعر صرف الليرة السورية.

دفع المصرف المركزي اتجاه الأفراد إلى سحب الودائع من البنوك وزيادة مستويات الطلب على العملات الأجنبية واكتنازها إلى خفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع من 10% إلى 5% بهدف مواجهة عملية السحب من الودائع وتعزيز مستويات السيولة المصرفية.

فقد تبنت سورية سياسات نقدية انكماشية ففي بداية الأزمة أصبحت المصارف تتشدد في منح القروض كثيراً حيث في الأزمات ترتفع المخاطر المصرفية بكل أنواعها حيث تظهر المخاطر الائتمانية بشكل أشد وضوحاً بسبب مخاطر تقلب أسعار الصرف والفائدة لذلك تراجع حجم الائتمان المقدم للأفراد أو المؤسسات أو الشركات أو الحكومات وفي بعض الأحيان وصل حد التوقف عن منح الائتمان سواء من قبل المصارف العامة أو الخاصة لأن الائتمان يتأثر بمعدل التضخم ففي حالات التضخم فإن المقرض يخسر والمقرض يربح.

^١ جمعة محمد: جردة حساب نقدية لما كان وتوقعات للذي سيكون، مجلة الاقتصاد، العدد ١٦، حزيران، ٢٠٠٦، ص٧٢.
^٢ غدير، هيفاء: السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص٢٩٣
*حسب قرار رقم/٢٩٥/ تاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ تحدد أسعار الفائدة الدائنة التي تدفعها المصارف العاملة على الودائع والحسابات الجارية وحسابات الاستثمار بالليرة السورية كما يلي:
١ % سنوياً على الحسابات الجارية.
٩-١١ % سنوياً على الودائع لأجل.
٩ % سنوياً على ودائع التوفير.
٨ % سنوياً على شهادات استثمار.

نتائج اختبار الفرضيات

قياس العلاقة بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي:

المتغير المستقل: الائتمان المصرفي.

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي.

النتيجة: الزيادة في الائتمان قابلتها زيادة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

تحليل العلاقة بين متوسط الفائدة وإجمالي حجم الودائع:

المتغير المستقل: متوسط الفائدة.

المتغير التابع: إجمالي الودائع.

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين متوسط الفائدة وإجمالي حجم الودائع.

فرضية البديلة: يوجد علاقة بين متوسط الفائدة وإجمالي حجم الودائع.

النتيجة: نرفض فرضية العدم أي يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية قوية بين مبلغ الاحتياطي

القانوني وحجم الائتمان المصرفي.

تحليل العلاقة بين إجمالي الودائع المصرفية وحجم القروض والسلف:

المتغير المستقل: إجمالي حجم الودائع المصرفية.

المتغير التابع: حجم القروض والسلف.

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين إجمالي حجم الودائع وحجم القروض والسلف.

فرضية البديلة: يوجد علاقة بين إجمالي حجم الودائع وحجم القروض والسلف

النتيجة: نرفض فرضية العدم أي يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية قوية بين إجمالي حجم الودائع

وحجم القروض والسلف.

أي أن السلطة النقدية تستطيع أن تستخدم سعر الفائدة كأداة لتغيير من حجم الائتمان المصرفي.

تحليل العلاقة بين الاحتياطي النقدي والائتمان المصرفي:

المتغير المستقل: الاحتياطي المستقل.

المتغير التابع: حجم الائتمان المصرفي.

فرضية العدم: لا يوجد علاقة بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان المصرفي.

فرضية البديلة: يوجد علاقة بين الاحتياطي القانوني وبين حجم الائتمان المصرفي.

النتيجة: نرفض فرضية العدم أي يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية قوية بين مبلغ الاحتياطي

القانوني وحجم الائتمان المصرفي.

أي أن سياسة الاحتياطي القانوني فعالة في سورية وتستطيع السلطات النقدية استخدامها في تحقيق أهدافها في الرقابة على الائتمان المصرفي.

النتائج:

١. تطور الائتمان المصرفي المقدم من المصارف المتخصصة في سورية في السنوات القليلة الماضية إثر الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي حيث شكل الائتمان المصرفي خلال فترة الدراسة 34.5% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذه النسبة منخفضة جداً فيما إذا قورنت مع مثيلاتها من الدول العربية المجاورة، أي إن المصارف المتخصصة لم تساهم بشكل كبير في تمويل برامج التنمية الاقتصادية من خلال تأمين الائتمان اللازم.
٢. عدم توزيع الائتمان المصرفي بشكل متوازن بين القطاعات الاقتصادية وحسب مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي وكان التركيز الأكبر على القطاع التجاري وإهمال باقي القطاعات الاقتصادية فقد شكل وسطياً 48% من إجمالي الائتمان المصرفي.
٣. أظهرت النتائج وجود علاقة بين متوسط قيمة الفائدة المرجح وإجمالي الودائع وهناك تأثير قوي جداً للودائع المصرفية على القروض المباشرة في المصارف السورية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين 97.5%، وهي نسبة جيدة جداً تدل على وجود ارتباط قوي بين هذين المتغيرين، كما أن قيمة معامل التحديد كانت 93.1%، وهذا معناه أن درجة استجابة القروض المباشرة للتغيرات في حجم الودائع كبيرة جداً. وهذا يقود إلى تأثير سعر الفائدة على حجم القروض المباشرة.
٤. التخفيض نسبة الفائدة على الودائع لأجل بالقرار (462) عام 2009 أدى إلى انخفاض تكلفة التمويل بسبب انعكاس ذلك على نسبة الفائدة على القروض، وكذلك إمكانية تحقيق معدل عائد يفوق معدل الفائدة المدفوعة لقاء الحصول على القرض، فقد تطور معدل القروض من 22% عام 2008 إلى 38% عام 2009.
٥. غياب آلية الخصم، فمعدلات الخصم ثابتة وغير فاعلة بدرجة كبيرة في التأثير على حجم الائتمان. وهي متعددة ومختلفة بحسب الجهات المقترضة وأغراضها تتراوح حالياً بين 2% إلى 5% وتكون المعدلات الأكثر تيسيراً لتمويل صفقات وعمليات زراعية.
٦. هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم الائتمان المصرفي ومبلغ الاحتياطي القانوني، وأن العلاقة ارتباطيه قوية جداً بين المتغيرين التي بلغت 0.991 أي ان سياسة الاحتياطي القانوني تعتبر فعالة في سورية ويمكن للمصرف المركزي استخدامها لتحقيق أهدافه في الرقابة على الائتمان المصرفي.

٧. فشل التجربة السورية في إبقاء معدل التضخم ومعدل نمو عرض النقود ضمن الإطار المستهدف، ولم تتخذ أدوات السياسة النقدية المناسبة.

٨. هناك تناقض بين قرار مصرف سورية المركزي برفع الاحتياطي الإلزامي إلى 10% كان من أجل تخفيض نسبة المخاطر المصرفية وجعل المصارف أكثر حصانة لمواجهة أية هزات، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم (462) تاريخ 2009/1/31 القاضي بتخفيض معدلات الفائدة، فالقرار الأول يعكس توجهها انكماشيا في السياسة النقدية، في حين يعكس القرار الثاني توجهها توسعيا.

٩. لم تحقق المزادات المعلنة عنها في عامي 2010-2011 سوى 2.4% فقط من القيمة الاجمالية المستهدفة في الخطة الخمسية العاشرة والتي تعادل 300مليار ل.س. ومن ثم توقفت هذه المزادات بشكل كامل في نهاية عام 2011.

١٠. يبدو أن هناك غياب لاستراتيجية واضحة المعالم للسلطة النقدية في سورية وذلك بسبب:

- ١) بعض الأحيان هناك تناقض في قرارات مجلس النقد والتسليف وتأخر إنجاز التعديلات اللازمة على قانون النقد الأساسي وقانون المصارف.
- ٢) تأخر إصدار سندات وأذونات الخزينة.
- ٣) عدم التمكن من تفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

التوصيات:

١. زيادة الائتمان المصرفي من 43% عام 2010 إلى 80% في الأعوام القادمة وبشكل متوازن لكافة القطاعات الاقتصادية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وعدم التركيز في منح الائتمان لقطاع معين وإهمال القطاعات الأخرى.
٢. التحكم بالائتمان المصرفي لأن غيابها ممكن أن يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
٣. الاستمرار في سياسة تحرير أسعار الفائدة تدريجياً على الودائع بالليرة السورية، بحيث يتم بناء هيكل لأسعار الفائدة يكون ملائماً لأحوال سوق النقد، بحيث يركز على معدل الفائدة التأسيري للسياسة النقدية المرهون أساساً بتفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.س
٤. العمل على تفعيل أدوات السياسة النقدية للتحكم بحجم الائتمان المصرفي من خلال:
 - (١) تبني سياسة مرنة لإدارة أسعار الخصم والفائدة تتسجم مع ظروف العرض والطلب في السوق النقدية ومع معدلات التضخم، ومع أسعار الفائدة في الدول المجاورة.
 - (٢) تطوير سياسة السوق المفتوحة لما من مزايا حيث تساهم في التحكم بحجم النقود والائتمان، والاستمرار بطرح سندات الدين العام.
 - (٣) تبني سياسة مرنة لنسبة الاحتياطي القانوني حيث ترفع في فترات التضخم وتخفض في فترات الكساد.

المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

١. أرشيد رضا عبد المعطي، جودة أحمد محفوظ: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ١٩٩٩
٢. أحمد، أحمد مجذوب: السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، دار اللواء، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩
٣. الحمزاوي، محمد كمال خليل: اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط٢، نشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
٤. الحميدي، عبد الرحمن، و د. الخلف، عبد الرحمن: النقود والبنوك والأسواق، الوراق للنشر عمان، ٢٠٠٠
٥. الحلاق، سامي و العجلوني، محمود: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠
٦. الخضيري، محسن أحمد: الائتمان المصرفي منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٨٧
٧. الدوري زكريا، السامرائي يسرى: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦،
٨. الروابي ، نبيل: نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢
٩. الزبيدي محمود: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر عمان، ٢٠٠٢
١٠. السمان ، محمد مروان وآخرون : مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي) ، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٩
١١. الشماع ،خليل: أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ٢٠٠٥
١٢. العوضي، عبد المنعم، تجربة السودان في مجال السياسة النقدية، ورقة بحثية، بنك السودان المركزي، الخرطوم
١٣. جامع احمد: النظرية الاقتصادية ج ٢، ط٢. دار النهضة العربية ،القاهرة، ١٩٧٦
١٤. جميل الزيدانين: أساسيات في الجهاز المالي المنظور العملي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، ١٩٩٩
١٥. خريس، جمال، أبو خضير، أيمن: النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر، عمان، ٢٠٠٢

١٦. رمضان زياد، جودة محفوظ: الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣
١٧. زينب عوض الله: اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٤
١٨. سوزي عدلي ناشد: مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٥
١٩. شامية أحمد زهير: اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠٠
٢٠. غدير غدير، هيفاء: السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠
٢١. الشواربي، محمد: إدارة المخاطر الائتمانية، رمضان للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣
٢٢. شيخة، مصطفى رشدي: اقتصاديات النقود والمصارف والمال، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦
٢٣. شيخة مصطفى رشدي: النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩
٢٤. عبد الحميد عبد المطلب: اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧،
٢٥. عبد الله خالد أمين، الطراد إسماعيل إبراهيم: إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦
٢٦. عبد القادر، السيد: اقتصاديات النقود والبنوك، ط١، عمان-الأردن دار الفكر، ٢٠١٠
٢٧. علي، عبد المنعم السيد والعيسى نزار، سعد الدين: النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٤
٢٨. عبيد، حسن أحمد: النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦.
٢٩. عبد الله، عقيل جاسم: النقود والمصارف، الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧
٣٠. فريدريك بولون: الاقتصاد العام، ترجمة عبد الله شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١
٣١. قريصة، صبحي تادرس: النقود والبنوك، دار النهضة العربية للنشر بيروت، ١٩٩٩
٣٢. كمال أمين الوصال و محمود يونس، قنصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، طبعة ٢٠٠٤
٣٣. لطفي عامر: النظريات الاقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٢
٣٤. م.أ.ج.دي كوك، الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٧
٣٥. مجيد، ضياء: الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٨
٣٦. ملاك وسام: النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٠

٣٧. مصطفى، أحمد فريد وآخرون: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة،
إسكندرية، ٢٠٠٠

٣٨. معتوق، سهير محمود: النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ط١، ١٩٨٩

٣٩. هاني، حسين بني: اقتصاديات النقود والبنوك: الأسس والمبادئ، دار الهندي للنشر، عمان، الأردن،
٢٠٠٢

الأطروحات:

١. جمعة محمد صالح: السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج الإجمالي خلال الفترة
١٩٧٠-٢٠٠٠، دار الرضا للنشر، ط١، دمشق، ٢٠٠٥
٢. جميدي، أيهم محمد: أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية ٢٠٠٠-٢٠٠٦،
رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩
٣. حساني، عبد الرزاق: النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعته
دمشق، ٢٠٠٢
٤. حسن وليد، عبد المجيد: السياسة النقدية وأثرها في التضخم في سورية خلال الفترة ١٩٩٥-
٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠١١
٥. حمو جوان فداء الدين: تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في سورية،
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، ٢٠١١
٦. رزان الشريف: السياسة النقدية في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الاقتصاد السوري،
جامعة دمشق، ٢٠٠٧
٧. طالب، عبد الحميد: السياسة النقدية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة حلب،
٢٠٠٥
٨. طالب، عبد الحميد: الضرورات الرئيسية لإصلاح السياسة الاقتصادية وتفعيل دورها في عملية
التنمية في سورية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٥
٩. فايق جندي، ماجدة: السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٢
١٠. مدوخ، ماجدة: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات
الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠٠٣
١١. منصور، ريم محمد: دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي، رسالة
ماجستير، جامعة تشرين.

١٢. يوسف مضر معلا: تطوير القطاع المصرفي وأثره في تسريع وتائر التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

الابحاث:

١. الجزراوي، إبراهيم، والنعمي، نادية: تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٠.
٢. الدغيم، عبد العزيز، وآخرون: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، جامعة تشرين، اللاذقية، ٢٠٠٦.
٣. محمد عبد الحسين، جاسم: أثر نسبة الاحتياطي القانوني على أداء المصارف التجارية-دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد السادس، العدد الثالث والعشرين، كربلاء العراق، ٢٠٠٩.
٤. الخليل فادي: الأسباب الداخلية للتعديل في السياسة النقدية في سورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٨) العدد (٣)، ٢٠٠٦.
٥. جمعة محمد: جردة حساب نقدية لما كان وتوقعات للذي سيكون، مجلة الاقتصاد، العدد ١٦، حزيران، ٢٠٠٦.
٦. مصرف سوريا المركزي يواكب الإصلاح الاقتصادي والمالي، إعداد قسم الدراسات، مجلة البنك والمستثمر، العدد ٨٨، أيلول.
٧. النهضة، جريدة أسبوعية، قصة الليرة والأزمة كما يراها المصرف المركزي في تقريره السنوي ٢٠١٤، العدد/٧٠٥، تاريخ ٢٦/٧/٢٠١٥.

الندوات والمؤتمرات:

١. الأطرش، محمد: حول إصلاح النظام النقدي والمصرفي، محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية ٢٠٠١.
٢. سكر، نبيل: الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٥.
٣. دليلة، عارف: الكتلة النقدية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة، جمعية العلوم الاقتصادية، ١٩٩٤.

٤. السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم. إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع بجامعة الزرقاء الخاصة ٢٠٠٩.
٥. اتحاد المصارف العربية: أبحاث في الإصلاح المصرفي وتطوير الأسواق المالية، عمان، ١٩٩٣.
٦. مرزوق، نبيل - زنبوعة، زياد: السياسات الاقتصادية في سورية في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، ٢٠٠٩.
٧. الندوة الإقليمية عن أساليب البرمجة المالية والسياسة المالية، صندوق النقد الدولي، دمشق ٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٢، مجلد (١)، قسم التحليل النقدي. عرض النقود.

التقارير:

١. مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة، مصرف سورية المركزي، دمشق/سورية، ٢٠٠٧.
٢. عبد السلام، عامر: حاكم مصرف سورية المركزي: تحديد سعر الصرف يتم بناء على عوامل داخلية وخارجية، جريدة بلدنا، 2009/10/5،
الرابط: <http://www.baladnaonline.net/ar/index.php>
٣. الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الفصل الخامس، السياسات الاقتصادية ومقومات برنامج الإصلاح الاقتصادي، هيئة تخطيط الدولة، ٢٦/٣/٢٠٠٦.
٤. رابيس حدة: دور البنوك المركزية في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية معالجة كاملة لمشكلة السيولة في البنوك الإسلامية، الناشر إيتراك، القاهرة، ٢٠٠٩.
٥. مكارثر ألن ومارستون ديفيد: تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2009، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010
الرابط: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22702.0>
٦. هيئة تخطيط الدولة، تحليل الاقتصاد السوري، مسودة للمناقشة، دمشق، ٢٠٠٥.
٧. مصرف سورية المركزي: قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، دمشق، ٢٠٠٢.

- 1- Ammer, Christine, and other: Dictionary of Business and Economy, Mac millan publishing co, New York, 1977
- 2- Brown ,k,& Moles, p: Credit Risk Management, Edinburgh Business School Herriot- Watt University, U.K,2012
- 3- Casu Barbara, Girardne Claudia and Molyneux Philip, 2006 Introduction to banking.1 ed , pearson Education Limited, England
- 4- Dack Jozef van t,1999-Implementing monetary policy in emerging market economies: an overview of issues, in Monetary policy operating procedures in Emerging Market Economies, BIS policy papers, No5
- 5- Einyin: Monetary policy J Means and Ends, Penguin Books Harnonsd worth Middlesex, 1964
- 6- GORDON H. SELLON,JR and STUART EWEINER: Monetary policy Without Reserve Requirements: Case Studies and Optins for The United States. Economic Review USA. Second Quarter,1997VOL 82,NO2P5
- 7- George A. Christy &Peyton Foster Roden , Finance: Environment and Decisions
- 8- Guru .B, &et al.: Determinants of Commercial Bank Profitability in Malaysia, University of New England, 2012
- 9- Harris ,M,& et ,al: Higher Capital Requirements, Safer Banks , 2014
- 10- K. C .Shekhar: Banking Theory and practice ,vikas publishing house put LTd .new Delhi,1994
- 11- Kimber ,A, :Credit Risk, Elsevier butterworth-Heinemann,U.K.2004
- 12- L.V .Chandler. The Economic of Money and Banking N.Y. Happer 6thED, 1973
- 13- Mishkin: The Economics of Money Banking and Financial Markets, 2004,ed7
- 14- Mayer, M.: Sovereign Credit Risk and Banking Crise, 2012
- 15- M.M. Sathy , James Bartle and Michael Vincent, Credit Analysis and Lending Management, John Wiley & Sons Australia Ltd ,2003, edition
- 16- Peter S. Rose: Bank Management and Financial Services, McGraw-Hill Higher Education,2007
- 17- R. Hosek, William, and other :Monetary theory policy and financial Markets, United States of America, 1977
- 18- R.W .KO Ib and R.J. Rodriguez :Financial Institutions, Cambridge Massachusetls, U.S.A. 1996
- 19- Teresac. barger ,Financial Institution first published, published in the USA by International Finance corporation (IFC), Member of the world bank croup, 1998
- 20- Vento .A. & Ganga: Bank Liquidity Risk Management and supervision ,Journal of Money, Investment and Banking – Issue 10,2009
- 21- Warin Thierry, 2005- Monetary Policy: from Theory to practices Middlebury College Economics Discussion Papers No :05-08
- 22- Zheng, H: Interaction of credit and Liquidity risks, Journal of Banking & Finance 30, 2006

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي، www.banquecentrale.gov.sy
٢. www.lqtissadiya.com
٣. الموقع الرسمي للمصرف التجاري www.cbs.bank.sy
٤. المصرف الرسمي للمصرف العقاري www.red.sy